سياسة سعر الصرف

وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة

تأليف

دكتور حمدى عبد العظيم

١٩٨٧

الفهرس

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

مقدمة

يعتبر التبادل التجارى أحد الظواهر الاقتصادية العالمية التى تحدد ملامح العلاقات الدولية ، والتى ماتزال تحظى باهتمام ومناقشة المنظمات السياسية الدولية ، لما لها من آثار هامة على الاقتصاديات القومية بصفة عامة وعلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة .

وينشأ عن هذا التبادل عجز أو فائض يتمثل فى الفرق بين قيمة ما تصدره دولة معينة وقيمة ما تستورده ، وفى حالة ما اذا نتج عن معاملات الدولة مديونية أو عجز فى ميزان العمليات الجارية فانها تلجأ الى الاقتراض من الدول الأخرى بسعر فائدة معين لكى تتمكن من سداد ديونها للدول الأخرى أو لمؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى أو هيئة التنمية الدولية أو صندوق النقد الدولى ... الخ .

وتعتبر الدول الدائنة فى مركز تجارى هام بين دول العالم ويزداد الطلب على عملتها ، مما يؤدى الى ارتفاع قيمتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التى تتعامل معها . ويترتب على هذا وجود فائض فى ميزان مدفوعاتها .

والدول المدينة تعجز صادراتها عن تغطية وارداتها ويكون الطلب على عملتها ضئيلا مما يؤدى الى انخفاض سعر العملة فى الأسواق المالية تجاه العملات الأخرى . كما يسفر ميزان مدفوعاتها عن عجز .

وهكذا نجد أن سعر الصرف هو المعيار الذى يظهر بوضوح مركز الدولة التجارى كما يعكس مقدار الطلب العالمى على صادارت الدولة بالنسبة لوارداتها فيرتفع كلما زادت قيمة الصادرات بالنسبة الى قيمة الواردات والعكس بالعكس .

ويلاحظ أنه فى حالة وجود عجز فى ميزان مدفوعات دوة معينة فانه يترتب على ذلك نقل الضغوط التضخمية الخارجية الى داخل الدولة مما يؤدى الى ارتفاع تكلفة انتاج السلع التى يتم انتاجها بمواد خام مستوردة . فضلا عن مساهمة السلع الأخرى المستوردة بأسعار مرتفعة فى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية .

وفى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات فان الدولة تكون بمنأى عن مثل هذه الضغوط التضخمية المستوردة حيث يتجه سعر عملتها نحو الارتفاع . وقد تستطيع نقل ما لديها من تضخم الى الدول المستوردة . بيد أنه تجدر الاشارة الى أنه قد يترتب على ارتفاع سعر عملة الدولة زيادة تكلفة السلع التى تصدرها من وجهة نظر الدول المستوردة مما قد يؤدى الى عزوف الدول المستوردة عن الاستيراد منها فيصاب اقتصادها بنوع من الكساد نتيجة عدم القدرة على الاستمرار فى التصدير بمعدلات عالية .

وفى كافة الحالات سواء أكانت تضخما أو كسادا لا تستطيع السلطات الاقتصادية أن ترقب الموقف من بعيد ، بل غالبا ما تضطر الى التدخل بفرض اجراءات معينة لتخفيف حدة آثار التغيرات أو التقلبات المتتابعة فى سعر العملة على الاقتصاد القومى ، كأن تلجأ الى تخفيض سعر العملة فى حالات الكساد أو الى زيادة سعر العملة فى حالات التضخم . كما قد تقوم بتحديد سعر صرف يتسم بالثبات لفترة معينة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى .

وهناك من الدول ما يقوم باتباع سياسة تعدد أسعار الصرف . وذلك بتحديد أسعار مختلفة لعملتها بالنسبة لمعاملات معينة . أو تحديد أكثر من سعر لعملتها بالنسبة لكل عملة أجنبية . وغالبا ما تنحرف هذه الأسعار عن أسعار العرض

والطلب العالمية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعددة فى آن واحد . ويعبر عن الدور الذى تلعبه الدولة فى تحديد سعر عملتها بالنسبة لعملات مختلف دول العالم أو بالنسبة لمعاملات معينة **بسياسة سعر الصرف** .

ويقصد بالموازنة العامة نفقات وايرادات دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ميلادية .

وعندما تكون ايرادات الدولة أكبر من نفقاتها فانه يتحقق فائض فى الموازنة العامة يعبر عن قصور فى الانفاق على الخدمات والمرافق العامة ومتطلبات التنمية الاقتصادية على النحو الذى نشاهده فى بعض بلاد البترول العربية فى الوقت الحاضر . ويحدث العكس عندما تزيد النفقات عن الايرادات حيث يتحقق عجز فى الموازنة العامة يجب أن تقوم السلطات المالية بالبحث عن وسيلة لتدبير سداده . وتدبير العجز أو سداده قد يكون بوسائل محلية كالاقتراض من الجهاز المصرفى فى الحدود التى يحددها صندوق النقد الدولى لكل دولة فى اطار برامج التثبيت كما قد يكون بتأجيل سداد بعض الالتزامات للهيئات او الافراد فى الداخل أو فى الخارج . وقد يكون السداد بوسائل خارجية عن طريق الاقتراض من الدول الأجنبية أو التحويلات أو غيرها ، كما قد يكون من فائض معاملات الدولة مع العالم الخارجى .

وتجدر الاشارة الى أن حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناشئة عن التصدير ، ومدفوعات الدولة بالعملات الاجنبية الناشئة عن الاستيراد لا توجه او تخرج من الموازنة العامة ، بل مما يعرف بالموازنة النقدية التى تصب فيها كافة متحصلات الدولة من تصدير سلع وخدمات الى الخارج ليعاد توزيعها على أوجه الاستيراد اللازمة . وهكذا تبدو علاقة سعر الصرف وثيقة بميزان المدفوعات ، بعكس الحال بالنسبة للموازنة العامة التى يمارس سعر الصرف آثارا غير مباشرة عليها عن طريق التأثير على مستوى الأسعار المحلية وتكاليف الانتاج ومستويات الأجور والدخول والعمالة والاستهلاك والاستثمار وغيرها وما يتطلبه ذلك من نفقات

فى الموازنة العامة . كما يؤثر سعر الصرف ايضا على الموازنة العامة من خلال تأثيره على الضرائب على الانتاج والاعمال والضرائب أو الرسوم الجمركية وقيمة القروض الواردة من الخارج مقومة بالعملة المحلية فى الموازنة العامة ، وايرادات الأوراق المالية لمشروعات اجنبية أو بالخارج وايرادات حقوق التصدير وفروق التحويل سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد فى حالة اتفاقيات الدفع .

ويجدر ملاحظة أن من يتصفح الكثير من المراجع الاقتصادية سرعان ما يرى ندرة التعرض لدراسة أثر سعر الصرف على الموازنة العامة ، اللهم الا بعض البحوث الجزئية المتعلقة بأثر سعر الصرف على الضغوط التضخمية او الانكماشية وأثر ارتفاع او انخفاض قيمة العملة على المعروض النقدى المحلى وسعر الفائدة وقيمة الناتج المحلى أو النفقات المحلية بصفة عامة .

وإننى إذ أقدم هذا المؤلف الى المكتبة العربية لا يفوتنى أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدنى فى إخراج هذا العمل العلمى الذى أعتز به كثيراً . وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور محمد فؤاد الصراف المحافظ الأسبق لبنك فيصل الاسلامى المصرى والوكيل الأول لشئون النقد الأجنبى بوزارة المالية سابقا والى الأستاذ الدكتور/ احمد عبده محمود استاذ الاقتصاد بتجارة الأزهر على كافة ما قدماه لى من نصائح وآراء قيمة .

والله الموفق والمستعان .

دكتور حمدى عبد العظيم

القاهرة فى أغسطس ١٩٨٦

الجانب النظرى للعلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة

الفصل الأول : النظام النقدى العالمى وتحديد سعر الصرف .

الفصل الثانى : الموازنة العامة ودورها فى التخطيط .

الفصل الثالث : العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة .

الفصل الأول
النظام النقدى العالمى وتحديد سعر الصرف

تمهيد :

ظل النظام النقدى العالمى يسير على قاعدة الذهب حقبة من الزمن بدأت منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر الى ان قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . وطبقا لهذا النظام كانت كل دولة تقوم بتحديد قيمة عملتها بالنسبة لوزن معين من الذهب . كما كان يتم تحديد قيمة العملة بالنسبة لقيم بقية عملات الدول الأخرى على أساس ما تساويه كل عملة من ذهب . ويطلق على سعر العملة المحدد بوزن معين من الذهب « سعر التعادل بالذهب » .

ولم يكن يترتب على سعر التعادل بالذهب اغفال اثر قوى العرض والطلب على العملة فى تحديد سعر الصرف . اذ كان من الممكن ان يرتفع سعر العملة أو ينخفض عن سعر تعادلها بالذهب ، ويترتب على ذلك دخول أو خروج الذهب – من أو الى – الدولة حتى يعود التوازن بين سعر الصرف الفعلى وسعر التعادل بالذهب . ويطلق على حدود تغير سعر الصرف الفعلى عن سعر التعادل بالذهب « حدى الذهب » وتحددها نفقة نقل الذهب التى اذا ما اضيفت الى سعر التعادل بالذهب ينتج حد تصدير الذهب . أما إذا ما طرحت من سعر التعادل بالذهب فينتج لدينا حد استيراد الذهب . وفى ظل هذا النظام اتسم سعر الصرف لمختلف العملات بنوع من الاستقرار لم يشهده العالم بعد ذلك . اذ مع نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تزايدت النفقات العسكرية وديون الحرب والتعويضات وارتفعت الأسعار وزادت حدة الضغوط التضخمية . وتزايد

اختلال موازين مدفوعات الدول المتحاربة ، وظهر تفاوت واضح فى هياكل أجور وأسعار ونفقات انتاج مختلف الدول .

وازاء هذه الأوضاع اجتمعت عدة دول فى بروكسل عام ١٩٢٠ لبحث مشاكل النقد والتجارة الخارجية . و تلاه مؤتمر جنوه عام ١٩٢٢ الذى أسفر عن اتفاق بعض الدول على الاستمرار فى سياسة الصرف بالذهب حتى نهاية عام ١٩٢٨ التى أعقبها أزمة الكساد العالمى خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ التى ترتب عليها خروج جانب كبير من الدول الكبرى عن السير على قاعدة الذهب . واتجهت الى اتباع وسائل الرقابة المباشرة على كافة معاملاتها الخارجية . وهكذا انتهى عصر الذهب وبدأ عصر الرقابة على النقد والعملات غير القابلة للتحويل واتفاقيات الدفع الثنائية . كما بدأت انجلترا خفض سعر الجنيه الاسترلينى عام ١٩٣٠ وتبعها فى ذلك عدد كبير من الدول التى تشكلت منها كتلة الاسترلينى كمصر والهند وبقية المستعمرات البريطانية فى ذلك الوقت . وأنشأت انجلترا مال موازنة الصرف حيث وضعت تحت تصرف بنك انجلترا مبلغ ١٥٠ مليون جنيه استرلينى فى شكل سندات خزانة تم استخدامها فى شراء العملات الأجنبية لاستخدامها فى تخفيف أو الحد من تقلبات سعر الصرف . ولقد حذت الولايات المتحدة الأمريكية حذو انجلترا فأنشأت صندوق موازنة الصرف عام ١٩٣٣ وحولت اليه الأرباح الناجمة عن تخفيض الدولار والتى قدرت وقتها بنحو ٢٠٠٠ مليون دولار فى صورة ذهب[١]. وكان لآراء كينز الاقتصادية للخروج من الكساد العالمى أثرا هاما على نظام النقد الدولى اذ بدأت الدول فى تغيير سعر صرف عملاتها وتغيير احتياطياتها النقدية ، وتجارتها الخارجية ، وموازين مدفوعاتها[٢].

---

(١) John A. Todd, The Mechanism of Exchange, Oxford University Press, London, 1979, chapter XV, p. 215

(٢) Edward M. Bernstein, The history of the IMF, 1966-1971, Finance & Development, Dec. 1977, Vol. 14,No 4, p. 17.

ومع قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ اتجه المستوى العام للاسعار فى الدول الأوروبية نحو الارتفاع . وتميزت اسعار عملات هذه الدول بعدم الاستقرار . فاتجهت الى الاخذ بنظم الرقابة على المدفوعات الدولية وحركة التجارة الخارجية من أجل حماية احتياطياتها من النقد الأجنبى من التدهور . وفى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تحولت قاعدة الذهب الى قاعدة الصرف بالدولار . اذ ارتبطت عملات مختلف الدول بالذهب عن طريق الدولار . وعندما تعرض الذهب للمضاربة بعد ان ارتفعت اسعاره بشدة فى السوق الحرة ، قامت بعض الدول بتقليل دور الذهب فى احتياطياتها الدولية .

وقد دفعت هذه الظروف والأوضاع ممثلى أربعة وأربعين دولة الى الاجتماع فى بريتون وودز بالولايات المتحدة فى شهر يوليو ١٩٤٤ لمناقشة الاجراءات التى يمكن اتباعها لاصلاح نظام النقد الدولى . وتم الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير الذين بدءا أعمالهما فى عام ١٩٤٦ من أجل تحقيق الاستقرار فى اسعار الصرف وازدهار النشاط الاقتصادى وتنمية حركة التجارة الخارجية . وتم انشاء أسعار الصرف الرسمية التى قامت كل دولة بتحديدها واخطار الصندوق بها . وأوجبت اتفاقية الصندوق الغاء الرقابة على الصرف واستجابت لذلك الكثير من الدول على حين استمرت دول أخرى فى اتباع الرقابة على الصرف حتى بعد فترة السماح التى حددها الصندوق لانتهاء العمل بها على نحو ما سوف نتناوله بالدراسة فيما بعد .

وسوف نعرض فيما يلى بيانا تفصيليا بالهيكل العام للنظام النقدى العالمى ودور صندوق النقد الدولى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى . وعلاج موازين مدفوعات الدول الأعضاء . وبيان سياسات الصندوق التى تتعلق بتحديد سعر الصرف وحدود تقلباته على النحو التالى :

المبحث الأول
دور صندوق النقد الدولى فى تحديد أسعار الصرف

قامت كل دولة من الدول الاعضاء فى الصندوق بتحديد سعر تعادل رسمى لعملتها على اساس وزن معين من الذهب الخالص أو الدولارات الأمريكية فى ديسمبر ١٩٤٦ . وتم ابلاغ الصندوق بهذه الاسعار . وقد قامت بعض الدول فيما بعد بالاتفاق مع الصندوق بتغيير سعر التعادل الرسمى لعملتها وفقا لبعض الظروف الاقتصادية والسياسية وتغيرات احتياطياتها من النقد الأجنبى وغيرها .

وقبل أن نوضح الدور الذى يقوم به الصندوق فى تحديد أسعار الصرف لابد من التعرف على أهداف الصندوق ووظائفه . كما نعرض للدور الذى يقوم به فى دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء ودوره فى الاصلاح الداخلى لاقتصاديات هذه الدول . وبرامج التثبيت التى يقدمها مقابل معوناته أو قروضه . ومدى نجاح الصندوق فى تحقيق الاستقرار النقدى والاقتصادى .

وتجدر الاشارة منذ البداية ان دول المعسكر الاشتراكى ليست أعضاء فى صندوق النقد الدولى . وأن بعض تلك الدول التى كانت منضمة الى الصندوق قد انسحب من العضوية وهى بولندا عام ١٩٥٣ كما تم طرد احدى الدول الاشتراكية من عضوية الصندوق وهى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٤ .

أولا : أهداف صندوق النقد الدولى :

ان استقرار الاهداف الستة التى اشتملت عليها اتفاقية انشاء الصندوق يكشف بوضوح مدى حرص الاعضاء على تحقيق التعاون والتكامل فى مجال النقد والائتمان والتجارة والمدفوعات الدولية . من أجل ايجاد الحلول المناسبة للازمات التى تنتاب بعض الدول لآجال قصيرة . وحتى يعود الاستقرار الاقتصادى عامة والنقدى العالمى بصفة خاصة . والحرص على استقرار اسعار صرف عملات مختلف دول العالم غنيها وفقيرها .

يمكن بيان تلك الأهداف كما يلى[1]:

أ - تنمية التعاون فى مجال النقد الدولى والعمل على حل مشاكل النقد العالمية .

ب - تسهيل التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية . والمساهمة فى تحقيق والحفاظ على معدلات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقى . وتنمية الموارد الانتاجية للدول الاعضاء كما تقضى بذلك مبادىء الاقتصاد السياسى .

جـ - تثبيت سعر الصرف والمحافظة على معدلات مناسبة لاسعار صرف الدول الاعضاء وتجنب المنافسة على تخفيض سعر الصرف بين الدول الأعضاء .

د - المساهمة فى اقامة نظام مدفوعات متعدد الاطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء وازالة قيود الصرف التى تعوق نمو التجارة العالمية .

هـ - منح الأمان للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق المؤقتة فى متناولهم لاستخدامها فى علاج عجز موازين المدفوعات دون اللجوء الى الاجراءات الضارة سواء على المستوى القومى أو على مستوى العالم .

و - العمل على تقليل الزمن الذى يستغرقه اختلال موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

ثانيا : مدى تحقيق هذه الأهداف :

خطا الصندوق خطوات واسعة نحو تحقيق اهدافه من خلال المساعدات والتسهيلات التى يقدمها للدول التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتها . وكذلك الدول التى تنهار القيمة الخارجية لعملاتها . فقد بلغت جملة مشتريات الدول الأعضاء من الصندوق نحو بليون وحدة حقوق سحب خاصة فى نهاية عام ١٩٨٠

(١) F.M.I, Bulletin du FMI, Sept. 1979, p. 1.

مقابل نحو ٧, بليون وحدة عام ١٩٧٩ . وبلغت جملة المشتريات فى ظل نظام الـ (Stand By) نحو ٥,٦ بليون وحدة حقوق سحب خاصة عام ١٩٨٠ .

وقد سمح الصندوق لاعضائه بزيادة حصصهم لديه من ٣٩ بليون وحدة حقوق سحب خاصة عام ١٩٧٩/١٩٨٠ الى نحو ٥٨,٦ بليون وحدة عام ١٩٨٠/١٩٨١ وقد استطاع الصندوق ان يقدم مدفوعاته من التمويل الائتمانى (Trust Fund) لنحو ١٠٤ دولة نامية من ارباح بيع الذهب التى بلغت نحو ١٢٨٨,٧ مليون دولار أمريكى .

وفى يناير ١٩٧٩ قدم الصندوق نحو ٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة لنحو ١٣٧ دولة . كما تم الاتفاق على تقديم مثلها فى كل من عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على حدة(١). وفى عام ١٩٨٥ بلغ قيمة ما خصصه الصندوق للدول النامية المستوردة لرأس المال من وحدات حقوق السحب الخاصة وغيرها نحو ١٠ بليون دولار أمريكى(٢).

وقد استحدث الصندوق تسهيلا يحمل اسم (ويتفين) مديره السابق فى فبراير ١٩٧٩ أتاح موارد قدرها ٧٧٥٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة قدمها كل من البنك الوطنى النمساوى و١٢ عضواً آخرين هم ابو ظبى ، وبنك بلجيكا ، وكندا ، والبنك الالمانى واليابان وبنك الكويت المركزى ، وبنك هولندا ، وبنك نيجيريا المركزى ومؤسسة النقد السعودى ، والبنك الوطنى السويدى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبنك فنزويلا المركزى(٣).

---

(١) Finance & Development, June 1981, Vol. 18, No 2, P. 2-3.

(٢) I.M.F. World Economic Outbook, 1986, P. 229.

(٣) Hans Helmut Taake, The International Monetary System in the Conflict between Developing and Industrialized Contries, Economics, The Institute for Scientific Co-Operation, W.Germany, Vol. 20,1979, p. 14.

والهدف من انشاء هذا التسهيل هو توفير مصدر تمويل اضافى للدول التى تعانى من خلل اساسى فى موازين مدفوعاتها بالنسبة الى حصصها فى الصندوق . ويتم استخدام هذا التسهيل فى ظل نظام التسهيل الممتد (Extended) ، وفى ظل نظام الائتمان الفورى (Stand By) لمدة أطول من تلك التى تتيحها تسهيلات الصندوق الأخرى ، ويمكن للعضو أن يسحب من الصندوق موارد تعادل ١٤٠٪ من حصته فى الصندوق اذا تم استخدام تسهيل (ويتفين) فى شكل التسهيل الممتد .

ويتقاضى الصندوق فائدة على استخدام موارد هذا التسهيل تبلغ ٧,٥٪ سنويا خلال فترة الثلاث سنوات ونصف التالية للشراء . بينما يدفع الصندوق لمقرضيه السابق بيانهم فائدة حددت مبدأيا بنحو ٧٪ سنويا[١].

ان كافة التسهيلات التى يتيحها الصندوق للدول الأعضاء تعتبر دليلا واضحا على نجاح الصندوق فى تحقيق التعاون الدولى بين كافة الدول عن طريق حصوله على فوائض أموال البنوك والحكومات فى الدول الغنية لاعادة اقراضها للدول التى تعانى من خلل أساسى فى اقتصادياتها ، أو فى موازين مدفوعاتها الخارجية . وهو ما يمكن اعتباره وظيفة هامة من وظائف الهيئات النقدية الدولية . ويكفى ان نعلم ان الصندوق قد حصل من الدول التى تكون منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الأوبك) على نحو ٣٧٩١,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة فى نهاية نوفمبر ١٩٧٨ يقدمها للدول غير البترولية تحت اسم تسهيل البترول الذى انشىء عام ١٩٧٤[٢]. ليس هذا فحسب ، بل ان الصندوق يمارس تأثيرا هاما على المتغيرات الاقتصادية الداخلية للدول التى تعانى من خلل اساسى فى هياكل اقتصادياتها . فيقدم الصندوق لها ما يعرف ببرامج التثبيت للدول الأقل تقدما ، مقابل حصولها على الائتمان الفورى (Stand By) . ومساعدة الصندوق فى اطار هذه البرامج تساعد فى ايجاد الظروف المناسبة لاقناع الدول

---

(١) Finance & Development, Dec. 1977, Vol. 14, No 9, pp. 4-5, 50

(٢) IMF, International Financial Statistics, Jun. 1979, P. 12.

المقرضة على اعادة جدولة ديونها للدول المقترضة بما يخفف من أعباء خدمة الدين . وهو ما جعل البعض يرى ان نجاح مساعى الدول النامية فى علاج عجز موازين مدفوعاتها يتطلب التدخل الفعال لصندوق النقد الدولى فى كافة القرارات الاقتصادية لهذه الدول(١). وقد قام الصندوق بالفعل بتقديم نصائح خبرائه من خلال البرامج التى نفذها فى عدد من الدول النامية كالهند ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية . ويلاحظ على هذه البرامج حرص الصندوق على تحرير اقتصاد تلك الدول من كافة القيود الادارية التى قد تعرقل عمل قوى السوق الحر سواء فيما يتعلق بسعر الصرف أو الاسعار المحلية والتجارة الخارجية وغيرها . وعلى أية حال فان الصندوق قد بلغ أوج نشاطه فى النصف الثانى من السبعينات وبداية الثمانينات بشكل يفوق كثيرا ما كان عليه الحال قبل ذلك(٢). وفى اعتقادنا أن هذا يرجع الى الاستجابة الفورية من جانب الدول النامية لكافة شروط ونصائح الصندوق خاصة فيما يتعلق بتخفيف القيود على المدفوعات ، والمعاملات الجارية الدولية وعدم اللجوء الى تعدد سعر الصرف(٣). كما توضح ذلك البيانات التى يصدرها الصندوق .

ثالثا : وظائف الصندوق :

يمارس الصندوق عدة وظائف هامة تنبثق عن الاهداف السابق بيانها . ويمكن ايجازها فى الأمور التالية :

١ - وظيفة تمويلية :

حيث يقوم الصندوق بالاقتراض من الدول الغنية أو الدول التى لديها فوائض مالية كالدول الصناعية الغربية والأمريكية ودول الأوبك بسعر فائدة ثم يقوم باقراض

---

(١) Harold Vom B. Cleneland and W.H.Bruce Britain, Are The LCDs in Over their heads?, Economic Impact, No 22, 1978, P.53

(٢) Arthur F. Burns, Order Needed in International Finance, Economic Impact, No 21,1978, P.41.

(٣) FMI, Memorandum, Service de l'information, Mars 1978,p.6.

هذه الأموال للدول الأعضاء التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتها مقابل سعر فائدة أعلى من تلك التى اقترض بها .

وطبقا لاتفاقية انشاء الصندوق يلزم العضو بسداد ٢٥٪ من حصته لدى الصندوق بالذهب أو ١٠٪ من ارصدته الذهبية ومن الدولارات أيهما أقل . ويتم سداد بقية الحصة بعملة الدولة العضو . ويحق للدولة العضو طلب عملات الدول الأخرى الأعضاء فى الصندوق بشرط الا يؤدى ذلك الى زيادة رصيد الصندوق من عملة العضو طالب الشراء بأكثر من ٢٥٪ من حصته خلال سنة . وألا يؤدى الى زيادة رصيد العضو لدى الصندوق بأكثر من ٢٠٠٪ من حصته ويجوز للصندوق أن يستثنى من هذا الشرط من يشاء من الدول طبقا لظروف الحال . وقد سبق ان اشرنا الى أهم التسهيلات التى يقدمها الصندوق الى الدول الأعضاء التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتها الخارجية عند الحديث عن مدى تحقيق الصندوق لأهدافه . ويلاحظ أن هذه الوظيفة تماثل ما تقوم به البنوك التجارية من تجميع لودائع الأفراد مقابل سعر فائدة معين ثم اعادة اقراضها لمن يريد بسعر فائدة يفوق ما دفعته لمقرضيها . بيد أن الصندوق لا يمارس كافة الوظائف أو العمليات المصرفية الأخرى المعروفة فى هذه البنوك . كما أنه لا يمارس وظائف البنوك المركزية التى كان مأمولا أن يقوم بها كبنك مركزى عالمى مما جعل البعض[1] يعتبر أن عدم قيامه بهذا الدور يشكل سببا هاما لاضطراب الأوضاع النقدية العالمية من آن لآخر . وعلى أية حال فان الصندوق قد بدأ من خلال برامج التثبيت التى سبق ذكرها فى فرض رقابته واشرافه على حجم المعروض من النقود ، وحركات رؤوس الأموال والسياسات المالية والنقدية وسياسات الاستيراد والتصدير وسعر الصرف . بل ومجالات استخدام القروض والمعونات التى يقدمها الصندوق مما يستتبع أيضا التأثير فى الانتاج والاستهلاك والأجور والاسعار وغيرها . وهو ما

---

(١) W.Guth, Annual Per Jacobsson lectures, Joseph W.lang Jr., the International Monetary System in Operation, Finance & Development, Dec. 1977,Vol.14, No 4,P.12.

يمكن ان نعتبره من الوسائل التقليدية التى تتبعها البنوك المركزية للتأثير على السياسات الاقتصادية . ففى دراسة عن ٢١ برنامجا للصندوق فى ظل نظام الائتمان الفورى خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ اتضح ان حوالى $\frac{١}{٣}$ البرامج قد اظهر نجاحا فائقا وتحسنا اقتصاديا سواء فى الانتاج أو الاستهلاك أو فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بصفة عامة . وفى مجالات الائتمان والنقود بصفة خاصة . حيث اتضح انه فى كافة البرامج قامت الدول بوضع حدود وقيود على زيادة المعروض النقدى . واتجهت القيود الى التزايد فى ١٢ من ٢٠ حالة بفرض أن سياسة الائتمان تمارس فيها تأثيرا هاما[١].

ان ما يقوم به الصندوق من توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة وعمليات الذهب وتوزيع ارباح مزاداتها على الدول الأعضاء . وسياسات التمييز فى أسعار الفائدة بين التسهيلات المختلفة التى يقدمها للدول الأعضاء . وكذلك التمييز فى آجالها يمكن اعتباره نوعا من أسلحة البنك المركزى للدول الأعضاء يستطيع بها الصندوق توجيه حركات رؤوس الأموال والتأثير على المعروض النقدى العالمى . ومن خلال توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التى تتمتع بمركز قوى فى موازين مدفوعاتها الى الدول التى تتميز بعجز أو اختلال موازين مدفوعاتها والتى تقوم بسداد ما حصلت عليه من الصندوق فيما بعد عندما تتحسن موازين مدفوعاتها . وهو ما يمكن اعتباره مصدرا هاما من مصادر السيولة الدولية[٢].

حقوق السحب الخاصة كمصدر من مصادر السيولة الدولية :

ظل الدولار الأمريكى يمارس دورا قياديا فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كعملة احتياطية لها صفة القبول العام لدى كافة الدول . وتتم تسوية دائنية

---

(١) T.M.Reichmann, the fund's conditional Assistance and the Problems of Adjustment, 1973-1975, Finance & Development, Dec. 1978, Vol. 15, No 4,PP.38-41.

(٢) David S.Culter, the liquidity of International Monetary fund, finance & Development, June 1979, Vol.16, No 2, P.38.

ومديونية الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى وكافة معاملات الدول الأعضاء مع الصندوق بالدولار الأمريكى . الا أنه فى أواخر الستينات بدا واضحا أن عوامل الضعف بدأت تصيب الدولار نتيجة للنفقات العسكرية الأمريكية فى حرب فيتنام . وتزايد ارقام المعونات الأمريكية الى مختلف دول العالم لاسباب سياسية . وكذلك لتوسع الدور أو الانشطة التى تقوم بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسية ونزوح رؤوس الأموال الأمريكية الى الخارج الأمر الذى أسفر عن تفاقم عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية سنة بعد أخرى . وازاء هذا الموقف اجتمعت لجنة العشرين المعنية بشئون النقد فى صندوق النقد الدولى لبحث موقف النظام النقدى العالمى والبحث عن عملة تكون احتياطى عالمى خلفا للدولار . خاصة بعد أن بات واضحا صعوبة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية فى تحويل الدولارات الى ذهب بعد ان ارتفع سعره بشكل واضح كنتيجة لاستمرار قيمة الدولار فى التدهور وبعد ما تبين للصندوق تعدد الوحدات الحسابية التى أنشأتها تكتلات اقتصادية ونقدية مختلفة . مثل الوحدة الحسابية الأوروبية التى انشئت عام ١٩٦١ . وكانت قيمتها تساوى قيمة الدولار المحددة بوزن معين من الذهب وهو ٠,٨٨٧٥٨٨ جرام من الذهب الخالص . ومثل الوحدة الأوروبية المتقلة ووحدة الأركرو (Arcru) التى انشأها بنك هامبروز . والتى كانت تتكون من عملات ١٢ دولة عربية وكانت مساوية لقيمة الدولار الأمريكى . ووحدة بنك باركليز والتى تعتمد على اربعة عملات أوروبية ، ومطالبة الدول العربية بانشاء دينار عربى حسابى فى اطار جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤ وفى أوائل السبعينات[١].

ولم يدم البحث طويلا . فقد اهتدى الصندوق فى الاجتماع الذى عقد فى (ريودى جانيرو) عام ١٩٦٧ الى ضرورة انشاء تسهيل لدى الصندوق أساسه حقوق السحب الخاصة . وهى وحدات حسابية تم الاتفاق على أن تكون قيمتها بواقع ١,٢٦٣٥ دولار أمريكى أى ما يعادل $\frac{١}{٣٥}$ من أوقية الذهب . الا أنه لا

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ــ الوحدة الحسابية العربية ــ دراسات وآراء ــ الكويت ١٩٧٧ ــ ص ١٠ ــ ٤٥ .

يسمح بتحويلها الى ذهب .

وبالفعل تم تخصيص نحو ٣,٤ بليون وحدة من هذه الحقوق للدول الأعضاء فى الصندوق وذلك فى أول يناير ١٩٧٠ . وتبعه تخصيص نحو ٣ بليون وحدة أخرى عام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ بيد ان ربط وحدات حقوق السحب الخاصة بالدولار الأمريكى – الذى كان يشكل وزنا قدره ٤٠٪ من جملة أوزان العملة المحددة لقيمة الوحدات – حال دون استقرار قيمة هذه الوحدات بعد أن غدا واضحا التدهور المستمر فى قيمة الدولار الأمريكى حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض الدولار مرتان فى خلال ١٤ شهرا ما بين نوفمبر ١٩٧١ ، فبراير ١٩٧٣ . وما ترتب على ذلك من خسائر وأضرار حاقت بالدول المتقدمة والنامية على السواء . وذلك فى الوقت الذى أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تخليها عن الالتزام بتحويل الدولارات الى ذهب فى اغسطس ١٩٧١ . وكانت هذه ضربة لا يستهان بها الى نظام بريتون وودز . فقد ترتب على هذا الاجراء تجميد احتياطيات الذهب النقدى فى جميع الدول فى الوقت الذى قدرت فيه الالتزامات القصيرة الأجل للاجانب بنحو ٩,٧ بليون دولار محسوبة على أساس ٣٥ دولارا للأوقية من الذهب[١].

ولقد دفعت هذه التطورات الصندوق الى البحث عن وسيلة خلع صفة الثبات على وحدات حقوق السحب الخاصة . حتى اهتدى الى تقييم هذه الوحدات اعتبارا من ٢٨ يونيو ١٩٧٤ على أساس مجموع قيمة عملات ١٦ دولة تشكل مجموع صادراتها مالايقل عن ١٪ من مجموع صادرات العالم خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٢ على أن يكون لعملة كل دولة وزن خاص بها يتناسب مع وزن صادراتها من مجموع صادرات الدول الستة عشر . وكان وزن الدولار الأمريكى منها ٣٣٪ . وفى عام ١٩٧٦ ، اجتمعت اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولى

---

(١) ادارة بحوث البنك الأهلي المصري ـــ ملحق التطورات الاقتصادية الدولية ـــ يونيو يوليو ١٩٧٩ ص٨ .
نقلا عن :
American Institute for Economic Research, Economic Education Bulletin, April 1979.

فى جاميكا لتعديل مواد اتفاقية الصندوق . وكان الهدف الأول من هذا التعديل هو اعطاء مزيد من الأهمية لوحدات حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطى عالمى خلفا للدولار والذهب يتم به تقييم حصص وحسابات الدول الأعضاء لدى الصندوق . وبالفعل اصبح هذا التعديل ساريا ابتداء من عام ١٩٧٨ . كما تم اعادة النظر فى مكونات سلة العملات الستة عشر . حيث تم فى يوليو ١٩٧٨ حذف عملات كل من جنوب افريقيا والدانمارك . وحلت محلهما عملات كل من السعودية وايران . وحددت الأوزان ، النسبة للعملات المكونة للسلة على أساس قيمة صادرات كل منها فى مجموع صادرات دول السلة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ - كما تم الاتفاق على ان يتم تعديل مكونات سلة العملات المحددة لقيمةوحدات حقوق السحب الخاصة فى أول يوليو ١٩٨٣ . كما يتم تعديلها كل خمس سنوات بعد ذلك لاخذ التطورات الاقتصادية العالمية التى تستجد فى الحسبان[١]. الا أنه تم تعديل مكونات سلة العملات فى يناير ١٩٨١ لتكون مكونة من عملات خمس دول فقط هى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان وبريطانيا[٢].

ولقد تم تخصيص ٤ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة فى يناير ١٩٧٩ لكل من عام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ . وبذلك يبلغ مجموع ما تم تخصيصه من هذه الوحدات نحو ١٣,٣ بليون وحدة . كما تبلغ نسبة الفوائد التى يتقاضاها الصندوق على استخدام هذه الوحدات نحو ٦٠ - ٨٠٪ من مجموع ما يحصل عليه من فوائد بينما يتراوح معدل الفائدة بين ٦ ، ٦,٧٥٪[٣]. وسوف تتجه اسعار الفائدة نحو الارتفاع باستمرار . الامر الذى يمكن معه استخدام تلك الوحدات فى سداد الالتزامات وتبادلها بين الدول الأعضاء دون الحاجة الى تحويلها الى عملات[٤].

---

(١) Joseph Gold, SDRs, Gold and Currencies, third Survey of New legal Developments, IMF,Washington D.C.1979, Pamphlet Series No 20,PP.2-5.

(٢) Finance & Development, June 1981, Vol.18, No 2,P. 23.

(٣) FMI Bulletin Du FMI, Sept. 1979, PP.12-13.

(٤) Walter O.Habermeier, the SDR as an International Unit of account, Finance & Development, March 1979, P.13.

ونظرا لصفة الثبات التى تتمتع بها قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة فقد قامت مؤسسات عديدة باستخدامها كوحدة اساسية لكافة حساباتها ومعاملاتها مثل بنك التنمية الأفريقى وبنك اسكندنافيا للاستثمار وصندوق النقد العربى والبنك الاسلامى للتنمية وهيئة قناة السويس . كما تم اصدار بعض السندات الأوروبية بهذه الوحدات مثل ما فعلته شركة (Aluswisse) فى سويسرا فى نهاية مايو ١٩٧٤ . بل لقد اتجهت بعض الدول الى استخدام هذه الوحدات فى حسابات العملاء وودائع البنوك التجارية بها .

واذا كان تآكى[١] يعتبر أن قيمة مخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة التى تقررت عام ١٩٧٨ لاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨١ متواضعة جدا بالنظر الى آثارها التضخمية لعدم استخدام الاجهزة الانتاجية بالكثير من الدول الاستخدام التام . فاننا نرى ان ذلك لا يعيب وحدات حقوق السحب الخاصة فى ذاتها . بل يعيب ، الادارة الاقتصادية والمالية والانتاجية بهذه الدول وهى أمور لا يحلها زيادة أو نقص مخصصات هذه الوحدات .

ويعتقد توماس[٢] أن هناك قيدا يحول دون قبول كثير من الدول استخدام هذه الوحدات فى تسوية عجز مدفوعاتها وهو سماح الصندوق للدول الاعضاء بخفض ما فى حوزتها من الوحدات الى أقل من ٣٠٪ من مخصصاتها من وحدات حقوق السحب الخاصة . وهو الأمر الذى جعل هناك من يعتبر أن هذه الوحدات نظاما تكميليا فقط لا يحل مشكلة السيولة الدولية طالما انه لا يستطيع حل مشكلة عجز موازين المدفوعات . ولا يحقق مصلحة الدول النامية التى لم تفلح عام ١٩٧٣ فى الحصول على مخصصات جديدة من تلك الوحدات بسبب زيادة الاحتياطيات الدولية فى مجموعها[٣].

(١) Hans Helmut taake, OP-Cit, PP.8-9.

(٢) Lloyed B. thomas, Jr., Money Banking and Economic Activity, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1979, Part I,chapter 24,P.588.

(٣) حازم منصور ــ بعض الحلول المقترحة لازمة النقد الدولية ــ مجلة مصر المعاصرة ــ العدد ٣٥ أبريل ١٩٧٣ .

وتجدر الاشارة الى أنه بعد ان صدر التعديل الثانى لاتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى وما ترتب عليه من احلال وحدات حقوق السحب الخاصة محل كل من الذهب والدولار . وبعد أن أصبحت كافة تسهيلات الصندوق تقدم محسوبة بهذه الوحدات . وبعد أن انهارت كافة الأصول الاحتياطية التى يمكن أن تنافس هذه الوحدات على صعيد النقد الدولى . وبعد أن شاع استخدامها سواء على النطاق الرسمى الدولى أو الاقليمى كما سبقت الاشارة الى ذلك - سوف تجد نفسها بمنأى عن تضاؤل نسبة حيازتها من هذه الحقوق شاءت أم أبت . وبالتالى لن يكون لبند السماح بتخفيض الحيازة الى أقل من ٣٠٪ أى تطبيق على الاطلاق . اذ أن وخدات حقوق السحب الخاصة قد أصبحت باعتراف المجتمع الدولى « أصل احتياطى مختلط »[١] (Composite Reserve Asset) .

وعلى النقيض مما سبق نجد أن هناك من ينادى بأن يكون تحويل ما لدى الدول النامية بصفة خاصة من عملات احتياطية الى وحدات حقوق السحب الخاصة اختياريا حرصا على معاملات هذه الدول مع دول المعسكر الاشتراكى[٢]. الا أننا لا نتفق تماما مع هذا الرأى بعد أن أصبحت وحدات حقوق السحب الخاصة لها ، صفة القبول العام فى المجتمع الدولى . ومن ثم فان امتناع أية دولة عن قبولها ما لديها من عملات يتعارض مع ميثاق صندوق النقد الدولى . ويلحق الضرر بالسيولة الدولية فى مجموعها . خاصة وأن معاملات الدول النامية مع دول المعسكر الاشتراكى تقوم على اساس الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة . ويغلب عليها صفة المقايضة بسعر قطع يتفق عليه . ناهيك عن تضمن هذه الاتفاقيات لشروط ضمان سعر الصرف منعا لتأثر قيمة الاتفاقية بتغيرات النقد الدولى .

---

(١) Joseph Gold, SDRs: Renaming the Infant Asset, IMF Staff Papers, Vol. XXIII, No 2, July 1978, P.310.

(٢) رفعت المحجوب ـ موقف الدول الآخذة في النمو من اصلاح النظام النقدي الدولي ـ مع دراسة خاصة لموقف الدول المصدرة للبترول ـ مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٣٦٢ ـ أكتوبر ١٩٧٥ .

٢ - وظيفة الاشراف العالمى على أسعار الصرف :

أوضحنا فيما سبق أن من الاهداف التى يسعى الصندوق الى تحقيقها المحافظة على ثبات قيم عملات الدول الأعضاء . وعلى وجود نسبة ثابتة أو علاقات نسبية تتسم بالثبات بين عملات الدول الأعضاء من أجل شيوع الاستقرار النقدى عالميا . ومن هنا نجد أن الصندوق عندما بدأ يمارس نشاطه اوجب على الدول الاعضاء أن تقوم بتحديد سعر تعادل لعملاتها على أساس الذهب أو الدولار الأمريكى بالوزن والمعيار المحددين عام ١٩٤٤ .

وكانت اتفاقية انشاء الصندوق تبيح للدول الأعضاء تغيير قيمّة عملاتها بما لا يتعدى ١٪ سواء بالزيادة أو بالنقصان . ثم تعدلت بموجب اتفاقية (سميثونيان) التى وقعت فى واشنطون فى ديسمبر ١٩٧١ لتكون ٢,٢٥٪ على كل جانب . ليس هذا فحسب بل لقد سمح الصندوق لبعض الدول التى تعانى من عجز أساسى فى موازين مدفوعاتها بتغيير أسعار عملاتها فى حدود ١٠٪ على كل جانب (بالزيادة أو بالنقص) دون الحصول على موافقة الصندوق . ويمكن لبعض الدول تجاوز هذه النسبة بشرط الحصول مسبقا على موافقة الصندوق .

وبرغم ذلك لم تعرف سوق النقد الدولى الاستقرار نتيجة ازدياد المضاربات على العملات الرئيسية بصفة عامة ، والدولار الأمريكى بصفة خاصة . فحدث الانخفاض الثانى لسعر الدولار فى فبراير ١٩٧٣ - كما سبقت الاشارة الى ذلك - واتجه سعر الذهب نحو الارتفاع . وقامت بعض البلاد ذات العملات القوية برفع سعر عملاتها (المارك والاسترلينى والفرنك والين) . كما ارتفعت مستويات الاسعار بصفة عامة فى الدول الصناعية . وتفاقمت حدة التضخم وانتقل من دولة الى أخرى . كما اتجه عجز موازين المدفوعات فى كثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نحو الازدياد . وبناء على ما سبق عكفت لجنة العشرين المعنية بشئون النقد فى صندوق النقد الدولى على دراسة النقد الدولى والبحث عن أنسب الحلول لاعادة الاستقرار النقدى الى سوق النقد الدولى . وأسفر ذلك عن التعديل الثانى لاتفاقية انشاء الصندوق عام ١٩٧٦ الذى أعطى الصفة القانونية

لتعويم أسعار الصرف وهو ما كانت تلجأ اليه كثير من الدول الأعضاء خلافا لما تنص عليه اتفاقية الصندوق . كما حلت وحدات حقوق السحب الخاصة محل كل من الذهب والدولار الأمريكي فى ربط عملات كثير من الدول الأعضاء بها مثل السعودية وقطر والامارات العربية وبعض دول امريكا اللاتينية ، بعد ان اقرها الصندوق كأصل احتياطى عالمى . ولقد كان من المأمول أن يؤدى تعويم أسعار الصرف الى تقليل الطلب على الاحتياطيات الدولية عامة ، وحقوق السحب الخاصة بوجه خاص . الا أن ذلك لم يحدث لعدم قدرة التعويم على التأثير فى نشاط المضاربة . مثلما كانت تفعل سياسة ثبات سعر الصرف(١) . ومن ثم فان دور ، الصندوق فى رقابة الاحتياطيات الدولية ، وتوفير السيولة يصبح هاما وضروريا . وعلى أية حال فان عدد الدول التى قامت بربط قيمة عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة حتى عام ١٩٧٨ تقدر بنحو ١٥ دولة من اجمالى الدول التى لم تعوم عملاتها وهى ٩٥ دولة من ١٣٤ دولة عضو فى الصندوق(٢) . وتجدر الاشارة الى أن هناك من يعتقد ان نظام ربط العملات بالذهب هو الضمان الوحيد لتحقيق الاستقرار على الصعيدين الداخلى والخارجى بدليل عدم حدوث أزمات نقدية طوال فترة العمل بقاعدة الذهب(٣) . بل ان هناك من يرى ان انشاء النظـــام النقـــدى الأوروبى (European Monetary System) الذى استحدثته الدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٩ للسماح لعملاتها باصدار وحدات نقدية ، عن طريق صندوق التعاون النقدى الأوروبى مقابل وديعة لكل دولة من الدول الأعضاء ، تقدر بنحو ٢٠٪ من حيازتها من الذهب ، ٢٠٪ من اجمالى احتياطياتها بالدولار الأمريكى – تعبيرا عن عدم رغبة

---

(١) Andrew D.Crockett, Control Over International Reserves, IMF Staff Papers, Vol. 25,No.1,March 1978, P.10.

(٢) IMF, Annual Report 1978, Washington D.C. 1978,P.38.
ويلاحظ أن عدد الدول الاعضاء في الصندوق قد ارتفع إلى ١٤٣ عضوا في عام ١٩٨٢ .

(٣) هاشم حيدر ــ أزمة الدولار ــ الهيئة العامة للكتاب ــ الطبعة الأولى ١٩٧١ ــ القسم ــ الفصل الأول ــ ص٣٦ .

الدول ا لأعضاء فى استعمال الأرصدة الورقية(١) .

الا أن التطبيق العملى لهذا لنظام قد أوضح للدول الأعضاء ان صفة الثبات او الاستقرار المزعومة لم تتحقق ومازالت أوربا تعانى من مشاكل التضخم والبطالة لدرجة أن هناك من يعتقد أن هذا النظام لم يحقق مزايا التعويم أو العملات الاحتياطية ، بل يهدد العالم الأوروبى بتدهور فى مجالات متعددة بعد ان ارتفع الدولار تجاه كافة عملات النظام الأوروبى(٢) . ولا شك أن هذه الأوضاع سوف تحمل كافة الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى على التمسك بحقوق السحب الخاصة كأصل احتياطى يتسم بالثبات عن بقية الأصول الاحتياطية الأخرى .

ولكى يمارس الصندوق سلطته فى الاشراف على النظام النقدى العالمى ، فقد حرم على الدول الأعضاء اللجوء الى فرض قيود الرقابة الكمية أو النوعية على سعر الصرف وعدم التعامل بنظام اتفاقيات الدفع الا ان الصندوق لم يفلح فى حمل الاعضاء على تنفيذ هذا الحظر بسبب ارتباط كل من الرقابة على الصرف واتفاقيات الدفع ، بحاجة الدول النامية الى الحصول على السلع ومستلزمات الانتاج اللازمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية . وما ترتب على ذلك من عجز فى موازين مدفوعاتها . واحتكار حكومات هذه الدول للتجارة الخارجية وتسوية المدفوعات ، نتيجة تزايد تدخل الدول فى الشئون الاقتصادية والأخذ بالمبادىء الاشتراكية(٣) . وهو ما سوف نتناوله بالدراسة فى مبحث قادم .

اتفاقية (G. 5) :-

اتجهت أسعار الدولار الى الارتفاع بشكل ملحوظ خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار وازدياد عجز الموازنة الأمريكية

---

(١) ادارة بحوث البنك الأهلي المصري — ملحق التطورات الاقتصادية الدولية — مرجع سابق — ص٢٣ .

(٢) Samuel Brittan, Two and Half Months of the EMS, Financial times, May 29, 1979, P.27.

(٣) تحسين الدين هلال — اتفاقيات التجارة والدفع وتجارة سوريا الخارجية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — ١٩٧٧ — الباب الأول — (بدون فصل) — ص٢٨ (غير منشورة) .

باضطراد الأمر الذى صاحبه اتجاه أسعار الصرف فى معظم الدول الصناعية الى الانخفاض . ومن ثم فقد اتجهت بعض هذه الدول الى اتباع سياسات نقدية انكماشية ومالية توسعية لانقاذ عملاتها تجاه الدولار ومحاولة رفع معدلات النمو الاقتصادى بها . وفى نفس الوقت فقد اجتمع فى سبتمبر ١٩٨٥ خمس دول صناعية هى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا واليابان . واتفقت هذه الدول على رفع قيمة العملات الأجنبية - خلاف الدولار - فى مواجهة الدولار الأمريكى - وفى نفس الوقت فقد اتفقت هذه الدول الخمس مع دول مجموعة العشر الباقية (ايطاليا ، وكندا ، وهولندا ، وبلجيكا ، والسويد ، وسويسرا) على التنسيق فيما بينها عند اتخاذ اجراءات للتدخل فى أسواق النقد الأجنبى خلال الثلاثة شهور الباقية من عام ١٩٨٥ . ويلاحظ أن قيمة الدولار الأمريكى اتجهت اعتبارا من مارس ١٩٨٥ الى الانخفاض بنسبة ١٠٪ بعد مرور شهرين من توقيع الاتفاقية . واستمر انخفاض الدولار بعد ذلك وبلغت نسبة انخفاض قيمته خلال الفترة (مارس ٨٥ - مارس ٨٦) نحو ٢٥٪[٢]. وفى مقابل ذلك اتجهت معظم عملات النظام النقدى الأوربى الى الارتفاع . ويثور الآن جدل حول امكانية نجاح هذه الاتفاقية فى تحقيق الاصلاح النقدى العالمى خاصة مع اتجاه الولايات المتحدة فى السنوات القادمة الى أن تصبح اكبر دولة مدينة فى العالم[٣].

---

(٢) I.M.F. World Economic Outlook, 1986, P.35.

(٣) راجع :

Sachs, Jeffrey, the Uneasy Case for Greater Exchange Rate coordination, the American Economic Review, May 1986, PP.336-340.

المبحث الثانى
مفهوم سعر الصرف وكيفية تحديده

تقديم :

تناولنا فى الصحفات السابقة الاطار العام لنظام النقد الدولى ودور صندوق النقد الدولى فى ادارته والاشراف عليه . اذ تعرضنا بالدراسة لاهداف صندوق النقد الدولى ومدى تحقيق تلك الاهداف ، كما شرحنا وظائف الصندوق المنبثقة عن أهدافه وما يقوم به من جهود لعلاج موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، ودوره فى الاشراف على أسعار الصرف منذ انشائه حتى عام ١٩٨٠ /١٩٨١ . وذلك كمدخل لدراسة الطرق الفنية والنظريات المختلفة التى تستخدم فى تحديد أسعار عملات مختلف الدول الأعضاء ، والاتفاق على تعريف واضح ومحدد لسعر الصرف المتوازن والآجل وكذلك سعر التعادل للعملات . وهو ما نتناوله بالتفصيل فيما يلى :

١ - مفهوم سعر الصرف :

يقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذى يتم على اساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم ، وبعبارة أخرى عدد الوحدات التى يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية . كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى . وفى حالة التبادل التجارى بين الدول فان سعر الصرف المحدد للعملة تجاه بقية العملات يصبح المقياس الذى يتم على اساسه حساب دائنية أو مديونية الدولة . وعندما يقال مثلا ان سعر صرف

الدولار بالنسبة للجنيه المصرى = ٫٧ ، فانه تتم تسوية حسابات ناتجة عن تجارة دولية أو حركات رؤوس أموال على أساس المعدل السابق ذكره ، وهو ما يعرف أيضا بسعر الصرف لكل من الجنيه وللدولار . وبالمثل يقال ان الدولار الأمريكى يساوى ٧٠ قرشا مصريا ، وأن الاسترلينى يعادل ١٤٠ قرشا مثلا وهكذا . كما يمكن القول بأن الجنيه المصرى = ١,٤٣ دولار أمريكى وأنه يعادل ٫٧٤ جنيه استرلينى ، ويعادل ٦ فرنكات فرنسية وهكذا .

ويفضل كثير من الاقتصاديين النظر الى سعر الصرف بالصيغة المعبرة عن تعادل العملة الاجنبية بالنسبة للعملة الوطنية وليس العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية . اذ تبعا للصيغة الأولى يتم النظر الى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التى يتم تبادلها مع الدول التى أصدرت هذه العملات[1]. ويمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التى تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت صادرات أو واردات منظورة أو غير منظورة . فكلما كانت الدولة تتمتع بمركز تصديرى مرموق كلما كان لعملتها قيمة مرتفعة ، والعكس بالعكس فكلما كانت الدولة لا تستطيع ان تحتل مكانا فى صادرات العالم فى الوقت الذى تتزايد فيه وارداتها كلما كانت قيمة عملتها منخفضة . ولهذا يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة فى معاملاتها مع العالم الخارجى اذا ما ترك حرا دون قيود .

٢ - سعر الصرف المتوازن :

يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذى يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية . وسعر الصرف شأنه شأن أى سعر لسلعة ما ، فاذا

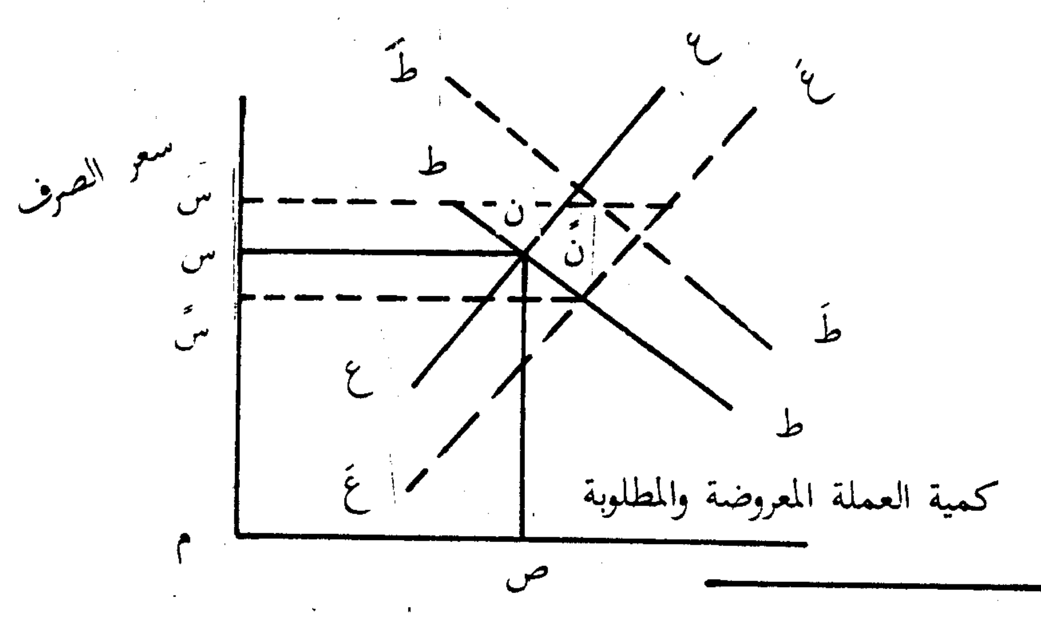
---

(١) أحمد الصفتي ــ اقتصاديات التجارة الخارجية ــ مكتبة نهضة الشرق ــ ١٩٧٧ ــ الفصل التاسع ــ ص٢٠٠ ــ ٢٠٢ . راجع أيضا : أحمد عبده محمود ــ العلاقات الاقتصادية الدولية ــ أكتوبر ١٩٨١ ــ الجزء الثاني ــ الفصل السادس المبحث الثالث ــ ص١٧٢ ــ ١٧٤ .

كنا بالنسبة للسلع والخدمات نقول بأن السعر المتوازن هو فكرة نظرية لا تتحقق عمليا ، فان الأمر كذلك بالنسبة لسعر الصرف المتوازن الذى يعبر عن تصور نظرى لا يتحقق عمليا نظرا لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة . ومن ثم فقلما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من عملة ما ، بل يتذبذب السعر يوميا بتغير الظروف وهناك من يرى انه يمكن بواسطة مقارنة حركات أسعار العملة الوصول الى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن للعملة[١]. وعلى أية حال فان سعر الصرف المتوازن سريع التغير بين لحظة وأخرى وان لم تتغير العوامل المؤثرة فى تحديده مثل المعروض النقدى أو الطلب الحقيقى على النقود وذلك اذا ما حدث تغير فى مكونات الانتاج المحلى من السلع المحلية أو السلع الأجنبية[٢]. وهو ما يعنى حدوث تغير فى الطلب المحلى على الواردات الاجنبية . ويمكن بيان السعر المتوازن للعملة بيانيا بالشكل رقم (١) التالى :

شكل رقم (١)

السعر المتوازن للعملة



(١) Geoffrey Crowther, An Outline of Money, Thomas Nelson & Sons, ltd., 1977, chapter VII, P.259.

(٢) Rudiger Dornbusch, The Theory of Flexible Exchange Rate Regimes and Macroeconomic Policy, Jacob A. Frenkel, Harry G. Johnson, the Economics of Exchange Rates, Addison-Wesley Publishing Company, U.S.A, 1978, chapter 2, P.31.

فالشكل رقم (١) يبين ان النقطة (ن) هى نقطة التوازن التى يتقاطع عندها منحنى العرض من العملة مع منحنى الطلب عليها وبذلك يكون السعر المتوازن هو م س. ويلاحظ أنه فى حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها يرتفع سعر الصرف ال م سَ بينما نجد أنه فى حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب عليها يهبط سعر الصرف الى م سً .

وتجدر الاشارة الى ان هناك عدة متغيرات تؤثر فى تغيير سعر الصرف المتوازن هى :

١ - معدل النمو النسبى فى المعروض النقدى .
٢ - معدل النمو فى الدخل القومى .
٣ - معدل التغير فى سعر الفائدة .
٤ - اتجاه الطلب على النقود .

وقد اشارت احدى الدراسات الى أن العامل الأخير المتعلق باتجاه الطلب على النقود يمثل أهمية نسبية قدرها ٤٠٪ من التخفيض الذى حدث فى سعر الجنيه الاسترلينى خلال الفترة من يناير ١٩٧٢ الى مايو ١٩٧٥ . بينما يمثل العامل الأول الخاص بمعدل النمو النسبى فى المعروض النقدى ٣٠٪ خلال نفس الفترة . ثم تأتى بقية العوامل بعد ذلك[١]. ويمكن ملاحظة نفس الشيء بالنسبة لتخفيض الاسترلينى خلال الفترة يوليو / أغسطس ١٩٨١ . كما تجدر ملاحظة أن العوامل الأربعة السابقة تختلف باختلاف مستويات التشغيل المختلفة التى تتحدد بمستوى العمالة فى الداخل ومستوى الأجور والاسعار والطلب الفعلى وسعر الفائدة . الأمر الذى يؤدى الى وجود عدة أسعار توازن وليس سعرا واحدا وهو ما أوضحته الاقتصادية المعروفة مسز روبنسون[٢]. بينما يرى كينز أن تقدير سعر الصرف

---

(١) John F.O.Bilson, the Monetary Approach to the Exchange Rate: Some Empirical Evidence, J.M.F. Staff Papers, Vol. 25,No. 1,March 1978, PP.60-68.

(٢) محمد لبيب شقير ــ العلاقات الاقتصادية الدولية ــ دار النهضة العربية ــ ١٩٦١ ــ الباب الرابع ــ الفصل الأول ــ ص٢٤٩ .

المتوازن يعتبر بديلا عن تقدير التعريفة الجمركية الفعالة (Tariffs) أو مصدر التكلفة المحلية للتبادل الخارجى[1]. وذلك باعتبار ان التعريفة الجمركية أسلوب وقائى يستخدم لموازنة الطلب المحلى على الواردات الأجنبية فى الحدود التى تتناسب مع الطلب الأجنبى على الصادرات المحلية ، وبعبارة أخرى عندما يتعادل الطلب المحلى على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد مع الطلب الأجنبى على العملة المحلية بغرض التصدير . ومن ثم نجد ان (بيلا بلاسا) يرى أنه فى ظل عدم وجود خسائر غير مخططة فى احتياطيات الدولة الخارجية أو حركات مؤقتة لرؤوس الأموال فان سعر الصرف المتوازن يتساوى مع سعر الصرف العادى . أى أنه يمكن القول بأن صعوبة وجود سعر الصرف المتوازن عمليا ترجع الى التغيرات المفاجئة فى كل من الاحتياطيات الدولية وحركات رؤوس الأموال .

٣ - سعر الصرف الآجل : (Forward Exchange Rate)

يقصد بسعر الصرف الآجل القيمة الحالية لسعر الصرف الذى سيتحدد فى أى فترة فى المستقبل والذى يسمى بسعر الصرف الحاضر (Spot) وقت حدوثه .

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الآجل على أساس أنه محصلة ثلاث عوامل هى :

١ - سعر الصرف الحاضر .
٢ - معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف .

(١) Bela Balasa and Daniel M.Schydlowsky, Effective Tariffs, Domestic Cost of Foreign Exchange and the Equilibrium Exchange Rate, the Journal of Political Economy, Vol. 76, No 3, May/June 1968, PP.348-356.

٣ – شرط التحدب ، ويقصد به عدم وجود قيمة صفرية طبقا لشرط عدم تساوى القيمة الحاضرة مع القيمة الآجلة الذى أوضحه الاقتصادى جانسن والذى تداولته الكتابات الاقتصادية من قبل[١].

وتنشأ أسعار الصرف الآجلة بسبب التعاقدات الآجلة أو عمليات الكامبيو الآجل حيث يتم الحصول على القيمة الحالية لعملة ما فى وقت التعاقد أو البيع بسعر يحدد وقت التعاقد على ان يتم تسليم قيمة الصفقة مستقبلا مع تفادى نتيجة تغير قيمة العملة وذلك فى حالة التصدير . أما فى حالة الاستيراد فتتم عملية الشراء للعملة بسعر السوق الحالى على ان يتم تسليم العملة فيما بعد لدفع ثمن الواردات ويتحدد سعر الصرف الآجل طبقا للمعادلة التالية[٢]:

$$\text{س} = \text{أ}\ (\text{ب}_{\text{م}+١})\ \bar{\text{س}}_{\text{ن}+١}$$

حيث : $\text{س}_{\text{ن}+١}$ = سعر العملة المحلية لسلع التبادل التجارى المتعاقد عليها فى الزمن ن ليتم تسليمها فى الزمن (ن + ١) .

أ ($\text{ب}_{\text{ن}+١}$) = سعر الصرف المتوقع (وحدات العملة المحلية التى يتم مقابلتها بوحدة نقد أجنبى) .

$\bar{\text{س}}_{\text{ن}+١}$ = سعر العملة الأجنبية لسلع التجارة او التبادل المتعاقد عليها فى الزمن (ن) بغرض التسليم فى الزمن (ن + ١) .

أى أن سعر العملة المحلية الآجل لسلع التعاقد = سعر الصرف المتوقع × سعر العملة الأجنبية للسلع المتعاقد عليها فى الزمن ن بغرض التسليم فى الزمن (ن + ١) .

---

(١) Alan C.Stockman, Risk, Information and Forward Exchange Rates, Jacob A.Frenkel, Harry G. Johnson, Op-cit, chapter9, PP. 159-168.

(٢) Stephen P.Magee, Contracting and Spurious Deviations From Purchasing Power Parity, Jacob A.Frenkel, Harry G.Johnson, Op.cit, chapter 4, PP.69-70.

ويلاحظ أن الحكومات التى تنتهج سياسة اقتصادية محافظة حذرة تقوم بدعم سعر الصرف الحاضر فقط ، بينما تقوم الحكومات التى تتبع سياسة اقتصادية تتسم بالتدخل فى الشئون الاقتصادية بدعم سعر الصرف الآجل فقط ولا تقوم بدعم سعر الصرف الحاضر لان زيادة سعر الفائدة المحلية تنعكس فى شكل تخفيض لسعر الصرف الحاضر فى المستقبل[1]. ذلك ان سعر الصرف الحاضر يتوقف تحديده على ظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية الذى ينخفض بزيادة سعر الفائدة ، بينما نجد أن سعر الصرف الآجل يتوقف على عرض وطلب تعاقدات البيع أو الشراء الآجلة .

٤ – سعر التعادل للعملات :

فى ظل قاعدة الذهب كانت قيمة عملة أية دولة تتحدد تبعا لما تحويه من ذهب ومن ثم كانت العلاقة بين مختلف العملات تتحدد تبعا لقيمتها بالذهب – ويعرف سعر الصرف حينئذ بسعر التعادل (Par Value) . وبعد أن تخلى العالم عن اتباع قاعدة الذهب عام ١٩١٤ لم يكن يتحدد سعر التعادل بالذهب الا بالنسبة للدول التى ظلت تلتزم بتحويل عملاتها الى ذهب عند الطلب مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣١ عندما أعلنت بريطانيا خروجها نهائيا عن قاعدة الذهب . وكان سعر التعادل بين الدولار الأمريكى والجنيه الاسترلينى يتحدد طبقا لقيمة كل منهما بالذهب . وبعد انشاء صندوق النقد الدولى قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر تعادل لعملتها بالذهب وابلاغه للصندوق . وطبقا لاتفاقية الصندوق لم يكن باستطاعة أى دولة أن تجعل سعر عملتها ينحرف عن سعر التعادل سوى فى حدود ٢٪ على الجانبين ولم يكن للدولة حق تغيير سعر تعادل عملتها المبلغ للصندوق بما يجاوز ١٠٪ الا بموافقة الصندوق كما سبق بيان ذلك فى المبحث السابق . وفى حالة زيادة

(١) William H.L.Day, the Advantage of Exclusive Forward Exchange Rate Support, I.M.F Staff Papers, Vol. XXIII, No. 1, March 1976, PP.137-163.

أى دولة لسعر تعادل عملتها يقوم الصندوق بإعادة كمية من العملة الى الدولة تساوى تماما الزيادة التى حدثت فى قيمة الذهب المودع من الدولة لدى الصندوق[١]. ويحدث العكس فى حالة خفض الدولة سعر تعادل عملتها ، حيث تقوم الدولة بدفع كمية من عملتها تعادل نقص قيمة الذهب المودع لدى الصندوق .

وازاء تغير الأوضاع والظروف النقدية والاقتصادية العالمية وما طرأ من أزمات دولية انتهت باعلان الولايات المتحدة خروجها عن الالتزام بتحويل الدولار الى ذهب عام ١٩٧١ ، فقد شهدت اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى عدة تعديلات كان آخرها التعديل الذى حدث عام ١٩٧٦ وبدأ سريانه اعتبارا من عام ١٩٧٩ . وترتب عليه انتهاء العمل بأسعار التعادل وقامت كثير من الدول بتعويم عملاتها وتركها لقوى العرض والطلب . واتجهت بعض الدول الأخرى الى ربط عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة كبعض دول أمريكا اللاتينية وقطر وأبو ظبى والسعودية كما سبق القول . ويأمل الكثيرون ان تحل تلك الوحدات محل الذهب لتحديد أسعار التعادل لكافة عملات الدول الأعضاء فى الصندوق . وعلى الرغم من الغاء سعر التعادل فقد سمح التعديل الثانى لاتفاقية الصندوق للدول الاعضاء باتخاذ سعر تعادل لعملاتها تبعا لما تراه مناسبا لظروفها ، كأن تعادل عملتها بعملة أو عملات دول أخرى . ويمكن للدولة العضو ان تعلن انتهاء العمل بسعر التعادل الذى اختارته لعملتها ما لم يعترض الصندوق بأغلبية ٨٥٪ من الأصوات كما يمكن للعضو تعويم عملته دون الحصول على موافقة الصندوق . ولا يجوز للصندوق انهاء العمل بسعر تعادل عملة دولة ما دون أخذ رأى الدولة خلال ٦٠ يوما من عزم الصندوق على بحث امكانية تنفيذ جانبا هاما من معاملات الدولة خارج الحدود القانونية التى حددتها اتفاقية الصندوق[٢].

---

(١) Raymond P.Kent, Money and Banking, Holt, Rinehart and Winston, Forth Edition, New York, 1961, Part Seven, chapter 33, PP. 632-633.

(٢) Joseph Gold, the Fund Agreement In the Courts, I.M.F Staff Papers, Vol. 25, No. 2, June 1978, PP.342-367.

٥ – كيفية تحديد سعر الصرف :

توجد عدة نظريات لتفسير كيفية تحديد سعر الصرف : أهمها نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية سعر الخصم ، والنظرية النقدية ، ونظرية المدفوعات ، ونظرية مستوى الانتاجية ، ونظرية الاحتياطيات النقدية ، ونظرية الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال . وسوف نتناول كل من هذه النظريات بشيء من التوضيح فيما يلى :

أ – نظرية تعادل القوة الشرائية :

تعزى هذه النظرية الى الاقتصادى جوستاف كاسيل الذى يرى أن سعر أية عملة يتحدد تبعا للقوة الشرائية لهذه العملة فى السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية الخارجية . ومن ثم فان العلاقة بين عملة دولة ما ، وعملة أية دولة أخرى تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة فى كل من الدولتين . وبعبارة أخرى فان سعر الصرف الحقيقى لأى من العملتين يساوى النسبة بين القوة الشرائية للعملة فى السوق المحلى والقوة الشرائية للعملة فى الأسواق الخارجية[١].

وينتج مما سبق ان تعادل القوة الشرائية لا تساوى سعر التعادل ، بل مجرد علاقة أو نسبة بين الأرقام القياسية للاسعار فى دولتين ، والتى تتسم بالتغير بمعدل ثابت دون وجود سنة أساس أو علاقة ضرورية بين هذه الأرقام فى كل من الدولتين[٢]. وتفترض النظرية ان تغيرات سعر الصرف ترجع الى تغير القوة الشرائية المحلية بينما لا يؤثر تغير سعر الصرف فى القوة الشرائية المحلية ، أى أن العلاقة السببية هى فى تغير القوة الشرائية المحلية وما يترتب عليه من تغير فى سعر الصرف . بمعنى انه لو فرض ان تضاعف مستوى الاسعار المحلية فى بريطانيا بينما بقيت الأسعار ثابتة فى الولايات المتحدة فان سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه

---

(١) Gustaf Cassel, Money and Foreign Exchange After 1914, London, 1922, PP.210-215.

(٢) John A. Todd, OP-cit, chopter XIII,p. 171.

الاسترلينى يهبط الى النصف فيصبح مثلا ٨٧٥, دولار / جنيه استرلينى بعد ان كان ١,٧٥ دولار / جنيه استرلينى[١].

ونظرا لأهمية الدور الذى يلعبه المعروض النقدى فى تحديد القوة الشرائية ومستوى الأسعار يرى فرنكل أن جوهر النظرية يتضمن أن أسعار الصرف هى عبارة عن الارقام القياسية المعبرة عن الأصول النقدية المحلية بالنسبة لدولة ما[٢].

ولقد بذلت عدة محاولات لاختبار صحة نظرية تعادل القوة الشرائية ولعل أهم هذه الاختبارات هو ذلك الاختبار الذى اوضح ان نسبة القوة الشرائية الى سعر الصرف ترجع الى الاختلافات المنتظمة فى نصيب الفرد من الدخل القومى من دولة الى أخرى . كما تم اختبار تأثير عنصر الزمن على كل من المتغيرين من ناحية أخرى . ولعل أكثر الاختبارات تعقيدا هو اختبار تأثير علاقة الزمن بين المتغيرين والعوامل الأخرى المؤثرة فى تحديد سعر الصرف بخلاف القوة الشرائية وهو ما قام به (ستولبر) عام ١٩٤٨ ، وما قام به هودجسون عام ١٩٧٢ ، وما قام به توماس عام ١٩٧٣ . وقد أظهرت هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع الى اختلافات زمن الدورة التجارية فى دولتين . وأن المستوى العام للاسعار هو من المحددات الرئيسية لكل من الدخل الحقيقى والتوظف ، وسعر الفائدة وبالتالى انتهت جميع الدراسات المشار اليها الى أهمية نظرية تعادل القوة الشرائية فى تحديد سعر الصرف وأنه يجب استخدامها بحذر عند قياس تخفيض أو زيادة قيمة العملة[٣].

---

(١) Lloyed B. Thomas Ir., Op-Cit, chapter 23, P.556.

(٢) Jacob A. Frenkel, A monetary Approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects and Empirical Evidence, Jacob. A. Frenkel, Harry G.Johnson, Op-cit, chapter 1,PP. 3-5.

(٣) Lawrence H. Officer, the Purchasing-Power Parity Theory of Exchange Rates: A Review Article, I.M.F staff Papers, Vol. XXIII, No 1,March 1976, PP.43-50.

النقد الموجه الى النظرية :

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التى تناولها الكثير من الاقتصاديين بالنقد والتفنيد ، ولا عجب فى ذلك فهى من النظريات الجديرة بالتحليل والتى وضعت من جاءوا بعد كاسيل على طريق تحليل العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر الصرف .

والانتقادات الموجهة الى النظرية هى :

١ – تعدد الارقام القياسية المعبرة عن الاسعار . وعدم تحديد النظرية لأى من هذه الأرقام بالذات عند قياس سعر الصرف . هذا بالاضافة الى عدم وجود رقم قياسى واحد يعبر عن كافة هذه الأرقام . وأنه حتى بافتراض وجود هذا الرقم فان النتيجة تتأثر بحركات رؤوس الأموال خلال فترات زمنية تقدر بعشرات السنوات(١).

٢ – صعوبة تحديد الأرقام القياسية للاسعار لفترة سنة أو سنتين فى المستقبل .

٣ – صعوبة اختيار فترة أساس لتحديد الارقام القياسية للاسعار .

٤ – أن هذه النظرية لا تسمح باستبعاد تغيرات الاسعار التنافسية اللازمة لخفض زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال ، أو اسعار المنتجات المستوردة التى لا يوجد بديل محلى يغنى عن استيرادها(٢).

٥ – أن النظرية تهمل العوامل الأخرى المؤثرة فى تحديد سعر الصرف كمستوى الدخول وسعر الفائدة بين الدول كما تهمل اثر المضاربة ، اذ أن مستوى الدخول يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستيراد ومن ثم يؤثر فى الطلب على العملة الأجنبية فى أسواق النقد . كما أن سعر الفائدة يؤثر على حركة

---

(١) Geoffrey Crowther, Op-cit, chapter VII, P.258.

(٢) Jacques R.Artus, Methods of assessing the Longer Run Equilibrium Value of An Exchange Rate, Finance & Development, June 1978, Vol.15, No2, P.26.

رؤوس الأموال فى السوق المالية . كما يؤثر ايضا على النقود الحاضرة (Hot Money) الناتجة عن أنشطة البنوك التجارية والمشروعات المتعددة الجنسية وحركة الأموال العاطلة[1] ((Idle Funds)) .

٦ – تفترض النظرية ان سعر الصرف لا يؤثر على القوة الشرائية المحلية ، بل يتأثر فقط بتغير القوة الشرائية . مع أن تجارب الدول التى تخلت عن قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى أثبتت أن تغير سعر الصرف يحدث أولا ثم يعقبه تغير الاسعار المحلية أو تغير القوة الشرائية فى الداخل . أى أن تغير الاسعار والقوة الشرائية نتيجة – لا سبب – لتغير سعر الصرف[2] .

٧ – تهمل النظرية اثر اختلاف مرونة الطلب السعرية على الصادرات ، وأثر الرقابة على النقد الأجنبى وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب .

٨ – تعتمد النظرية على الأرقام القياسية للاسعار فى معرفة معدل القوة الشرائية المحلية وتغيراتها مع ان جانبا كبيرا من السلع والخدمات التى تحويها الأرقام القياسية أو تعبر عنها لا تدخل فى التجارة الخارجية . ومن ثم تصبح هذه الأرقام القياسية مضللة فى حساب سعر الصرف .

٥ – تهمل النظرية أثر تغير أذواق المستهلكين ، وظهور السلع البديلة فى تغيرات مستوى الأسعار ، والطلب على السلع المستوردة ، ومن ثم تأثيرها فى تحديد سعر الصرف .

١٠ – تهمل النظرية اثر التعريفة الجمركية الحامية التى غالبا ما تزيد على ١٠٠٪ من قيمة السلع المستوردة فى معظم الدول النامية مما يزيد من الاسعار المحلية للسلع المستوردة ، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة

---

(١) Lloyed B. Thomas Ir., OP-cit, chapter 23,PP. 566-558.

(٢) محمد لبيب شقير – المرجع السابق – الباب الثالث – الفصل الأول – المبحث الثاني – ص٢٠٢ – ٢٠٣ .

الشرائية المحلية من دولة لأخرى ، مما يؤدى الى خفض سعر الصرف اللازم للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات . كما أنه غالبا ما تقوم كثيرا من الدول النامية بدعم الصادرات مما يؤدى الى زيادة سعر صرف الدولة وزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد فى الدولة وتفاوت ذلك من دولة الى أخرى وبالتالى صعوبة تطبيق النظرية[1].

ومن الرأى أنه اذا ما أمكن تفادى أوجه الانتقاد الموجهة الى النظرية وهو ما يصعب الوصول اليه – فان هذه النظرية تكون أصدق النظريات فى تحديد سعر الصرف . وعلى أية حال فان النظرية رغم عيوبها لا يمكن اهمالها ومازالت مرجع الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لدراسة سعر الصرف سواء بالاسلوب التحليلى أو بالاسلوب القياسى . ومن ثم فانه يمكن الاعتماد عليها فى أخذ فكرة أو تقدير تقريبى لسعر الصرف .

ولقد أوضحت احدى الدراسات ان الرقم القياسى لاسعار الجملة يتفوق على كافة الأرقام القياسية للاسعار كالرقم القياسى لنفقة المعيشة فى امكانية استخدامه فى معادلات تعادل القوة الشرائية . كما اتضح انه خلال فترة تعويم العملات (١٩٧٣ – ١٩٧٤) سجل الرقم القياسى لاسعار الجملة فى المانيا الغربية انحرافا عن تعادل القوة الشرائية يفوق ذلك الذى سجله الرقم القياسى لاسعار المستهلكين[2].

ب – نظرية عدم التوازن فى ميزان المدفوعات :

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية فى ميزان المدفوعات لدولة ما فى تحديد سعر الصرف . ويلزم للوصول بهذه النظرية الى تحديد سليم لسعر الصرف أربعة خطوات هى[3]:

---

(١) Bela Balasa, Just How Misleading Are Official Exchange Rate Conversations? A Comment, the Economic Journal, Vol. 83, No 332, Dec. 1973, London, Macmillan Journals Ltd, P.1265.

(٢) Jacob A. Frenkel, OP- Cit, chapter 1,PP. 15-17.

(٣) Jacques R.Artus, OP-Cit, P. 27.

١ – تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية فى أقرب فترة ممكنة ، وآثار التغيرات الدولية فى الناتج والتوظف فى الأجل المتوسط .

٢ – تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لامكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن فى حالة الاضطرابات الطارئة .

٣ – تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التى تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم فى ميزان المدفوعات فى الاجل المتوسط .

٤ – تقدير التغير الضرورى فى سعر الصرف .

وتبعا لهذه النظرية نجد أنه فى حالة وجود عجز فى ميزان المدفوعات فان ذلك يعنى زيادة المعروض من العملة الوطنية ، مما يؤدى الى انخفاض قيمتها الخارجية . بينما يحدث العكس فى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات . أى زيادة فى الطلب على العملة الوطنية وبالتالى ارتفاع قيمتها .

وهناك من يرى أن هذه النظرية ثبت صحتها فى المانيا خلال الحرب العالمية الأولى عندما لم تنخفض قيمة المارك الألمانى فى الأسواق النقدية فى العالم رغم زيادة المعروض النقدى وسرعة تداول النقود ، وارتفاع الأسعار . اذ أن جانبى ميزان المدفوعات كانا متعادلين فلم تزد الواردات الألمانية عن الصادرات[1].

وتجدر الاشارة الى أنه فى حالة قبول الدائنين تأجيل حصولهم على استحقاقاتهم فان سعر الصرف لا يتأثر بلا شك .

ومن الرأى أن هذه النظرية تعتبر أكثر تعقيدا من النظرية السابقة . الا أنها تمتاز بعدم اعتمادها على ملاحظة الأرقام القياسية للاسعار النسبية كمحدد هام وأساسى لتفسير حركة التجارة فى الأجل الطويل .

---

(١) محمد عبد العزيز عجمية ، صبحي تادرس قريصة ــ النقود والبنوك والتجارة الخارجية ــ مطبعة الكرنك بالاسكندرية ــ الكتاب الثاني ــ الفصل الرابع ــ ص٤١٠ .

ج - النظرية النقدية :

نتناول فيما يلى دراسة كيفية تحديد سعر الصرف باستخدام النظرية النقدية حيث نوضح أثر كل من كمية النقود وسعر الخصم وسعر الفائدة فى تحديد سعر الصرف .

ويعتبر ريكاردو أول من نبه الى أثر كمية النقود فى تحديد سعر الصرف عندما أوضح ان انجلترا اضطرت الى تخفيض سعر الأسترلينى عن القيمة الاسمية لمواجهة الزيادة فى كمية النقود المتداولة التى تسببت فى ارتفاع الاسعار المحلية . وبالتالى ارتفاع تكلفة الصادرات مما أدى الى نقص الطلب عليها فى الأسواق العالمية ، ونقص قيمتها ، وحدوث عجز فى ميزان المدفوعات . ويحدث العكس فى حالة نقص كمية النقود فى الداخل ، اذ تصبح تكلفة السلع المصدرة قليلة ، مما يزيد الطلب عليها فتزيد قيمتها ، ويحقق ميزان المدفوعات فائض ، وترتفع قيمة العملة .

ويلاحظ أن تغير سعر الصرف لا يكون بنفس نسبة تغير المعروض النقدى وذلك بسبب تأثير عنصر الزمن ، ووجود عوامل أخرى تؤثر فى تحديد سعر الصرف ، وان كانت احدى الدراسات التى أجريت بطريقة النماذج النقدية النظرية اوضحت ان المعروض النقدى يفسر نحو ٩٠٪ من تغيرات سعر الصرف خلال الفترة يناير ١٩٧٢ - أبريل ١٩٧٦ فى المانيا الغربية[1].

كما أثبتت الاختبارات التطبيقية بطريقة اللوغاريتمات التى أجريت عن المملكة المتحدة أن المعامل التفاضلى للمعروض النقدى يتراوح بين ٠٧, ، ٤٧, عند مستوى معنوية ٩٥, خلال الفترة يوليو ١٩٧٢ - ١٩٧٥ . بينما اظهرت اختبارات التغير فى معدلات زيادة المعروض النقدى فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أثرا موجيا على سعر الصرف يتراوح بين ١١٩, ، ٦٨١, عند مستوى معنوية ٩٥, أيضا وذلك خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ . أما فى المانيا

---

(١) John F.O.Bilson, Rational Expectations and the Exchange Rate, Jacob A. Frenkel, Harry G.Johnson, OP-Cit, chapter 5, PP.84-89.

الغربية فقد اتضح أنه من الممكن لدالة الطلب على النقود ان تتغير وأن يعمل المعروض النقدى على مقابلتها دون احداث أى تغير هيكلى فى سعر الصرف ، وذلك خلال الفترة (أبريل ١٩٧٣ – سبتمبر ١٩٧٥)[١]. ولسنا بحاجة الى القول بأن هذه النتيجة لا تنفى أثر تغير المعروض النقدى فى تغيرات سعر الصرف ، غاية الأمر أن تغير دالة الطلب على النقود فى الوقت الذى يتغير فيه المعروض النقدى قد حال دون حدوث تغير جذرى فى سعر الصرف . وعلى أية حال فانه يشترط لحدوث أثر المعروض النقدى على سعر الصرف أن تتسم السوق المالية بالنشاط . وان وجدت هناك صعوبة فى دراسة اثر المتغيرات النقدية فى تحديد سعر الصرف فان ذلك يرجع الى كثرة النظريات النقدية وتعارضها مع بعضها البعض[٢].

ويمارس سعر الفائدة تأثيرا هاما فى تحديد سعر الصرف ، فزيادة سعر الفائدة فى دولة ما يؤدى الى تنشيط حركة رؤوس الأموال تجاه هذه الدولة مما يزيد الطلب على عملتها ، ويؤدى الى زيادة سعر الصرف . ويحدث العكس فى حالة خفض سعر الفائدة . الا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدى بل يمكن ان يعملان فى اتجاهين متضادين ، ويلغى كل منهما أثر الآخر ، ويمتنع حدوث أى تغير فى سعر الصرف . فإذا ما انتفى مثلا حدوث تغير غير متوقع فى المعروض النقدى فى المستقبل القريب فان سعر الصرف لن يتأثر كثيرا نظرا لأن سعر الفائدة الاسمى سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع فى المعروض النقدى .

ويحدث نفس الشيء أيضا فى حالة تغير القوة الشرائية للنقود بما يفوق الزيادة أو النقص المرغوب فى الطلب على النقود ، وذلك عندما يتم تحقيق توازن السوق

---

(١) Robert J. Hodrick, An Enpirical Analysis of the Monetary Approach to the Determination of the Exchange Rate, Jacob A.Frenel, Harry G. Johnson, OP-Cit, chapter 6, PP.101-113.

(٢) Douglas W.Cowes and Edger L.Feige, Efficient Foreign Exchange Markets and the Monetary Approach to Exchange Rate Determination, the American Economic Review, March 1980, PP.120-134.

النقدية . حيث تسير تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف فى اتجاهين متضادين بدرجة أكبر مما اذا ترك السوق حرا دون تدخل السلطات النقدية .

ويلاحظ أنه كلما كان المكون الأجنبى من المعروض النقدى المحلى كبيرا كلما امكن التأثير على قيمة سعر الصرف بدرجة كبيرة . لأن المكون الأجنبى يعكس حركة معاملات رؤوس الأموال مع العالم الخارجى ويشكل جانبا هاما من ميزان المدفوعات .

وبصفة عامة فان النظرية النقدية تعتبر أن الاعتماد على سعر الفائدة فى تفسير تغيرات قيمة العملة المتوقع حدوثها فى المستقبل ، غالبا ما يعطى نتائج ذات دلالة هامة وغير متحيزة[(١)] .

وإذا ما انتقلنا الى الحديث عن أثر المعروض النقدى العالمى على عملات مختلف الدول وعلى مستوى الاسعار المحلى ، وعلى صادراتها ووارداتها نجد أن احدى الدراسات قد اثبتت ان تغير المعروض النقدى العالمى يعتبر مسئولا عن ٥٨٪ من تغيرات مستوى الاسعار العالمية ، خاصة اسعار المستهلك بعد فترة تأخير (Time Lag) قدرها سنة ونصف فى المتوسط ، وذلك خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٤) . بينما اظهرت الدراسات الاحصائية التى قام بها ديورين وواتسن عدم وجود أية علاقة بين المتغيرين السابقين خلال نفس الفترة[(٢)] .

ويمكن القول هنا بأنه وان كانت العلاقة المباشرة بين المتغيرين غير واضحة فى بعض الدراسات الا أنه مما لا شك فيه ان تغيرات المعروض العالمى من الاحتياطيات الدولية يؤثر تأثيرا غير مباشر على اسعار الصرف ، من خلال التأثير أولا على المعروض النقدى المحلى لكل دولة ، وما يترتب عليه من تأثير على أسعارها المحلية وتكلفة انتاجها ، وصادراتها ، الأمر الذى ينعكس أثره فى النهاية على سعر

(١) Allan C.Shapiro, Foreign Exchange Risk Management Associations (AMACOM), 1978, P.23.

(٢) Robert Heller, International Reserves and world wide Inflation, IMF stoff Papers, Vol. XXIII, No1, March 1976, PP. 61-87.

الصرف . ويمكن ادخال اثر سعر الفائدة فى هذا الصدد عن طريق تأثيره على المعروض النقدى العالمى وتحركاته من دولة لأخرى . مع أخذ أثر المرونة فى الحسبان . اذ كلما كانت حساسية المعروض النقدى لتغيرات سعر الفائدة كبيرة ، كلما كان الاثر على ميزان المدفوعات واضحا ، ووضح ايضا الاثر على سعر الصرف .

ويرتبط بموضوع تفسير النظرية النقدية لتحديد سعر الصرف اثر سعر الخصم فى هذا الصدد من خلال تأثيره على سعر الفائدة . فزيادة سعر الخصم تؤدى الى زيادة سعر الفائدة مما يؤدى الى تدفق الأموال الأجنبية الى داخل الدولة . ويترتب على ذلك زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ، مما يؤدى الى ارتفاع سعر الصرف لعملة الدولة . ويحدث العكس فى حالة خفض سعر الخصم . ويمارس سعر الخصم تأثيره على سعر الفائدة ، ومن ثم على المعروض النقدى وعلى سعر الصرف على المستوى العالمى رغم اختلاف معدله من دولة الى اخرى . وذلك من خلال تأثيره على حركة رؤوس الأموال العالمية قصيرة الأجل (حركة المضاربة) بين الدول وما يترتب عليها من زيادة أو نقص الطلب على عملات بعض الدول فى مواجهة عملات البعض الآخر ، ومن ثم زيادة أو نقص قيمة هذه العملات . أما فى حالة تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فان الأثر يكون أقل وضوحا .

ويلاحظ أنه من خلال هذه الميكانيكية العالمية تستطيع بعض الدول الحصول على أرباح فى الوقت الذى يتحقق فيه التعاون الدولى لحل مشاكل التنمية[١].

ويجدر ملاحظة أنه يمكن قياس المساهمة الخارجية فى زيادة المعروض النقدى فى أية دولة من خلال فائض حساب العمليات الجارية والرأسمالية للقطاع الخاص فى المجتمعات الرأسمالية . حيث يعظم دور هذا القطاع فى عمليات التجارة الخارجية فى السلع والخدمات ، وحركات رؤوس الأموال[٢].

(١) J.J.Polak, International Coordination of Economic Policy, IMF Staff Papers, Vol. IX,No 2, July 1962, PP. 179-181.

(٢) C.M.Miles and P.A.Bull, External and Foreign Currency Flows and the Money Supply, Bank of England Quarterly Bulletin, Vol. 18, No4, Dec. 1978, PP. 528-529.

د – نظرية مستوى الانتاجية :

لا شك أن ارتفاع مستوى الانتاجية فى دولة ما يؤدى الى زيادة حركة رؤوس الأموال الاجنبية الى داخل الدولة بغرض الاستثمار فى عمليات الانتاج ، وهو ما يؤدى الى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة ، ومن ثم زيادة سعر صرفها ، كما يؤدى زيادة مستوى الانتاجية الى انخفاض تكلفة المنتجات ، وزيادة القدرة التنافسية للدولة على التصدير ، وبالتالى زيادة الطلب على عملة الدولة وارتفاع قيمتها . ويحدث العكس فى حالة انخفاض مستوى الانتاجية . الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى انخفاض قيمة العملة .

ويلاحظ أنه من الممكن أن يؤدى انخفاض قيمة العملة الى زيادة الطلب الخارجى على صادرات الدولة فى حالة استجابة الجهاز الانتاجى له مما يؤدى الى تحسين الميزان التجارى للدولة واتجاه قيمة العملة نحو الارتفاع .

وبناء على ما سبق نجد أنه لابد ان يسير سعر الصرف فى نفس اتجاه القوى أو الاجهزة الانتاجية فى الدولة ، حتى يتحقق التوازن المنشود فى ميزان المدفوعات[١] .

هـ – نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية[٢]: (Asset Market Disturbances)

تصدى لشرح هذه النظرية الاقتصادى الفرنسى جاك آرتس رئيس قسم الرقابة الخارجية بادارة بحوث صندوق النقد الدولى . وهى خاصة بتحديد سعر الصرف التوازنى . وتلائم هذه النظرية ظروف الدول التى تعتمد كلية على قوى السوق فى تحقيق توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات .

وتقوم هذه النظرية على أساس دراسة محددات سعر الصرف فى الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلى لآثار العوامل المؤقتة بغية الوصول الى تقدير لسعر التوازن

---

(١) محمد عبد العزيز عجمية ، وصبحى تادرس قريصة ــ المرجع السابق ــ الكتاب الثاني ــ الفصل الرابع ــ ص ٤١٦ .

(٢) Jacques R.Artus, Op-cit, PP. 27-28.

فى الأجل الطويل . ويتم دراسة هذه النظرية من خلال أسس نظرية الاحتياطيات النقدية فى تحديد سعر الصرف التى تركز على الدور التوازنى الذى يلعبه سعر الصرف فى موازنة الطلب الأجنبى على الأصول المالية المحلية ، والطلب المحلى على الأصول المالية الأجنبية .

وتعتبر هذه النظرية أقل تعقيدا من نظرية اختلال ميزان المدفوعات اذ يمكن تطبيقها دون حاجة الى بناء النماذج ، الا أنها أكثر تعقيدا من نظرية تعادل القوة الشرائية . ويعاب على هذه النظرية تلاؤمها فقط مع ظروف الدول التى تعتمد على قوى السوق فى تحديد سعر عملتها . كما يؤخذ عليها أيضا افتراض امكانية تبيان العوامل الكامنة وراء توقعات سعر الصرف . وهى العوامل التى يسهل تبيانها كلما كان المتعاملون فى السوق النقدية على درجة من الرشد ، وهو ما لا نجده عمليا ، الأمر الذى يصعب معه تفسير سعر الصرف الجارى ، ومن ثم فقدان النظرية لفعاليتها .

وعلى أية حال ، فان هذه النظرية لم يتم تطبيقها عمليا حتى الآن ، مع أنها النظرية الوحيدة التى تعتمد بشكل أساسى على قوى السوق الحر لمعرفة سعر الصرف التوازنى . الأمر الذى يحتم ضرورة تطبيقها على الدول التى تعتمد على قوى السوق بدرجة كبيرة فى تحديد القيمة الخارجية لعملتها .

ومن الرأى انه بعد ان انتهى العمل بسعر التعادل عقب صدور التعديل الثانى لاتفاقية صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٦ وتقنين تعويم العملات على نحو ما سبق بيانه ، فقد أصبح مجال تطبيق هذه النظرية واسعا بعد اتجاه معظم دول العالم الى الغاء التعقيدات والاجراءات المانعة وأساليب الحصص والاتفاقيات مما يتيح الفرصة لسعر الصرف كى يتحدد الى حد كبير تبعا لظروف قوى العرض والطلب .

و – أسلوب استخدام سعر الصرف الآجل : (Forward Exchange Rate)

يرى واليتش أنه يمكن استخدام سعر الصرف الآجل السابق شرحه (فى

الصفحات السابقة) للتنبؤ بسعر الصرف الحالى (Spot) فى المستقبل لفترة تتراوح بين ٩٠ يوما وثلاث سنوات[١].

الا أنه يصعب استخدام هذا الاسلوب قياسيا ، نظرا لاعتماد السوق المالية فى تقديراتها على كافة المعلومات الممكنة مما يعوق امكانية بناء نموذج يمكن الاعتماد عليه فى التنبؤ بسعر الصرف فى المستقبل . وقد أدى ذلك الى العزوف عن استخدام هذا الاسلوب فى تحديد سعر الصرف .

وبعد أن تناولنا فى الصفحات السابقة دراسة مفهوم سعر الصرف والاساليب المختلفة التى يمكن اتباعها عند تحديده ، نتناول فيما يلى بيان أهم الأرقام القياسية المستخدمة فى ايضاح التغيرات التى تحدث فى قيمة العملة نظريا وعمليا على النحو التالى :

الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال :

يقصد بالرقم القياسى لسعر الصرف الفعال ، الرقم القياسى لمتوسط قيمة أسعار الصرف المختلفة لعملة ما تجاه عدد من العملات الرئيسية لبعض الدول الأجنبية ويتم حساب هذه الأرقام عن طريق استخدام اوزان نسبية تمثل الوزن النسبى للعملة المحلية لكل دولة اجنبية فى مواجهة عملة الدولة التى يتم حساب الأرقام لها ، بالنسبة لمستوى سعر الصرف فى فترة أساس[٢].

وتعبر الأوزان المستخدمة للترجيح عن نصيب مختلف الدول الأجنبية (التى يتم استخدام أسعار صرفها فى بناء الرقم القياسى) فى تجارة الدولة التى يتم بناء الرقم القياسى لها .

ويلاحظ أن انتشار ظاهرة التضخم العالمى قد أثرت تأثيرا سلبيا على دلالة الارقام القياسية لسعر الصرف لتباين معدلات التضخم من دولة لأخرى .

(١) Henry C.Wallich, what Makes Exchange Rates Move?, Economic Impact, No 22, 1978, P.58.

(٢) Rudolf R.Rhombery, Indicies of Effective Exchange Rates, I.M.F Staff Papers, Vol. XXIII,No 1, March 1976, P.88.

أهم الأرقام القياسية لاسعار الصرف الفعالة[1]:

توجد عدة ارقام قياسية تستخدم فى هذا الصدد نشير اليها فيما يلى بشىء من الايضاح :

١ - الرقم القياسى المرجح للواردات :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى لاسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل مقوما بالعملة المحلية بالنسبة لفترة اساس مرجحة بنصيب تلك الدول من واردات الدولة المعنية .

٢ - الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى لاسعار العملة المحلية مقوما بأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل بالنسبة لفترة اساس مرجحة بنصيب تلك الدول من صادرات الدولة المعنية .

٣ - الرقم القياسى المرجح للصادرات الكلية :

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى لاسعار العملة المحلية مقومة بأسعار عملات الدول الأطراف فى التعامل بالنسبة لفترة أساس مرجحة بنصيب الدول الأجنبية من إجمالي الصادرات الكلية في أسواق العالم، مع استبعاد السوق المحلى للدولة المعنية . ومن ثم يتضح أن الفرق بين الرقم القياسى المرجح للصادرات الكلية والرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية يكمن فى كون الأخير يتم ترجيحه بنصيب دول العالم من صادرات الدولة المعنية بينما يتم ترجيح الرقم الأول بنصيب الدول الأجنبية من اجمالى الصادرات الكلية فى العالم بعد استبعاد السوق المحلى للدولة المعنية . وليست صادرات الدولة المعنية كما فى حالة الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية .

---

(١) Rudolf R.Rhomberg, Ibid, P.95.

٤ - **الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة تجارة الدولة الثنائية :**

وهو عبارة عن المتوسط الحسابى للرقم القياسى المرجح للصادرات وما يعادل الرقم القياسى المرجح للواردات مرجحا بنسب كل من الصادرات والواردات الى مجموع الرقمين .

٥ - **الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة الصادرات :**

وهو عبارة عن متوسط حسابى غير مرجح لكل من الرقم القياسى المرجح للصادرات الثنائية ، والرقم القياسى المرجح للصادرات الكلية السابق بيانها . أى أنه متوسط حسابى للارقام القياسية الموضحة فى كل من (٢) ، (٣) .

٦ - **الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة التجارة :**

وهو عبارة عن متوسط حسابى غير مرجح للرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة الصادرات وما يعادل الرقم القياسى المرجح للواردات . ويختلف هذا الرقم عن الرقم القياسى المرجح لمتوسط قيمة التجارة الثنائية فى بند (٤) من حيث أنه رقم غير مرجح ويتضمن الصادرات الكلية والواردات الكلية وليس الثنائية فقط كما فى بند (٤) . أى أنه متوسط حسابى للارقام القياسية الموضحة فى بندى (٥) ، (١) .

٧ - **الرقم القياسى المرجح لسعر الصرف المتعدد :**

وهو عبارة عن الوسط الهندسى لاسعار العملة المحلية مقومة بالعملات الاجنبية بالنسبة لفترة اساس مرجحا بالتأثير المحسوب من تعدد اسعار الصرف على ميزان الدولة التجارى ، مقوما بالعملة الوطنية نتيجة تغير قدره ١٪ فى قيمة كل عملة اجنبية محسوبا بالعملة الوطنية أيضا .

مجال استخدام الارقام القياسية لسعر الصرف الفعال :

يمكن باستخدام هذه الأرقام القياسية قياس الانحرافات التى تطرأ على عرض وطلب العملة فى الأسواق المالية العالمية ، وتغييرات قيمة المعاملات التجارية والمالية (صادرات – واردات – رؤوس أموال) التى تقوم بها الدولة مع مختلف دول العالم . كما يمكن بواسطتها معرفة اثر تغيرات سعر الصرف على مستوى الاسعار المحلية .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه الأرقام القياسية ونشرها فى بياناتها المالية والاقتصادية . وقد تم حساب هذه الأرقام باستخدام متوسط قيمة الدولار تجاه عشرة دول صناعية هامة تمثل قيمة تجارتها الخارجية نحو ٢/٣ قيمة التجارة العالمية ، وأكثر من ١/٢ تجارة الولايات المتحدة الأمريكية وذات أهمية كبيرة فى الأسواق المالية الدولية . وتتحدد أسعار عملاتها طبقا لقوى السوق تبعا للمعاملات الفردية فى أسواق النقد الراسخة بها خلال الفترة (١٩٧٢ – ١٩٧٦) . وهذه الدول هى المانيا الغربية واليابان وفرنسا وبريطانيا وكندا وايطاليا وهولندا وبلجيكا والسويد وسويسرا .

وقد تم اختيار سنة الاساس بحيث تكون الأرقام فى مايو ١٩٧٠ = ١٠٠ . ثم عدلت الى مارس ١٩٧٣ = ١٠٠ لمواكبة التغيرات النقدية والاقتصادية العالمية التى صاحبت الاتجاه نحو تعويم سعر الصرف(١).

وقد تم حساب الارقام بطريقتى الأوزان النسبية الثنائية والأوزان المتعددة حيث تم الترجيح بوزن لتجارة كل دولة من الدول العشر على حدة مع الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة آنفا ، ثم الترجيح بوزن قيمة تجارة كل دولة من الدول العشر الى اجمالى قيمة تجارة هذه الدول خلال نفس الفترة .

---

(١) Federal Reserve Bulletin, Oct.1978, Vol. 64, No10, Publications Committee, Washington D.C., Uses of Effective Exchange Rate Indexes, PP.784-785.

وتجدر الاشارة الى انه عندما استخدمت الولايات المتحدة الرقم القياسى لحقوق السحب الخاصة اتضح لها عدم فعاليته فى قياس التغيرات فى سعر الدولار . ويرجع ذلك الى بناء هذا الرقم على أساس سلة العملات الستة عشر ، والتى تدخل ضمنها عملة الولايات المتحدة بوزن نسبى يقرب من الثلث . وقد تبين من استخدام الأرقام القياسية لسعر الدولار أن الرقم المتوسط المرجح لقيمة الدولار قد انخفض من ١٠١,٤٨ عام ١٩٧٣ الى ٩٨,٥٩ عام ١٩٧٤ . واتجه الى الارتفاع خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . اذ بلغ فيهما ١٠٣,٥١ ، ١٠٥,٣٣ على الترتيب . ثم عاود الانخفاض بعد ذلك ليصل فى عام ١٩٧٧ الى ٩٨,٣٦.[١] ويشير الرقم القياسى للدولار فى مواجهة بقية العملات الى الاتجاه نحو التحسن ابتداء من عام ١٩٧٦ و١٩٧٧ . اذ بلغت الأرقام القياسية فيهما ١٠٥,٥٧٪ و١٠٣,٣١٪ على التوالى . ثم اتجهت الى الانخفاض فى نهاية ١٩٧٨ لتبلغ ٩٢,٣٩٪ ، ٨٨,١٢٪ فى نوفمبر ١٩٧٩ ، ١١٢,٢٩٪ فى أغسطس ١٩٨١[٢].

---

(١) Federal Reserve Bulletin, August 1978, Vol. 64, No.8, P.700.

(٢) Federal Reserve Bulletin, Sept. 1981, Vol. 67, No.9, P.A68.

المبحث الثالث
سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع

المقصود بالرقابة على النقد :

يقصد بالرقابة على النقد الاجراءات واللوائح والقرارات والقوانين التى تصدرها الدولة بغرض توجيه معاملات افرادها مع العالم الخارجى ، طبقا لما تراه مناسبا لظروف اقتصادها القومى ، وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فيتم فرض قيود كمية أو نوعية ، أو هما معا على إيرادات واستخدامات حصيلة النقد الأجنبى المتوفر لديها . وقد يتم منح اعانة نقدية لمصدرى بعض السلع لتشجيعهم على الاستمرار فى التصدير . كما قد يتم فرض ضريبة على الواردات من سلع معينة بغية الحد من استيرادها لعدم اهميتها للاستهلاك المحلى ، أو لاحتياجات التنمية .

وقد تنطوى الرقابة على النقد أيضا على استخدام اسعار الصرف المتعددة لتحقيق أهداف التشجيع ، أو التقييد المشار اليها بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد والتأثير فى حركة رؤوس الأموال لمنع تهريب النقد الى الخارج .

ويمكن تحقيق الرقابة على النقد نظريا من خلال اسواق التعامل الثنائية حيث يتم دعم معاملات السوق التجارية فقط ، وتقييد مشتريات ومبيعات العملة المحلية فى السوق المالية الحرة[1]. أما من الناحية العملية فتختلف درجة القيود على النقد الأجنبى والمعاملات التى تتم بين دولة وأخرى تبعا لدرجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وما تنتهج من فلسفة أو نظام اقتصادى . فقد تحتكر الدولة

(١) William H.L.Day, the Aduantage of Exclusive Forward Exchange Rate Support, I.M.F Staff Papers, Op-cit, P.137.

عمليات التعامل فى النقد الأجنبى كلية ، وتمنع غيرها من التعامل فيه . وتفرض السلطات من العقوبات الرادعة على التعامل بالنقد الأجنبى أو حتى مجرد حيازته دون تصريح من السلطات المختصة . وقد تكتفى الدولة بالقيود غير المباشرة على النقد ، فتلجأ الى تعدد اسعار الصرف والى تسوية المدفوعات الدولية عن طريق الاتفاقيات الثنائية ، أو بواسطة عملة غير قابلة للتحويل ، والى الرسوم الجمركية واعانات التصدير .

أهداف الرقابة على النقد :

تلجأ الدولة الى فرض الرقابة على النقد لتحقيق أهداف معينة نتناول بيانها فيما يلى :

١ - علاج الخلل فى ميزان المدفوعات :

يقصد بالخلل فى ميزان المدفوعات وجود عجز فى الميزان ، بمعنى زيادة قيمة الواردات من العالم الخارجى عن قيمة الصادرات الى الخارج سواء أكانت منظورة أم غير منظورة .

ولعلاج هذا الخلل تفضل بعض الدول اللجوء الى أسلوب فرض الرقابة على النقد كاجراء للحد من الطلب على الواردات وذلك بدلا من تخفيض سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية ، ودون ما حاجة الى اتخاذ اجراءات انكماشية فى الاقتصاد القومى .

٢ - منع المضاربة :

يترتب على تحركات رؤوس الأموال واسعة النطاق تقلبات كثيرة فى قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار معاملات النقد الأجنبى خاصة فى الأجل القصير ويدعو ذلك بعض الدول الى فرض الرقابة على النقد لتقليل التحركات غير المرغوبة فى

رؤوس الأموال وتحقيق بعض الاستقرار فى القيمة الخارجية لعملاتها . وفى هذه الحالة تقوم هذه الدول بشراء النقد الأجنبى من المقيمين بسعر رسمى . كما تطلب منهم تسليم ما فى حوزتهم من نقد اجنبى مقابل العملات المحلية بالسعر المحدد رسميا لذلك .

٣ – مواجهة متطلبات الحرب :

تعتبر ظروف الحرب ظروف استثنائية تتطلب الاقتصار على استيراد سلع معينة والتعامل مع دول معينة وتلجأ الدولة الى أسلوب الرقابة على النقد لتوجيه ما يتوفر لديها من نقد أجنبى الى استيراد السلع الهامة التى تتطلبها ظروف الحرب ، وبما يحول دون استيراد سلع كمالية وبما يمنع من التعامل مع دول معادية .

٤ – الحصول على ايرادات :

تلجأ بعض الدول النامية الى اسلوب الرقابة على النقد بغية الحصول على بعض الايرادات للخزانة العامة . ويقوم البنك المركزى بتحديد سعر منخفض للعملات الأجنبية التى يشتريها من المواطنين بينما يقوم بتحديد سعر أعلى للعملات التى يبيعها ويحصل على الفرق ويطلق عليه « أرباح بيع النقد الأجنبى » .

٥ – مؤازرة أسلوب التخطيط القومى :

قد تقوم بعض الدول التى تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادى باتباع أسلوب الرقابة على النقد لتوجيه حركة التجارة الخارجية . وفى هذه الحالة يمكن اعتبار هذا الاسلوب اداة من أهم ادوات تخصيص موارد الدولة من النقد الأجنبى بما يخدم أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية بصفة خاصة .

وقد ترغب بعض الدول فى عزل الاقتصاد المحلى عن الاقتصاد الدولى وتقلباته كاجراء يكفل عدم تعرض خطتها الاقتصادية للتعثر . وفى هذه الحالة تكون الرقابة على النقد أداتها الفعالة .

نشأة الرقابة على النقد :

ترجع نشأة الرقابة على النقد الى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . حيث اضطرت كثير من الدول الى فرض الرقابة على النقد الأجنبى للمحافظة على احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية التى اتجهت الى النقص بسبب ظروف الحرب . وعندما انتهت الحرب اقلعت هذه الدول عن هذه السياسة وعادت الى السير على قاعدة الذهب والعملات القابلة للتحويل .

وعندما حدث الكساد العالمى الكبير فى أوائل الثلاثينات ، خرجت الكثير من الدول عن قاعدة الذهب ، ولجأت الى القيود المباشرة وغير المباشرة على النقد . وانقسم العالم الى عدة مناطق نقدية متباينة مثل منطقة الاسترلينى التى شملت الدول التى استمرت فى ربط عملاتها بالجنيه الاسترلينى ومعظمها الدول التى كانت تستعمرها بريطانيا ، ومنطقة الرقابة على الصرف التى شملت المانيا ووسط وشرق أوربا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الذهب وتشمل الدول التى استمرت فى التعامل طبقا لقاعدة الذهب مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وبولندا .

وبعد انتهاء الأزمة العالمية استمرت الرقابة على النقد فى المانيا ودول أوروبا الشرقية والعديد من دول امريكا اللاتينية . كما بقيت عملات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول اوروبا الغربية (عدا المانيا وايطاليا) قابلة للتحويل حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ . وخلال هذه الحرب قامت جميع الدول بفرض الرقابة على النقد بالاضافة الى بقية القيود الحكومية المباشرة على اقتصادياتها .

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول فى الغاء القيود المباشرة على اقتصادياتها . ولكنها لم تتخل عن سياسة الرقابة على النقد الا بصورة تدريجية . بسبب اختلال موازين مدفوعاتها .

وقد ظهرت بوادر التعاون الدولى للتغلب على المشاكل النقدية فى العالم فتم انشاء صندوق النقد الدولى ليقوم بمهمة الاشراف على النظام النقدى العالمى

وتحقيق الاستقرار فى اسعار الصرف . وقد اوجبت نصوص اتفاقية الصندوق الغاء الرقابة على النقد ، والعمل على اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وعدم اللجوء الى فرض اية قيود كمية او نوعية تعوق حركة التجارة العالمية . وقد التزمت معظم الدول الأعضاء فى الصندوق بهذه السياسة باستثناء بعض الدول النامية والتى تعانى من مشاكل اقتصادية .

وتجدر الاشارة الى ان الدول غير الاعضاء فى الصندوق وهى الدول الاشتراكية استمرت فى تطبيق نظم الرقابة الكمية والنوعية على الصرف ، والتعامل على أساس الاتفاقيات الثنائية او الاتفاقيات المتعددة الأطراف .

اتفاقيات التجارة والدفع :

صاحبت اتفاقيات التجارة والدفع نظم الرقابة على النقد من حيث النشأة . إذ أن مشكلة عدم قابلية العملات للتحويل ، وندرة النقد الأجنبى كانت من أهم الدوافع التى حملت دول الرقابة على الصرف على التعامل بموجب الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات المتعددة . وفى كافة الحالات يتم تحديد كميات السلع التى ، يستوردها كل بلد من بقية بلدان العالم .

وهناك من يفرق بين الاتفاقيات التى وقعت خلال فترة الكساد العالمى فى الثلاثينات والاتفاقيات الموقعة بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية . وذلك على أساس أن الأولى كانت قاصرة على التجارة المنظورة فقط ، أما الثانية فقد شملت كافة بنود ميزان المدفوعات ، واستخدمت فى ظلها ما يعرف بحد المديونية ولم يعد يشترط توازن الميزان التجارى الادنى لتوقيعها[1]. وقد اتسع نطاق هذه الاتفاقيات فى الوقت الحاضر حتى أصبح نحو ٩٠٪ من تجارة الاتحاد السوفيتى مع الدول النامية يتم عن طريق هذه الاتفاقيات .

---

(١) تحسين الدين هلال ــ مرجع سابق ــ الباب الأول ــ ص ٢٩ .

وفيما يتعلق باتفاقيات التجارة : عادة ما تتم لتنمية التعاون والعلاقات التجارية بين البلاد المتعاقدة ، حيث يمنح كل طرف الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية . ويتم تبادل سلع التعامل بين البلاد على أساس أسعار السوق العالمية للسلع المماثلة . وتتفق الدولتان على عملة معينة من العملات الحرة كوحدة حسابية لتقدير قيمة السلع المتبادلة ويتضمن العقد تحديدا زمنيا لأجل التعاقد .

أما اتفاقيات الدفع : فغالبا ما توقع بين البلاد بغرض تنظيم المدفوعات الناشئة عن المعاملات المتبادلة وفى حدود مديونية معينة . ويتم حساب فائدة مئوية يتفق عليها على التجاوز عن الحد المذكور بالاتفاقية . وتتفق الدولتان على عملة معينة كوحدة حسابية لتحرير العقود بها . وعادة ما يتم تحديد مدة معينة لسريان الاتفاق . ويجوز ان تتفق الدولتان على تجديد الاتفاق تلقائيا بعد انتهاء أجله لمدد أخرى تذكر بالعقد المبرم . وقد يتفق البنك المركزى فى كل من الدولتين مثلا على فتح حساب بالعملة الوطنية لكل دولة لتسوية قيمة المعاملات التجارية بين البلدين ، فيتم منح المصدر قيمة صادراته من الدولة (أ) مثلا الى الدولة (ب) بالعملة المحلية للدولة (أ) بينما يدفع المستورد فى الدولة (ب) قيمة وارداته بالعملة المحلية للدولة (ب) وهكذا .

تحديد سعر الصرف فى ظل الرقابة على النقد واتفاقيات التجارة والدفع :

قد تقوم الدولة بتحديد سعر صرف موحد يسرى على كافة معاملاتها مع مختلف دول العالم ، وقد تقوم باتباع سياسة اسعار الصرف التمييزية سواء بالنسبة للعملات ، أو بالنسبة للمعاملات وتوضيح ذلك كما يلى :

١ - سعر الصرف الموحد :

فى ظل هذا النظام يتم تحديد سعر موحد لكافة المعاملات تجاه كافة العملات الأجنبية الأخرى . وغالبا ما يكون هذا السعر سعرا اداريا رسميا يحدده البنك المركزى يوميا بالاسترشاد بقوى العرض والطلب دون التقيد بها . ومن ثم فهو لا

يمثل السعر الحقيقى فى اسواق التعامل بل غالبا ما تعمد السلطات النقدية الى تحديده بالزيادة عن السعر الحقيقى الذى يمكن ان يحدده السوق . وذلك بغية تشجيع صادراتها أو الحد من وارداتها ، أو لاستقطاب رأس المال الأجنبى اللازم لعملية التنمية الاقتصادية بها .

ويعاب على نظام السعر الموحد عدم امكانية استخدامه للتمييز بين مجموعات السلع المصدرة أو المستوردة ، أو بالنسبة لمناطق التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات وهى أمور غالبا ما تبتغيها الرقابة على النقد الأجنبى .

وبالنسبة لاتفاقيات الدفع نجد أنه غالبا ما يتفق الطرفان المتعاقدان على ضمان سعر الصرف ، أو ما يعرف بشرط ضمان الذهب ، لحماية البلدين المتعاقدين من الخسائر المحتملة نتيجة تغيير سعر الصرف خلال فترة التعاقد . حيث يتم تعديل رصيد حساب الدولة الدائنة بزيادته بنفس نسبة الخفض الذى حدث فى سعر تعادل الدولة المدينة فى حالة ما إذا كان الحساب يسوى بعملتها . ويحدث العكس فى حالة زيادة سعر صرف عملة التعاقد بالنسبة للذهب . وقد يتم الاتفاق على استخدام الوحدات الحسابية فى التعامل . كاستخدام المانيا الغربية للدولار الحسابى عام ١٩٤٩ واستخدام مصر للعملة الحسابية فى معاملاتها مع دول الكتلة الشرقية عام ١٩٦٢ بغرض عدم التمييز فى اتفاقيات الدفع الثنائية بين الدفع بالجنيه المصرى والدفع بالعملات الأجنبية(١).

٢ - أسعار الصرف المتعددة :

وبموجب هذه السياسة يتم تحديد أكثر من سعر للعملة الوطنية بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية أو يتم تحديد سعر واحد للعملة الوطنية تجاه كل عملة مع اختلاف العلاقة بين قيمة كل عملة أجنبية مقومة بالعملة الوطنية عن العلاقة المباشرة بين أسعار تعادل هذه العملات والعملة الوطنية أو ما يسمى بعدم انتظام أسعار الصرف المشتقة(٢).

---

(١) حنفي لبيب حسين . مشاكل التصدير والاستيراد ــ مطبعة الكيلاني الصغير ــ ١٩٦٧ ــ (بدون باب أو فصل) ــ ص ٢٣٦ .

(٢) محمد زكي شافعي ــ القيود السعرية على الصرف الأجنبي ــ مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٩٥ ــ يناير ١٩٥٩ ــ ص ٢٢ ــ ٢٩ .

ويمكن ان يتبع أسلوب الأسعار المتعددة للعملة بالنسبة للمعاملات أيضا وذلك بتحديد أسعار صرف للعملة مع احداث فرق كبير بين أسعار الشراء وأسعار البيع يزيد على نسبة الـ ٢٪ التى حددتها اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى بالنسبة للمعاملات العاجلة . ويشترط للتعدد فى هذه الحالة ان يزيد الفرق عن النسبة المذكورة والا اعتبر السعر المحدد سعرا واحدا لا تمييز فيه[١].

وتختلف أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية باختلاف المعاملات التى تستخدم العملة فى تحويلها أو التى نشأت العملة الأجنبية عنها . اذ تعمد الدولة الى تحديد أسعار صرف تفضيلية لأنواع معينة من الصادرات الأساسية عندما تجد أن السعر الرسمى للعملة من الارتفاع بحيث يعوق حركة هذه الصادرات .

وتستخدم اسعار الصرف المتعددة للحد من استيراد سلع معينة . أو للحد من تزايد قيمة الواردات الاجمالية باستمرار ولحصول الدولة على جزء من الأرباح التى يحصل عليها المستوردون الأفراد .

ولقد استخدمت أسعار الصرف المتعددة بنجاح فى كل من تايلاند وكوستاريكا خلال الفترة (١٩٤٧ – ١٩٥٥) حيث كان يتم تعديل اسعار الصرف لكل من الصادرات والواردات على فترات متتابعة ، مما أدى الى خفض قيمة الواردات مع زيادة حصيلة الصادرات والاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية التى بلغت فى تايلاند نحو ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٥ . كما بلغت نسبة مساهمة سعر الصرف فى الايرادات الحكومية نحو ١٠ – ١٨٪ خلال الفترة (١٩٤٩ – ١٩٥٢) . وحققت كل من كوستاريكا ونيكاراجوا نجاحا مماثلا فى استخدام سياسة أسعار الصرف المتعددة . ويرجع ذلك الى السياسة النقدية المحلية واتباع سياسة تثبيت الأسعار المحلية[٢]. واستخدمت كل من كوبا والفلبين

---

(١) المرجع السابق — ص ٢١ .

(٢) José C.Sáinchiz, Multiple Exchange Rates: Expectations and Experiencies, I.M.F staff Papers, Vol. XIII,No 2, July 1965, PP. 282-312.

ونيكاراجوا أسعار الصرف المتعددة لفرض ضريبة على الواردات من السلع الاستهلاكية ساهمت بنحو ١٤٪ من جملة ايرادات حكومة نيكاراجوا فى عام ١٩٥٣ . كما حققت نسبا مماثلة فى كل من الفلبين وفنزويلا فى نفس العام . فضلا عما تم احتجازه من ارباح الصرف لمواجهة الزيادة المحتملة فى قيمة مشتريات الدولة عن قيمة مبيعاتها[١].

ومازالت سياسة أسعار الصرف المتعددة تتبع بنجاح فى كثير من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة . فالبرازيل مثلا قامت بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على صادرات البن . ثم اتجهت الى خفضها بعد عام ١٩٧٧ عندما اتجهت أسعاره الى الانخفاض . وكذا فعلت كولومبيا والدومينكان عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . أما المملكة المتحدة فقد استخدمت الارباح المتحصلة من الصرف الأجنبى فى أغراض الاستثمار عندما الزمت المصدرين بتحويل ٢٥٪ من صافى قيمة مبيعاتهم الى السوق الرسمى للعملات . وان كان هذا النظام قد الغى عام ١٩٧٨ . وفى جنوب افريقيا بلغت نسبة خصم السندات فى أسواق النقد الحرة نحو ٣١٪ فى المتوسط عام ١٩٧٨ .

ويلاحظ اتجاه عدد كبير من الدول فى الآونة الأخيرة الى الحد من اتباع اسعار الصرف المتعددة ، مثل شيلى وبيرو وسيريلانكا وجاميكا ونيبال ولكسمبرج وبلجيكا وأكوادور وبورما ومصر وايطاليا وكولومبيا وغيرها[٢]. وربما يرجع ذلك الى ان صادرات هذه الدول معظمها سلعا أولية أو زراعية تتحدد أسعارها تبعا لظروف الطلب العالمى عليها . ومن ثم لا تفلح سياسة أسعار الصرف المتعددة فى زيادة صادراتها عالميا . ذلك ان عرض هذه المنتجات لا يستجيب بالزيادة لتغيرات الطلب العالمى فى الأجل القصير[٣].

---

(١) Jayce Sherwood, Reserve Features of Multiple Exchange Rate system: some Case sturdies, I.M.F staff Papers, Vol, V,No 1, Feb. 1956, PP.74-107.

(٢) I.M.F, 29the Annual Report On Exchange Restrictions, I.M.F, Washington D.C., 1978, PP. 13-15.

(٣) راجع فؤاد مرسى ــ التخطيط الراهن للتصدير ــ مجلة مصر المعاصرة ــ العدد ٣٣٨ ــ أكتوبر ١٩٦٩ .

كما انه غالبا ما يزيد التدخل الحكومى فى الدول النامية وتسيطر الدولة على التجارة الخارجية وتقوم بتحديد أسعار صادراتها بما يتفق مع ظروف السوق العالمى ولا شك أن هذا الأمر يفقد سياسة أسعار الصرف المتعددة أهميتها[1]. بل أنه يمكن أن يترتب على اتباع الدول النامية لهذه السياسة الحد من توجيه الأموال نحو الاستثمار فى الصناعات التصديرية فى الأجل الطويل نتيجة خفض أرباح المستوردين كما يمكن ان تشيع السوق السوداء للعملات الأجنبية نتيجة عدم تسليم المصدرين متحصلاتهم من العملات الأجنبية فى حالة زيادة الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع . فضلا عما يترتب على هذا كله من تغيير هيكل الدخول المحلية لدى أفراد المجتمع[2].

ويلاحظ أن سياسة أسعار الصرف المتعددة تتبع كذلك بقصد التمييز بين المقيمين وغير المقيمين ... ففى سويسرا مثلا نجد ان الدولة تسمح بحرية النقد بالنسبة للمقيمين . بينما تسمح بريطانيا بحرية النقد لغير المقيمين فقط . ومن ثم تمثل هاتين السياستين مدى التذبذب للرقابة على النقد فى العالم . وغالبا ما تتبع معظم الدول خليطا من هاتين السياستين[3].

وخلاصة القول أن تغيرات أسعار الصرف وتعددها بغرض التمييز ينطوى على آثار مالية تنصرف فى النهاية الى الموازنة العامة أو تخرج منها . الأمر الذى يؤدى الى دراسة ماهية الموازنة وكيفية ارتباطها بالموازنة النقدية . والدور الذى تلعبه فى تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما نتناوله بالدراسة فى الفصل التالى .

---

(١) نبيل كحالة ــ تمويل التنمية الاقتصادية ومشكلة العملات الصعبة ــ مجلة مصر المعاصرة ــ العدد ٣٣١ ــ يناير ١٩٦٨ .

(٢) هدى السيد ــ سياسة تعدد اسعار الصرف في الدول النامية مع اشارة خاصة لمصر رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ ١٩٧٧ (غير منشورة) ــ الباب الأول ــ الفصل الثالث ــ ص ٤٤ .

(٣) ن . كستنر ــ الرقابة على النقد في الاقتصاد الحديث ــ مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٨٢ ــ أكتوبر ١٩٥٥ .

الفصل الثانى
الموازنة العامة ودورها فى التخطيط

مقدمة :

تلعب الموازنة العامة دورا هاما فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذى يقوم به الانفاق العام فى زيادة الانتاج القومى . كما يتضح أثر الموازنة العامة كأداة تخطيطية من خلال إيرادات الدولة من الضرائب وتأثيرها على الدخول والأسعار والانتاج وتلك الناتجة عن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات وكذلك من خلال القروض الممنوحة من البنك المركزى والبنوك التجارية للحكومة والقروض الأجنبية الممنوحة من مؤسسات التمويل الدولية والبنوك الأجنبية وغيرها .

ولكى يتم بحث الدور الذى تلعبه الموازنة العامة فى تخطيط التنمية لابد وأن نعرض بالايضاح لمفهوم الموازنة العامة والفرق بينها وبين الموازنة النقدية ، وقواعد اعدادها وتبويبها واعتمادها . وكذلك بيان دورها فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل فى مبحث على النحو التالى :

المبحث الأول

« مفهوم الموازنة العامة »

١ - ماهية الموازنة العامة :

يقصد بالموازنة العامة ذلك التقدير المبدئى الذى تقوم السلطات المالية بإعداده عن سنة مالية مقبلة لكل من الايرادات والمصروفات العامة للدولة جملة وتفصيلا . فهى قائمة تشتمل على جانبين :

الأول : يشتمل على المصروفات ، أو ما يسمى محاسبيا بالاستخدامات مدرجة جملة وتفصيلا . ويوضح أوجه الاستخدامات مثل الأجور والمرتبات والمدفوعات التحويلية أو الاعانات والنفقات الجارية للجهاز الادارى الحكومى فى بعض النظم ونفقات المحليات فى البعض الآخر ، والنفقات الاستثمارية الحكومية موزعة على القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات .... الخ .

والثانى : يختص ببيان الايرادات التى ينتظر ان تؤول الى خزانة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية وفوائض المشروعات الحكومية ، أو ما يسمى بالايرادات السيادية للدولة وتتضمن ايضا الايرادات الرأسمالية الناتجة عن القروض المحلية والأجنبية وحصيلة الأوراق المالية وأقساط الاهلاك وغيرها .

ويلاحظ أن هذا التعريف للموازنة لا يختلف باختلاف النظم الاقتصادية المتبعة سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية ، أم خليطا بين هذا وذاك ، فالذى يختلف فقط هو التبويب المتبع والبنود والمسميات المختلفة التى يمكن أن تختلف من دولة لأخرى داخل اطار النظام الاقتصادى المتبع .

٢ - سمات الموازنة العامة :

يمكن استخلاص سمات الموازنة العامة من التعريف السابق للموازنة فهى :

أ - تقديرية :

لا تحتوى على ارقام فعلية ، بل مجرد تقدير متوقع عن السنة المالية التالية لكل من الايرادات والمصروفات الحكومية . ولهذا غالبا ما يشار اليها على انها .. « مشروع الموازنة العامة » . وهى فى هذا تختلف عن الحساب الختامى الذى يتم اعداده لما تم انفاقه بالفعل وما تم تحصيله فعلا من ايرادات مختلفة خلال سنة مالية سابقة . وغالبا ما لا تتطابق أو تتساوى أرقام الموازنة العامة التقديرية مع ارقام الحساب الختامى للموازنة العامة .

ب - سنوية :

اذ يتم إعداد التقديرات المتوقعة لمدة سنة ميلادية غالبا ما تحمل اسمها فإذا كانت الموازنة يبدأ تنفيذها مع بداية السنة الميلادية فيقال موازنة عام ١٩٨٢ مثلاً أو قد تحمل اسم العامين الذين يتخللهما تنفيذ الموازنة فيقال موازنة ١٩٨٣/١٩٨٢ مثلا . ويلاحظ أنه عند حدوث تعديلات متتابعة فى دولة ما فى تاريخ بدء السنة المالية فقد يؤدى ذلك الى ان تكون فترة تنفيذ الموازنة أقل أو أكثر من سنة خلافا لمبادىء علم المالية العامة .

جـ - تفصيلية :

حيث يتم بيان كافة المصروفات لدولة وايراداتها جملة وتفصيلا فيتم قيد كل بند من بنود الاتفاق وتوزيعه على القطاعات المختلفة والوزارات والهيئات جملة وتفصيلا . وتسجل كافة الايرادات ومصادر الحصول عليها موزعة حسب كل مصدر ايرادى .

د – معتمدة :

اذ يحال مشروع الموازنة العامة عادة الى المجلس التشريعى لمناقشته وابداء الرأى والملاحظات وما يراه من تعديلات . وذلك بعد مراجعة المشروع بمعرفة مستشارو الحكومة أو رئيس الدولة أو بمعرفة لجان الحزب الحاكم المختصة فى بعض الدول .

٣ – الفرق بين الموازنة العامة والبيان المالى لوزير المالية :

قبل أن يبدأ المجلس التشريعى فى دراسة الموازنة العامة وابداء ملاحظاته عليها يتقدم وزير المالية الى المجلس ببيان يوضح الملامح الرئيسية للموازنة العامة أو تطوراتها بالنظر الى السنوات السابقة وأسباب ذلك . كما يعرض موجزا لأهم السياسات المالية فى السنة المقبلة وكيفية التصرف فى الفائض ان وجد وطرق مواجهة العجز فى الموازنة العامة .

٤ – الفرق بين الموازنة العامة والموازنة النقدية :

الموازنة النقدية عبارة عن قائمة ذات جانبين ، يحوى الجانب الأول ايرادات الدولة المتوقعة من النقد الأجنبى خلال السنة المقبلة . ويشمل الجانب الآخر أوجه الانفاق المتوقع للايرادات خلال نفس الفترة ، ثم بنود الموازنة بين الحصيلة والانفاق التى غالبا ما تمول عن طريق القروض فى حالة وجود عجز فى الموارد عن الاستخدامات[١]. فالموازنة النقدية تختلف عن الموازنة العامة فى كونها تتضمن حصيلة استخدامات العملة الأجنبية بينما أرقام الموازنة العامة تعبر عن مبالغ محلية وأجنبية معا . ويلاحظ أن أرقام الموازنة النقدية تشمل الأرقام الخاصة بالقطاع الحكومى بالاضافة الى القطاعين العام والخاص بينما لا تتضمن الموازنة العامة اية اعتمادات او ايرادات تتعلق بالقطاع الخاص الوطنى أو الأجنبى . وعلى خلاف

---

(١) محمود صدقي مراد ، فؤاد مرسي — ميزانية النقد الاجنبي والتمويل الخارجي للتنمية مع دراسة خاصة عن ج.ع.م — دار المعارف — ١٩٦٧ — القسم الثالث — الباب الأول — الفصل الأول — ص ١٧٧ .

الموازنة العامة يتم تحديد ايرادات الموازنة النقدية أولا ثم تحديد أوجه انفاقها بعد ذلك .

٥ - الفرق بين الموازنة العامة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبارة عن وثيقة تتضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تعتزم الدولة تحقيقها فى المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادى وذلك مثل الانتاج والدخل القومى والاستهلاك والاستثمار والادخار والعمالة والتجارة الخارجية والدين العام . وكذلك مشروعات البنية الأساسية وتطوير التعليم والصحة والاسكان والانشطة الاجتماعية فى الريف والحضر خلال فترة زمنية معينة قد تكون سنة أو قد تكون خمس سنوات فتسمى بالخطة الخمسية ، أو خطة لمدة عشر سنوات فتسمى بالخطة العشرية . وتقسم ا لخطط التى تزيد مدتها عن سنة الى خطط سنوية تستهدف تحقيق معدلات معينة فى مختلف اوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

وتتضمن الخطة العامة المبالغ الخاصة بالقطاع الحكومى والقطاعين العام والخاص المحلى والاجنبى . وإذا كانت الموازنة العامة موجودة فى كافة الدول مهما اختلفت النظم الاقتصادية المتبعة فيها ، فان الخطة العامة للتنمية لا توجد فى كافة الدول . بل غالبا ما توجد فى الدول التى تضطلع الحكومة وقطاع الأعمال العام فيها بدور هام فى التنمية وحيثما يزداد تدخل الدولة فى ادارة الاقتصاد القومى وممارسة الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف اجتماعية مختلفة . كما تزداد أهمية الخطة العامة فى الدول التى تتملك الدولة فيها جانبا هاما من وسائل الانتاج المتاحة فى المجتمع(١). بينما توجد الموازنة العامة سواء تملكت الدولة وسائل الانتاج أم لم تتملكها ، وسواء أرادت تحقيق أهداف اجتماعية أم لم ترد اذ يمكن للدولة ان

---

(١) Members of the Department of Organisation and Planning of the Soveit Economy In the Economics Faculty of Moscow State University and some Other Economists, Planning a socialist Economy, Moscow Progress Publishers, Vol.1, 1977, the Introduction, P.9.

تستخدم الموازنة – على نحو ما سوف نرى فيما بعد – لتحقيق أهداف اجتماعية مثل اعادة توزيع الدخل القومى ، أو الحد من استهلاك واستيراد بعض السلع الكمالية عن طريق أسلحة الضرائب والرسوم الجمركية والنفقات التحويلية وغيرها . ولهذا تعتبر الموازنة العامة خطة مالية بينما لا تعتبر الخطة العامة موازنة عامة من حيث احتوائها على بنود لا تحويها الموازنة العامة .

وهناك من يفرق بين تخطيط التخصيص للموارد بين اشباع الحاجات الفردية واشباع الحاجات العامة ، وتخطيط التوزيع للدخل الناتج عن الانتاج بين عوائد عوامل الانتاج ، وبين أوجه الاستثمار والاستهلاك والتصدير والأجور والاسعار .. الخ[1] ويمكن القول ان الموازنة العامة يمكن ان تضطلع بتخطيط كلا من التخصيص والتوزيع ايضا من خلال اعتمادات الانفاق العام بالنسبة لتخطيط التخصيص ، ومن خلال الضرائب والرسوم الجمركية والتحويلات والانفاق العام بالنسبة لتخطيط التوزيع . الا ان هذا الدور يتعاظم أثره بالطبع كلما كانت الدولة تمارس دورا كبيرا فى النشاط الاقتصادى وملكية وسائل الانتاج .

(١) أحمد حافظ الجعوينى ــ اقتصاديات المالية العامة ، دراسة في الاقتصاد العام ــ دار العهد الجديد ــ الطبعة الأولى ــ ١٩٦٧ ــ الجزء الأول ــ الفصل الثالث ــ ص ١١٢ .

المبحث الثانى

كيفية اعداد الموازنة العامة واعتمادها

مقدمة :

نتناول فى هذا المبحث دراسة الطرق التى يتم على أساسها تبويب الموازنة العامة ، وأساليب تقدير المصروفات العامة والايرادات العامة ، وكيفية مواجهة العجز فى الموازنة العامة والتصرف فى الفائض ان وجد . كما نتناول اجراءات اعتماد الموازنة العامة – اما اجراءات تنفيذ الموازنة والرقابة على التنفيذ فلن نحاول التعرض لها ، على أساس أن الغرض الأساسى لهذه الدراسة هو بحث الموازنة العامة كأداة للتخطيط فقط . ومن ثم فليس هناك مبررا للدخول فى التفاصيل الادارية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

كما يلاحظ أنه لا يوجد مبرر لمناقشة الأسس التقليدية لاعداد الموازنة التى تزخر بها كتب ومراجع المالية العامة والتى أصبحت مسلمات بديهية عند التعرض لدراسات متقدمة .

أولا : كيفية اعداد الموازنة العامة :

تختلف طرق اعداد الموازنة العامة من دولة الى أخرى ، اذ لا توجد طريقة محددة يجب اتباعها فى كافة الدول . كما تختلف الجهات التى تتولى أو تشارك فى إعداد الموازنة وإعتمادها من دولة لأخرى ايضا حسب ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية . وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل .

أ – الجهات المنوطة باعداد الموازنة العامة :

يكاد يكون من المتفق عليه أن تتولى السلطات المالية التنفيذية مسئولية اعداد تقديرات الموازنة العامة فى مختلف الدول . الا أنه غالبا ما توجد جهات أخرى تشترك مع السلطات المالية التنفيذية فى هذا الشأن كالسلطات التشريعية والتى تتفاوت نسبة مشاركتها للسلطة التنفيذية فى إعداد الموازنة من دولة الى أخرى . وفى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يعتبر اعداد الموازنة العامة من اختصاصات مكتب الادارة والموازنة التابع لرئيس الجمهورية مباشرة ، والذى يعهد الى مستشاريه مسئولية بحث ومراجعة الموازنة قبل تقديمها الى الكونجرس لدراستها بمعرفة لجانه المتخصصة التى تتولى فحص كل بند من بنود الانفاق مرتين :

الأولى : حيث يتم الموافقة على نفس البرنامج المقترح وتسمى (Authorization)

والثانية : حيث يتم تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ البرنامج وتسمى (Appropriation) وبعد انتهاء الكونجرس من فحص الموازنة والموافقة عليها يتم اصدار المواد التشريعية (وهى حوالى ١٣ وثيقة اعتماد دورية فى الوقت الحاضر) ، وتختص كل منها بتحديد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المهام الحكومية المحددة كالدفاع القومى ، والتشييدات العسكرية ، والمساعدات الخارجية ودعم الأسعار الزراعية ... الخ[١]. وفى المملكة المتحدة نجد أن السلطات التشريعية لا تتدخل فى اعداد الموازنة العامة ، بل تبدى موافقتها ، أو اعتراضها وسحب الثقة من الحكومة فى هذه الحالة . وبالنسبة للاتحاد السوفيتى تقوم وزارة المالية باعداد مشروع الموازنة العامة بما يتلاءم مع متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتقوم الوزارة برفع المشروع الى مجلس الوزراء للموافقة عليه . وبعد الموافقة يعرض المشروع على مجلس السوفييت الأعلى لاعتماده توطئة لصدور الموازنة بقانون تلتزم بتنفيذه كافة الوزارات والمصالح والجمهوريات السوفيتية[٢]. وفى مصر

(١) V.Usoskin, R.Entow, S.tarasenko, USBudget and Economic Policy, Progress Publishers, Moscow, 1973, chapter 1,PP.48-49

(٢) عبد السلام بدوي ــ ادارة القطاع العام في المجتمع الاشتراكي ــ مكتبة الانجلو المصرية ــ ١٩٦٩ ــ الباب الثاني ــ الفصل الخامس ــ ص ١٢٣ ــ ١٢٤ .

تضطلع وزارة المالية بمسئولية إعداد مشروع الموازنة العامة . وتتولى اللجان المختصة بالحزب الحاكم مراجعته وتعديله . ويعرض المشروع بعد ذلك على مجلس الوزراء الذى يحيله بعد الموافقة عليه الى مجلس الشعب لمناقشته أو تعديله . ويصدر رئيس الجمهورية قرار بربط الموازنة العامة وتصبح سارية المفعول من تاريخه .

ويعاب على طريقة اشراك المجلس التشريعى فى اعداد وفحص الموازنة العامة أن المجلس عادة مالا ينظر الى الموازنة ككل . بل يناقش ويفحص بنود تفصيلية يرى فيها ارضاء لمصالح فئات معينة ، أو دائرة انتخابية معينة أتت بنوابها الى مقاعدهم فى البرلمان . كما أنه غالبا ما يستغرق بحث ودراسة الموازنة فى البرلمان وقتا طويلا مما يؤدى الى لجوء السلطات المالية الى مد فترة العمل بالموازنة العامة من السنة المنتهية الى بضعة شهور فى السنة المالية الجديدة ، منعا لارتباك وتعطل تنفيذ الاعمال فى الدولة .. وهو ما حدث فى مصر كثيرا والى عهد قريب .

ويرى الاقتصادى خالد أن النظام الأمثل لاعداد الموازنة يجب أن يكون كما يلى[(١)]:

١ — البدء بوضع تقدير لمستوى الانفاق الحكومى فى السنة المالية .
٢ — وضع أولويات عامة بين مختلف القطاعات أو مجالات النشاط الحكومى الهامة .
٣ — تقوم كل ادارة تنفيذية عامة بصياغة المشروعات المقترحة .
٤ — يتولى جهاز التخطيط اختبار المشروعات التى يراها ضرورية للاقتصاد القومى . وذلك فى الدول التى تأخذ بأساليب التخطيط القومى .
٥ — التقدم بالتقديرات المالية للمشروعات المختارة الى ادارة الموازنة العامة[(٢)].

(١) R.O. Khalid, Planning and the Budget Process. An Introduction, Finance & Development, June. 1978, Vol. 15, No.2, PP.33-37.

(٢) يطلق البعض على هذه العملية ميزانية الانجاز ويرى أنها ضرورية لرفع كفاءة الادارة المالية والحكومية وتساعد على الوصول إلى طرق عديدة لتطوير الموازنة العامة .
راجع : رياض الشيخ — ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة في الانفاق العام مع الاشارة إلى البلاد النامية — معهد الدراسات المصرفية — ١٩٦٧ — ص٥٧ — ٥٨ .

٦ – وضع التصور النهائى لمشروع الموازنة العامة توطئة لتقديمه الى المجلس التشريعى .

٧ – تقديم مشروع الموازنة الى المجلس التشريعى لاقراره واعتماده ثم صدور قانون الموازنة العامة .

وقد يفيد هذا الاقتراح بالدرجة الأولى فى احكام ربط الخطة العامة بالموازنة العامة فى الدول التى تطبق أساليب التخطيط القومى ، ويقدم أساس موضوعى لمساهمة الموازنة فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . غير أنه يشير الى ضرورة اشراك المجلس التشريعى (البرلمان) فى بحث الموازنة العامة . وهو ما ينطوى على كثير من العيوب التى أشرنا اليها فيما سبق .

ب – أساليب تقدير المصروفات العامة والايرادات العامة :

قبل أن تقوم السلطات المالية باعداد مشروع الموازنة العامة ، ترسل منشورا الى الجهات التنفيذية المختلفة ، لموافاتها باحتياجاتها من الاعتمادات المالية خلال السنة المالية المقبلة ، فتقوم تلك الجهات بابلاغ السلطات المالية باحتياجاتها والتى غالبا ما يكون مبالغا فيها . ولذلك تقوم السلطات المالية بتخفيضها بدورها فى ضوء اعتمادات العام السابق ، وما ينتظر حدوثه من تغيرات فى العام التالى . فقد تقوم بزيادة الاعتمادات عن العام السابق بنسبة ١٠٪ مثلا أو خفضها بذات النسبة كما يحدث فى الولايات المتحدة بالنسبة لاعتمادات المعاهد الطبية كل عام[١] .

والمفروض أن يكون هناك أسس موضوعية كمعدلات الاداء ونظم التكاليف المعيارية حتى يمكن أن تكون تقديرات الموازنة العامة أقرب أو مماثلة للأرقام الفعلية ، منعا لحدوث عجز أو فائض فى اعتمادات الموازنة بالمقارنة بالايرادات العامة ، وما قد يترتب على ذلك من مساوىء اقتصادية .

---

(١) V.Usoskin, R.Entow, S.Tarasenko, Op-Cit, chapter 1,P.48.

أما بالنسبة للايرادات العامة فغالبا ما يتم الاسترشاد بالأرقام الواردة فى الحساب الختامى للسنة المالية السابقة فى تقدير الايرادات المحتملة للعام التالى مع أخذ التغيرات التى تستجد فى الحسبان ، كزيادة أسعار بعض الضرائب أو زيادة حجم الواردات وبالتالى زيادة ما يحصل عليها من رسوم جمركية أو ما يتوقع حدوثه من توسع فى حجم النشاط الاقتصادى بوجه عام . وهذه الطريقة رغم بساطتها وقربها من الأرقام الفعلية ، لا ينبغى اللجوء اليها اذا ما كانت هناك تغيرات مرتقبة فى الاسعار بالزيادة أو بالانخفاض ، نظرا لما يترتب على ذلك من أخطار إقتصادية .

جـ – الطرق المحاسبة المتبعة فى إعداد الموازنة العامة :

توجد طريقتان محاسبيتان تستخدمان فى إعداد تقديرات الموازنة العامة هما :

أ – طريقة الأساس النقدى .

ب – طريقة الاستحقاق .

ونتناول فيما يلى بيان كيفية استخدام كل طريقة :

١ – طريقة الاساس النقدى : (Cash Basis)

حيث يتم قيد العمليات الخاصة بالايرادات والمصروفات فى الموازنة العامة على أساس ما ينتظر أن يخرج من أو يؤول الى الخزانة العامة خلال السنة المالية حتى لو كانت هذه العمليات تخص سنوات سابقة أو لاحقة .

ومن مزايا هذه الطريقة التبسيط والوضوح . الا أنه يعاب عليها أمرين[١]:

أولهما : أنها لا تسمح ببيان التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة أو المستهلكة .

---

(١) Rasheed O.Khalid, Control and Management of Central Gavernment Fimances in the U.K., I.M.F Staff Papers, Vol. XVII, No 2, July 1970, PP.326-338.

ثانيهما : صعوبة تمكن السلطات التشريعية من الرقابة المبكرة على الموازنة العامة .

وقد يكون من المناسب استخدام هذه الطريقة فى المصالح الخدمية فقط لسهولتها ولمناسبتها لظروف اعداد الحساب الختامى للدولة الذى يظل مفتوحا بعد نهاية السنة المالية عدة أشهر الى أن يتم تسوية كافة المدفوعات والمتحصلات .

٢ - طريقة الاستحقاق :

وبمقتضى هذه الطريقة يتم قيد كافة المبالغ المتعلقة بالايرادات والمصروفات الخاصة بالسنة المالية فقط ، وان كان قد سبق دفعها أو تحصيلها ، أو سوف يتم دفعها أو تحصيلها ، وإن استغرق ذلك وقتا أو سنوات بعد نهاية السنة المالية . المهم أن يتم تحميل الموازنة العامة لكل سنة بما يخصها من مصروفات وايرادات . وذلك دون اعتبار لعنصر الزمن الخاص بالدفع أو التحصيل .

وتتلاءم هذه الطريقة مع ظروف الموازنات الخاصة بالهيئات الاقتصادية ومشروعات الأعمال حيث يمكن بوضوح معرفة كفاءة عمل هذه الوحدات وحقيقة مركزها المالى .

وتعتبر هذه الطريقة أكثر شيوعا من الطريقة السابقة حيث تتبع فى معظم الدول الرأسمالية والاشتراكية وكثير من الدول النامية .

د - تبويب الموازنة العامة :

توجد عدة طرق لتبويب الموازنة العامة للدولة ، وتنبثق هذه التبويبات من تبويب كل من المصروفات العامة والايرادات العامة . وهذه التبويبات هى ، التبويب الوظيفى - التبويب الاقتصادى - التبويب حسب الدورية - التبويب الموضوعى - التبويب الادارى .

ونتناول بيان كل نوع بالتفصيل على النحو التالى :

١ - التبويب الوظيفى :

ويقصد بهذا النوع من التقسيم ان يتم تبويب المصروفات العامة والايرادات العامة حسب النشاط أو الخدمة التى تؤديها الدولة . وعلى أساس ما تنفقه على ما تقوم به من وظائف كالأمن ، والعدالة ، والدفاع ، والطرق ، والمستشفيات ... الخ وذلك بصرف النظر عن التبعية أو النوع الادارى . فمن الممكن ان تكون مستشفى أو مدرسة تتبع وزارة كالداخلية ومع ذلك تظهر اعتماداتها وايراداتها ضمن الاعتمادات والايرادات الصحية أو التعليمية حسب الحالة .

٢ - التبويب الاقتصادى :

حيث يتم تقسم بنود الانفاق او الايراد حسب طبيعتها الاقتصادية وما اذا كانت تحويلية أو نهائية وهل هى ادارية أم استثمارية . والبنود التحويلية هى التى تشتمل على مبالغ بين الجهات وبعضها البعض والاعانات والدعم والتبرعات وغيرها . والبنود الاستثمارية هى ما كانت تمثل انفاقا على أوجه الاستثمار الحكومى المختلفة ، أو تمثل ايرادات رأسمالية موجهة لتمويل الاستثمارات العامة .

ويلاحظ أن النفقات العامة غالبا ما يكون معظمها نهائيا يؤدى الى استنفاد جانبا من الموارد المتاحة فى المجتمع ، كخدمات التعليم والصحة والنفقات العسكرية ... الخ . بينما نجد أن المصروفات التحويلية تشمل الاعانات الانتاجية واعانات الضمان الاجتماعى ، وفوائد الدين العام وأقساط استهلاكه .

٣ - التبويب حسب الدورية :

وبمقتضى هذا التبويب يتم تقسيم الموازنة الى بنود جارية وبنود رأسمالية أو ما يسمى بالبنود الجارية والبنود غير الجارية .

وتتعلق البنود الجارية أو الدورية بتأدية خدمات وحدات الجهاز الادارى ، كالأجور ومستلزمات الانتاج السلعية والخدمية وغيرها من البنود التى تتكرر أو تتغير بتغير حجم الانتاج وبطريقة منتظمة كل عام .

أما البنود غير الجارية أو الرأسمالية فهى تستخدم للتوسع فى الطاقة الانتاجية والاستثمارات الجديدة وسداد القروض العامة ، وهى بنود لا تتكرر سنويا ، بل تختلف تبعا للظروف .

وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات الجارية والرأسمالية اهمها :

١ – معيار نوع الأصول :

حيث تعتبر النفقات العامة على السلع المعمرة ، وللحصول على التزامات مالية كالضمانات والقروض من البنود الرأسمالية .

ب – معيار الانتاجية :

وبناء على هذا المعيار تصبح البنود الرأسمالية هى البنود المنتجة ، سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل . ومن ثم تكون معظم البنود التى تنفق لاشباع حاجات عامة بنودا رأسمالية منتجة .

جـ – معيار السيولة الذاتية :

وبمقتضى هذا المعيار تكون البنود الرأسمالية هى البنود المتعلقة بالانشطة التى تدر أموالا بذاتها . مثل تأجير المساكن ومشروعات الرى ، ورسوم المرور على الطرق – وبصفة عامة فان البنود السائلة بذاتها هى التى تضيف جانبا هاما الى الدخل القومى بالنسبة لتكلفتها وذلك طالما أن معدل الضريبة الحدى على الدخل الكلى اقل من ١٠٠٪[١].

---

(١) Richard Goode and Eugene A.Birnbaum, Government Capital Budget, I.M.F staff Papers, Vol. V, No 1, Feb. 1956, PP. 23-40.

٤ – التبويب الموضوعى :

حيث يتم تقسيم النفقات العامة حسب موضوع النفقة المخصصة للحصول على السلع والخدمات المختلفة كالمرتبات والأجور والوقود والنقل والتليفون والبريد ، والصيانة والكهرباء وغيرها .

ويلاحظ أن هذا التبويب يمكن استخدامه لتكملة وتفصيل التبويبات الأخرى فى الموازنة العامة .

٥ – التبويب الادارى :

يتم تبويب أو تقسيم المصروفات العامة حسب الوحدات الادارية ، كالوزارات المختلفة ورئاسة الجمهورية ، ورئاسة الوزراء ، والبرلمان ، والاجهزة المركزية كجهاز المحاسبات وجهاز التعبئة العامة والاحصاء ...... الخ .

٦ – التبويب المختلط :

من الناحية العملية نجد أنه قلما تتبع دولة ما تبويبا بذاته لا تستعمل سواه فى اعداد الموازنة العامة . بل غالبا ما تستخدم عدة تبويبات فى تشابك رأسى وأفقى للاستفادة من الميزة التى ينطوى عليها كل تقسيم . ومن ثم نجد من الدول ما يستخدم تبويبا اداريا موضوعيا ومنها ما يستخدم تبويبا اقتصاديا وحسب الدورية فى نفس الوقت ومن الدول ما يستخدم تبويبا اقتصاديا وظيفيا حيث يتم تقسيم أنشطة الدولة أفقيا حسب الوظائف ، ورأسيا حسب الطبيعة الاقتصادية وينتهى كل موضوع بمجموع يعبر عن جملة المبالغ التى انفقتها الدولة بمختلف أنواعها الاقتصادية من أجل أداء وظيفة معينة . كما تنتهى الخانات الرأسية بمجموع يعبر عن المبالغ التى لها طبيعة اقتصادية واحدة قامت بها الدولة بمناسبة اداء كافة وظائفها . ثم مجموع كلى فى نهاية القائمة يبين ما أنفقته الدولة بمختلف عملياتها الاقتصادية فى اطار وظائفها التقليدية .

ويؤدى التبويب المختلط الى زيادة فاعلية الدور الذى تقوم به الموازنة العامة فى مجال التخطيط وزيادة فاعلية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة . فضلا عن ملاءمته لاغراض المحاسبة القومية[1].

٧ – تبويب صندوق النقد الدولى :

يرى صندوق النقد الدولى أنه لابد من استخدام ستة معايير يتم على أساسها تحديد نوعية التعامل الحكومى وهى[2]:

١ – نوعية التعامل من حيث كونه مدفوعات أم متحصلات .
٢ – قابلية التعامل للسداد من عدمه .
٣ – هل النفقة مستنفدة أم نظير مقابل معين .
٤ – هل النفقة غير القابلة للسداد جارية أم رأسمالية .
٥ – هل التعامل القابل للسداد ينطوى على مديونية وحقوق ملكية أم ودائع وعملات نقدية .
٦ – هل التعامل يتضمن تحقيق أصول مالية أم خصوم مالية على الحكومة .

ويتم ترتيب هذه المعايير فى مصفوفة توزع عليها معاملات الحكومة فى ١٥ قسما . ويتضمن القسم السادس عشر المتحصلات الحكومية الجارية التى بدون مقابل ، وغير القابلة للسداد ، ويستخدم هذا القسم لفصل المتحصلات الضريبية عن المنح والهبات ومن ثم يصبح ترتيب الموازنة كما يلى : (ايرادات – منح – مصروفات – صافى اقراض – عجز أو فائض – تمويل) . ولا يتعارض هذا التبويب مع التبويبات الوظيفية أو الاقتصادية . بل يمكن استخدامه فى اطار كل منهما . فبالنسبة للتبويب الوظيفى مثلا يراعى الغرض الفورى من النفقة

---

(١) عاطف السيد ـــ الادماج الاقتصادي لميزانية الدولة ـــ معهد الدراسات المصرفية ـــ يونيو ١٩٦٤ ـــ القسم الأول ـــ ص ١٦ ـــ ٥٩ .

(٢) وزارة المالية ـــ ج.م.ع ـــ البيان المالي والاقتصادي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٦ ـــ ملحق رقم (٤) ـــ ص ٤٠ ـــ ٤٣ .

كغرض الوقاية الصحية مثلا ، وليس الانفاق على الصحة . أما فى حالة اتباع التبويب الاقتصادى فتستخدم المعايير الخاصة بالمعاملات غير القابلة للدفع من خيث دوريتها وما اذا كانت بمقابل أم بغير مقابل وهكذا .

ويلاحظ أنه من الضرورى بمكان ان يتلاءم التبويب المتبع مع النظام أو الطريقة المحاسبية المتبعة فى تقدير كل من الايرادات والمصروفات ووجود تنسيق بين نظم المحاسبة ونظم اعداد الموازنة . نظرا لحاجة الموازنة الى بيانات دقيقة ذات دلالات معينة ، وللدور الذى يؤمل أن تلعبه الموازنة العامة فى مجال التخطيط . وقد نبه الى أهمية هذا الأمر مؤتمر الدول الأفريقية للاساليب الحديثة للموازنات والحسابات المنعقد فى برلين فى مارس ١٩٧٩[١].

د - كيفية مواجهة عجز الموازنة والتصرف فى الفائض :

من القواعد التى تحكم اعداد الموازنة العامة والتى تناولتها كتب المالية العامة بالدراسة والبحث قاعدة « عدم الاختلال » أو التوازن . وأنتهت الدراسات المختلفة الى صعوبة تطبيق هذه القاعدة فى الوقت الحاضر . ومع ذلك فان خبراء سيتى بنك (Citibank) يرون أنه يمكن المحافظة على عدم اختلال الموازنة العامة اذا ما حافظت الدولة على تحقيق معدل لنمو الناتج القومى الحقيقى لا يقل عن ٣٪ فى الأجل الطويل . وذلك للمحافظة على سرعة نمو الايرادات بما يتلاءم مع نمو النفقات[٢]. بينما يرى فريدمان أنه لا ينبغى السماح بزيادة نفقات الموازنة بمعدل يزيد عن معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى السنوات السابقة[٣].

---

(١) وزارة المالية — ج . م . ع . مكتب الوكيل الأول لشئون الموازنة العامة والتمويل تقرير ممثلي جمهورية مصر العربية عن أعمال مؤتمر الدول الافريقية للاساليب الحديثة للموازات والحسابات المنعقد في برلين مارس ١٩٧٩ (غير منشور) .

(٢) Citibank, Monthly Economic Letter, Is Deficitus Fiscalis An Endangered Species?, March 1979.

(٣) Friedman, M., the Role of Monetary Policy, American Economic Review, March 1968.

وعلى أية حال فان تعاقب الرخاء والكساد يؤدى الى صعوبة استمرار المحافظة على المعدلات السابقة ، وبالتالى صعوبة استمرار توازن الموازنة العامة . ولهذا تجد السلطات المالية نفسها عند اعداد الموازنة العامة امام اما حالة عجز ، أو أمام حالة فائض ، فكيف تتصرف فى كلتا الحالتين ؟.

أ - حالة وجود عجز فى الموازنة العامة :

وهى الحالة الأكثر شيوعا فى عالم اليوم . ولمواجهتها تعمل السلطات المالية على محاولة تغطية اكبر قدر ممكن من العجز بغير اللجوء الى اصدار اوراق البنكنوت لما تنطوى عليه من خطورة ، خاصة فى الدول النامية . اذ يؤدى ذلك الى شيوع الضغوط التضخمية وتعثر تنفيذ خطط التنمية والحد من فاعلية النظم الاقتصادية المتبعة .

وبطبيعة الحال فان العجز المالى ينتج عن زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة . ذلك أن الدولة على خلاف الافراد تحدد نفقاتها المطلوبة أولا ثم تبدأ فى البحث عن طريقة أو وسيلة لتمويل هذه النفقات .

ويميز هذا العجز عن العجز النقدى الذى ينتج عن عدم توازن مؤقت بين ايرادات الخزانة ومصروفاتها نتيجة تأخر تحصيل بعض الايرادات لاسباب ادارية أو بسبب موسمية بعض الأنشطة أو المحاصيل[(١)].

وفيما يلى الطرق التقليدية التى تتبع لمواجهة عجز الموازنة العامة بترتيب أفضليتها . وقد تلجأ الدولة الى كل أو بعض هذه الطرق حسب ظروف العجز وقيمته .

١ - أولى الوسائل المستخدمة لمواجهة العجز هو سعى الحكومة الى تأجيل سداد بعض التزاماتها التى حل موعد استحقاقها ، ثم استخدام المعونات أو

(١) عبد المنعم فوزي ـــ المالية العامة والسياسة المالية ـــ منشأة المعارف بالاسكندرية ـــ ١٩٦٥ ـــ الباب الرابع ـــ الفصل الأول ـــ ص ٣٤٨ .

التبرعات سواء المحلية أو الأجنبية فى تمويل العجز .

٢ – بعد ذلك تلجأ السلطات المالية الى عقد قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل سواء أكانت محلية أم أجنبية .

٣ – الموازنة بالعجز : حيث تضطر الدولة الى مطالبة البنك المركزى بطبع نقود بقيمة العجز الباقى الذى لم تستطع السلطات المالية مواجهته بالطرق السابقة .

ب – حالة وجود فائض فى الموازنة العامة :

اذا ما حدث فائض فى الموازنة العامة نتيجة زيادة الايرادات العامة عن النفقات العامة فان السلطات المالية تلجأ الى واحد أو أكثر من الوسائل التالية :

١ – تعلية الفائض على حساب الميزان النقدى . أى احتجازه للطوارىء وليس عودته الى مجالات الانفاق .

٢ – تخفيض الضرائب أو عدم احكام الرقابة على ترشيد الانفاق العام .

٣ – استخدام الفائض فى سداد مديونية الحكومة وهو ما يعنى انسياب الفائض الى مجالات الانفاق[١].

وتعتبر هذه الوسائل نظرية . أما الواقع العملى فينبئنا بأنه لا تفضل أية دولة وجود مثل هذا الفائض فى موازناتها . حيث أنه يعكس قصورا فى استخدام الموارد على النحو الذى نراه حاليا فى دول البترول العربية ، وفى مصر أيام حكم اسرة محمد على خلال القرن التاسع عشر .

---

(١) Philip E.Taylor, the Economics of Public Finance, the Macmillan Company, New York, third Edition 1961, chapter 4, PP. 104-105.

ثانيا : اعتماد الموازنة العامة :

أشرنا فيما سبق الى أن اعداد الموازنة العامة يعتبر من مهام السلطات المالية سواء المتمثلة فى وزارة المالية أو فى مكتب الموازنة التابع لرئيس الدولة كما فى الولايات المتحدة الأمريكية . حيث تقوم باعداد مشروع الموازنة العامة للسنة المالية التالية ، ثم ترسله بعد ذلك الى المجلس التشريعى للموافقة عليه او اعتماده .

وكما سبق القول يتدخل المجلس التشريعى فى بعض الدول فى بحث وتعديل أرقام الموازنة ، بينما فى البعض الاخر يبدى موافقته او عدم موافقته على الموازنة بصورتها الكلية . وفى هذه الحالة يتم سحب الثقة من الحكومة كما ينص على ذلك قانون بريطانيا مثلا .

وعادة ما توجد لجان متخصصة فى المجلس تتولى بحث الموازنة واعداد تقرير بشأنها ليتم عرضه على المجلس فى اجتماعه الموسع بحضور وزير المالية وكبار المسئولين عن اعداد الموازنة العامة ليتولوا الرد على ملاحظات واستفسارات اعضاء المجلس وعادة ما يبدأ المجلس بتسليط الاضواء على بنود الانفاق العام بندا بندا لبيان مدى ملاءمتها لمتطلبات التنمية واحتياجات وآمال الشعب . وذلك مثل اعتمادات الأجور والمرتبات ، والاصلاح الوظيفى ، واعانات غلاء المعيشة ، واعانات الدعم السلعى للسلع التموينية والاستهلاكية الضرورية . وكذلك الاعتمادات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية كاعتمادات التعليم والصحة والاسكان والمجارى والكهرباء وغيرها . ويتولى الاعضاء التعليق على الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المختلفة ومدى ملاءمتها لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وينتقل أعضاء المجلس بعد ذلك الى مناقشة جانب الايرادات العامة حيث تسلط الاضواء على بنود الضرائب المختلفة والرسوم الجمركية والقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل . ثم يناقش الاعضاء بعد ذلك العجز الحادث فى الموازنة العامة أو الفائض ان وجد وكيفية التصرف فيه وأثر ذلك على الاقتصاد القومى .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن اللجان التابعة للكونجرس هى التى

تتولى دراسة مشروع الموازنة العامة . ويبلغ عددها ٣٣ لجنة تتبعها بعض اللجان الفرعية[١] . وتضمنت الاتجاهات الحديثة فى الموازنة العامة تخصيص ٢٥ عضو مجلس نواب (House) ، ١٥ عضوا من مجلس الشيوخ (Senate) لتشكيل لجنة للموازنة بكل مجلس . وابتداء من عام ١٩٧٤ تم انشاء مكتب موازنة بالكونجرس لتقديم الخبرات والبيانات اللازمة لبحث وتحليل الموازنة العامة ، والبيانات والمعلومات المرفقة بها . ثم يقوم باعداد تقرير عنها يقدم الى لجان الموازنة المتعددة التى تقوم بدورها برفع تقاريرها الى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب الذين يقومان بوضع اطار مبدئى مشترك للموازنة يوضح أهم التغيرات التى يجب حدوثها فى حصيلة الضرائب وحدود الدين الفيدرالى . ويتم ارسال هذا الاطار الى رئيس الجمهورية للموافقة عليه . ويتولى الكونجرس عمل اطار الموازنة النهائية أو عمل مشروع جديد للموازنة يقدم الى رئيس الجمهورية للموافقة عليه واصدار قرار ببدء العمل بالموازنة[٢].

أما فى الاتحاد السوفيتى فتقوم وزارة المالية باعداد مشروع الموازنة العامة على مستوى الاقليم وعلى مستوى الجمهورية بعد ذلك وبعد مراجعته فى الجمهورية الاتحادية يرسل مشروع الموازنة الى مجلس الوزراء بالاتحاد السوفيتى وفى حالة الموافقة عليه أو تعديله يتم وضع الموازنة العامة بصفتها النهائية . وترسل الى مجلس الوزراء لاقرارها ثم ترفع بعد ذلك الى مجلس السوفييت الأعلى لاعتمادها وتصبح سارية المفعول .

وفى مصر كما اشرنا من قبل يعتمد الموازنة العامة رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب عليها الذى لا يحق له تعديل اى بند من بنودها الا بموافقة مجلس الوزراء وبعد اعتماد الموازنة العامة من رئيس الجمهورية تصبح نافذة وملزمة على كافة المستويات .

---

(١) V. Usoskin, R.Entow, S.tarasenko, Op-cit, chapter1, PP. 50-53.

(٢) Michael E. Levy, Delos R. Smith, the Congressional Budget Process Again Reformed, the conference Board Record, March 1975, Vol. XIII, No 3, PP. 12-16.

المبحث الثالث

دور الموازنة العامة فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أولا : المقصود بتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يقصد بتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حصر كافة الموارد والامكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة بالمجتمع ، وتخصيصها بأنسب الطرق والمعدلات الاقتصادية الممكنة من أجل اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لافراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة . وبناء على ذلك يقوم جهاز التخطيط بالدول بمسح لكافة موارد المجتمع ووضع الخطط المناسبة لاستخدام هذه الموارد بمعدلات ملائمة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويقوم جهاز التخطيط بتحديد أهداف معينة تحقيقها خلال فترة تنفيذ الخطة . وهذه الأهداف تتعلق بكافة قطاعات المجتمع على المستوى القومى ، وعلى المستويات القطاعية . ويتم تحديد معدلات مستهدفة نمو الدخل القومى والناتج القومى والعمالة والاستهلاك والادخار والاستثمار الاسعار والنفقات والموارد والصادرات والواردات ، والاحتياطيات الأجنبية ... لخ . كما يتم تحديد معدلات مستهدفة لنمو قطاعات الصناعة والزراعة ، والثروة المعدنية والطاقة والبترول والاسكان والنقل والمواصلات ، والتعليم ، والصحة ، وقطاعات المال كالبنوك والتأمين وغيرها من القطاعات . ثم يقوم جهاز التخطيط بتحديد الوسائل التى يمكن بواسطتها تحقيق أهداف الخطة سواء بالموارد المحلية المتاحة أو الاستعانة بالموارد الأجنبية .

ولم يعد التخطيط حكرا على الدول الاشتراكية فقط . بل أصبحت معظم الدول الرأسمالية تتبنى اليوم خططا اقتصادية لتحقيق معدلات مستهدفة فى

مستويات المعيشة والانتاج أو الدخل القومى . وتحدد أهدافا وسياسات مالية واقتصادية معينة تكفل تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى تحقيق الأهداف العامة للخطة . وهذا النوع من التخطيط هو ما يعرف بالتخطيط الجزئى أو التخطيط التصحيحى كما هو الحال فى فرنسا مثلا . أما التخطيط الشامل فهو ما تقوم به الدول الاشتراكية حيث يتطلب سيطرة الدولة على كافة الموارد الاقتصادية وعدم السماح لقوى السوق الحرة بأن تلعب دورها سواء فى تخصيص الموارد ، أو فى تحديد العلاقات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بتوزيع الناتج القومى على من ساهم فى ايجاده . ويلاحظ أن سلطات التخطيط لا تستطيع وهى بصدد وضع الخطة ان تتجاهل اثر قوى السوق الحرة فى تخصيص الموارد ، وتوزيع الناتج القومى لأن قانون العرض والطلب لابد وأن يحدث أثره مهما كانت الظروف . ومن ثم فان اغفاله يمكن أن يترتب عليه مساوىء ، أو اضطرابات اقتصادية . بل يمكن ان يهدم الخطة من أساسها .

ولقد وجدت الدول النامية فى التخطيط اداة هامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها فاتجهت الى وضع الخطط السنوية شاملة لمشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات المختلفة أو مشروعات النهضة الصناعية والزراعية وغيرها . وتختلف درجة تطبيق أساليب التخطيط من دولة نامية الى أخرى . فهى فى يوغسلافيا غيرها فى الهند أو باكستان أو تشيكوسلوفاكيا أو غيرها من دول شرق أوروبا . ويرجع ذلك الاختلاف الى تفاوت درجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى من دولة لأخرى . ومن الدول العربية النامية التى أخذت بأساليب التخطيط مصر منذ بداية الستينات عندما بدأت تطبيق الخطة الخمسية الأولى (٦٠/١٩٦١ – ٦٤/١٩٦٥) وكذلك سوريا وليبيا والسودان والعراق والجزائر التى طبقت خطة رباعية (١٩٧٠ – ١٩٧٣) لتحقيق معدل نمو فى الناتج القومى قدره ٨,٢٪[١].

---

(١) Molumud Ata Alla, Arab Struggle For Economic Independence, Progress Publishers, Moscow, 1974, chapter 2, PP. 31-75.

وتجدر الاشارة الى أن الخطة قد تكون خمسية لمدة خمس سنوات كالخطة الخمسية الأولى فى الاتحاد السوفيتى (١٩٢٩ - ١٩٣٣) وما تلاها من خطط حتى الخطة الخمسية العاشرة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) لتحقيق الكفاءة والنوعية فى استخدام الموارد المادية والبشرية . وذلك بعد ان حققت الخطط السابقة الأهداف الكمية فى حجم الانتاج . وتعتبر الخطة فى هذه الحالة متوسطة أو قصيرة الأجل . وتكون أكثر تحديدا عن الخطط العشرية أو التى تمتد الى ١٥ عاما فى بعض الأحوال مثل خطة (Goelre) ١٩١٩ - ١٩٣٣ فى الاتحاد السوفيتى التى وضعت لنقل المجتمع الروسى من مجتمع زراعى اقطاعى متخلف الى مجتمع صناعى . وكان تركيزها على تنمية مصادر الطاقة وكهربة كافة قطاعات الاقتصاد الروسى . فتم انشاء ٤٠ محطة قوى كهربية اقليمية كما ارتفع حجم الناتج الصناعى عما كان عليه قبل قيام الثورة الروسية(١). ويلاحظ أن كلا من الخطط الخمسية والعشرية يتم تقسيمها عادة الى خطط سنوية لتحقيق أهداف قصيرة الأجل فى كافة القطاعات الاقتصادية وفى توزيع الناتج القومى .

ثانيا : الاجهزة المنوطة بوضع الخطة :

فى الدول التى تأخذ بأساليب التخطيط عادة ما يوجد جهاز تخطيط مركزى يضطلع بمهمة وضع الخطة العامة للدولة بناء على سياسة وتوجيهات الحزب الحاكم أو السلطات العليا . وما انتهت اليه مناقشة هذه السياسة فى لجان الحزب المتخصصة ومؤتمراته ، وبعد مناقشة مجلس الوزراء لها واقرارها . ويعاون جهاز التخطيط المركزى فى وضع الخطة أجهزة معاونة أخرى كجهاز الاحصاء المركزى وجهاز البحوث الاقتصادية ومجلس الاقتصاد القومى الأعلى ، ولجان الأجور والعمل ، ولجان الرقابة وبنك الدولة أو البنك المركزى . ويتولى جهاز البحوث الاقتصادية وضع الخطط طويلة الأجل وتقديم البحوث والدراسات والمقترحات

(١) Members of the Department of Organisation and Planning of the Soveit Economy in the Economics Faculty of Moscow State university and Other Economists, Op-Cit, the Introduction, PP. 15-19.

الخاصة بتحقيق زيادة كفاية وكفاءة الانتاج وتطوير الصناعة وتقييم الاداء ، ووضع الأساليب اللازمة للوصول الى أهداف النمو الاقتصادى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية . ويقوم جهاز الاحصاء بتقديم البيانات والمعلومات اللازمة عن الموارد المختلفة والامكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد ، ونسب العمالة والبطالة والنمو السكانى .... الخ . وقد يتبع جهاز التخطيط المركزى جهاز لتخطيط الاسعار والتنسيق بين الأجور والأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى المجتمع . وعادة ما توجد أجهزة للتخطيط على المستويات المحلية ، ثم على المستويات الاقليمية وعلى مستوى الجمهورية . ويقوم جهاز التخطيط عند كل مستوى برفع الخطة الخاصة به الى جهاز التخطيط الذى يعلوه لاعتمادها لتصب فى النهاية فى جهاز التخطيط المركزى الذى يتولى وضع الخطة العامة للدولة فى ضوء الخطط المختلفة الواردة اليه .

ونظرا لأهمية الاعتبارات السياسية فى وضع ونجاح تنفيذ الخطة فإنه يتم مناقشة الخطة العامة قبل اقرارها فى المؤتمرات العامة والنقابات المهنية ولجان الحزب الحاكم والصحف اليومية ، ومختلف وسائل الاعلام .

وفى بعض الدول التى تأخذ بأساليب التخطيط توجد وزارة خاصة بالتخطيط تتولى وضع الخطة العامة بناء على السياسة العامة للدولة التى يضعها الحزب والحكومة ويعاون هذه الوزارة جهاز الاحصاء المركزى لامدادها بالبيانات والمعلومات اللازمة عن الموارد الاقتصادية والاجتماعية وكيفية تخصيصها بين القطاعات المختلفة الاقتصادية والجغرافية . وتعتمد وزارة التخطيط فى كثير من الأحوال على البيانات والدراسات التى تعدها الوزارات المختلفة والوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية بها ، ودراسات المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

ثالثا : كيفية اعداد الخطة العامة :

يبدأ المخططون عادة بعمل دراسات وبحوث لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية لتحديد المعدلات المثلى لنموها ولتشغيلها فنيا . وبعد ذلك يتم استخدام

اسلوب الموازين السلعية لتحقيق التوازن على المستوى القومى بين العرض والطلب الكلى . ويوجد نوعين من الموازين السلعية : أحداهما عينية تتعلق بخطط الانتاج السلعى والأخرى مالية ، وتتعلق بالخطة المالية اللازمة تمويل الخطة العينية كما يتم استخدام موازين اخرى للقوى البشرية لتحقيق تعادل المعروض من القوى البشرية واستخداماتها المختلفة على المستوى القومى . فضلا عن وجود موازين سلعية مادية تستخدم لتحقيق التوازن على المستوى القومى بين المعروض من السلع والخدمات المختلفة واستخداماتها المتعددة . ويتم اعداد الموازين السلعية لكل مجموعة من مجموعات السلع الهامة فى الدولة على حدة ، مثل مجموعة السلع الاستهلاكية ومجموعة السلع الأولية والوسيطة ومجموعة الأصول الثابتة ، ومجموعة الأصول المتداولة .

ويلاحظ أنه كلما تقدم جهاز التخطيط وتحسنت أساليبه كلما أمكن أن تزداد عدد السلع التى تعمل من أجلها . فهى تصل فى الاتحاد السوفيتى الى نحو ٢٠٠٠ (ألفين) سلعة[١]. وفى يوغوسلافيا توجد خمسة موازين للانتاج ولاحتمالات وطاقات الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل . ثم الموازين السلعية فالعلاقة بين الصادرات والواردات ، وكذلك الارتباط بين الانتاج والتوزيع[٢]. وعادة ما تستخدم الاساليب الرياضية والنماذج القياسية للتنبؤ بحجم الدخل والتراكم الرأسمالى وحجم الانتاج والاستهلاك . وتعتبر جداول المدخلات والمخرجات من أكثر وأشهر الوسائل المستخدمة للتنبؤ بالعلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد ، فيتم اعداد جداول مدخلات ومخرجات لكل من[٣]:

١ – الناتج القومى الاجمالى .

---

(١) عبد السلام بدوي ـــ ادارة القطاع العام في المجتمع الاشتراكي ـــ مرجع سابق ـــ الجزء الأول ، الباب الثاني ـــ الفصل الرابع ـــ ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق ـــ الجزء الثاني ـــ الباب الأول ـــ الفصل الأول ـــ ص ٩٦٠ .

(٣) Members of the Department of Ongainsation and Planning of the Soveit Economy in the Economics Faculty of Moscow state University and Other Economists, Planning a Socialist Economy, Progress Publishers, Moscow, 1977, Vol.2, chapter X,P. 277.

٢ – الدخل القومى .
٣ – الاصول الثابتة .

وتستخدم هذه الجداول للمحافظة على النسب والمعدلات المثلى التى تضمن تحقيق كفاءة الانتاج الاجتماعى ، وتحقيق التنمية الاقتصادية . والزيادة المستمرة لمستوى المعيشة لمجموع الشعب . وتعتبر هذه الجداول تلخيصا رقميا للخطة وتعبيرا عن وحدتها وعن الفعالية الاقتصادية ، والاستقرار الاقتصادى الداخلى . كما أنها أيضا الوسائل والاساليب الفعالة التى يتوقف عليها وضع الخطة باحكام ونجاحها عند التطبيق . ولاعداد هذه الجداول يتم الاستعانة بمؤشرات متعددة مثل .

١ – الخدمات العامة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية .
٢ – قطاعات الانتاج المادية .
٣ – الدخل القومى ومعدلات نموه .
٤ – مؤشرات التراكم الرأسمالى والمخزون السلعى .
٥ – الاستثمار الرأسمالى والأصول الثابتة .
٦ – الاستهلاك ومستوى المعيشة .
٧ – العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة الخارجية .
٨ – مؤشرات الزيادة فى كفاءة اداء الخدمات العامة .

وتستخدم هذه المؤشرات على نطاق واسع وبالتفصيل بغرض التحليل الشامل والجزئى لعمليات اعادة الانتاج الاشتراكى وتقييم نتائجها وعواملها . وعادة ما يستعان بمؤشرات اخرى لتعزيز المؤشرات الثمانية السابقة . وهى تلك التى تعبر عن العناصر الفردية أو عومل كفاءة الانتاج وتشمل استخدام الاصول الثابتة والمتغيرة والربحية الاقتصادية الكلية والادخار فى المدخلات المادية والبشرية الكلية . كما تشمل تلك المتضافرة مع انحرافات هيكل الانتاج[1] .

---

(١) Members of the Department Organisation...., Ibid, Chapter X, PP. 278-279.

وباستخدام تلك الجداول والمؤشرات تستطيع سلطات التخطيط فى النهاية تحقيق معادلة التوازن التى تقضى بأن يتساوى قيمة ما ينتج من السلع الاستهلاكية مع قيمة ما يتم دفعه من أجور ومزايا نقدية فى كافة القطاعات الاقتصادية مخصوما منها الضرائب والاستقطاعات المختلفة فى صورة مدخرات وغيرها .

التخطيط المالى :

ويضطلع بمسئوليته بنك الدولة فى النظم الاشتراكية . أو البنك المركزى فى الدول الرأسمالية أو ذات النظام الاقتصادى المختلط والآخذة بأساليب التخطيط . ويتم التخطيط المالى باستخدام الموازين المالية لتحديد مقدار الاصدار النقدى والأجور التى سيتم دفعها ، والضرائب ، والاستقطاعات المختلفة فى صورة مدخرات أو أثمان لمشتريات وذلك فى الأجل القصير . كما يتم اعداد ميزانية ائتمانية لتحديد وتخصيص الائتمان كما ونوعا وتوقيتا لكل قطاع ، ولكل نشاط اقتصادى ، ولكل وحدة انتاجية بالتفصيل حيث يتم تحديد اوجه استخدام الائتمان الممنوح لكل مشروع وفى كافة بنود معاملاته . أما فى الأجل الطويل فيتم وضع خطة ائتمانية مماثلة بمعرفة بنك الدولة أو البنك المركزى والبنوك المتخصصة وتكون تلك الخطط ملزمة لا يمكن تجاوزها الا فى أضيق نطاق وبشروط خاصة .

ويبدأ جهاز التخطيط بحصر كافة الموارد المالية الناتجة من المشروعات العامة والمزارع الحكومية والتعاونية والخاصة وغيرها من المنشآت والمؤسسات الاقتصادية . ويتم توجيه جانبا من هذه الموارد الى ميزانية الدولة . أما الباقى فتحصل عليه المشروعات العامة والخاصة لاستخدامه فى عمليات الانتاج والاحلال والتجديد والتوسع . ويتم إعداد ميزان قومى للمصروفات والايرادات العامة يمثل الجانب النقدى للخطة العينية . ويشتمل على كافة النفقات المركزية والمحلية ولكافة الأغراض الاستثمارية والدفاعية والادارية والمتعلقة بالتجارة الخارجية والارباح المدفوعة وكافة الاحتياطيات النقدية . كما يحتوى على كافة ايرادات الدولة من الأرباح والضرائب والتجارة الخارجية والتأمينات الاجتماعية وغيرها .

ويعتبر الميزان القومى للمصروفات والايرادات أكثر شمولا من الموازنة العامة للدولة التى لا تشتمل الا على الجانب المركزى للتمويل فقط[1]. ويساعدهذا الميزان القومى فى الحفاظ على معدلات سليمة بين الموارد المالية والنفقات المخططة ، وفى تصحيح النسب الفعالة لتنمية الاقتصاد القومى والتى تشتمل عليها الخطة العامة للتنمية .

رابعا : العلاقة بين الخطة العامة الموازنة العامة :

قلنا فيما سبق أن الموازنة العامة للدولة فى ظل أى مذهب اقتصادى تعتبر الترجمة المالية أو الرقمية للجانب الاعظم من الخطة العامة للدولة . وذلك بما تشتمل عليه من نفقات عامة وايرادات عامة ومن خلال ما تحصل عليه أو تقدمه للمشروعات الاقتصادية العامة والخاصة على السواء . ولقد رأينا انها فى نظم التخطيط الشامل تعتبر جزءا من الخطة المالية شأنها شأن الخطة الائتمانية والخطط المالية وغيرها . وبينما نجدها فى ظل النظم الرأسمالية او المختلطة ذات استقلال ادارى عن الخطة المالية العامة وتمارس دورا هاما فى ادارة الاقتصاد القومى وهو الأمر الذى يعتبره البعض مناسبا لتحقيق الكفاءة المالية نظرا للدور الذى تلعبه الموازنة فى الرقابة على الايرادات العامة والنفقات العامة[2]. ويمكننا القول أنه فى ظل عدم الاستقلال الادارى للموازنة أى اذا ما كانت جزءا من الخطة المالية التى هى وجه الخطة العامة المالى – يمكن أيضا أن تتحقق الكفاءة المالية اذا ما تم احكام وضع الخطة العامة وتنفيذها بالمعدلات المستهدفة طالما ان هناك خطة ائتمانية محكمة ، وطالما انتفى التمويل الذاتى وامتنعت التجاوزات المالية . الا أن هذه الأوضاع لا يمكن السيطرة عليها الا فى ظل نظم التخطيط الشامل و الملكية العامة لوسائل الانتاج . وعلى أية حال فأنه مهما اختلف الوضع الادارى للموازنة العامة من حيث الاستقلال عن الخطة أو عدمه فأنه لا يجب أن تنفصل الخطة

---

(١) Members of the Department of Organisation..., Ibid, Chapter VIII, PP. 232-235.

(٢) رياض الشيخ — المرجع السابق — الكتاب الثالث — الفصل الخامس عشر — ص ٤٣٥ .

العامة عن الموازنة العامة من الناحية الموضوعية ، وإلا أصبحت الموازنة خطة مخالفة تماما للخطة العامة الاساسية . وذلك يتنافى مع مبادىء التخطيط القائلة بعدم تعديل الاداة المنفذة للخطة ، بل تعديل الخطة العامة ذاتها اذا ما وجد ما يوجب التعديل .

خامسا : كيفية ربط الخطة العامة بالموازنة العامة :

يجب أن يرتكز ربط الخطة العامة بالموازنة العامة على ثلاثة محاور هامة ورئيسية هى :

١ – المحور الادارى .
٢ – المحور الفنى (التكنيكى) .
٣ – المحور الزمنى .

ونتناول ايضاح المحاور الثلاث بشىء من التفصيل كما يلى :

١ – المحور الادارى :

ونقصد بالمحور الادارى وجود تنسيق وتكامل بين عمل الاجهزة الادارية المسئولة عن التخطيط ، والاجهزة الادارية المسئولة عن اعداد الموازنة العامة ولا يقتضى ذلك بالطبع دمج كل هذه الأجهزة الادارية فى جهاز واحد كما ذهب الى ذلك بعض الاقتصاديين[1]. بل يكفى أن تتعاون تلك الاجهزة مع بعضها بحيث لا يؤدى أحد الجهازين مهمته دون معرفة وجهة نظر الآخر والامكانيات أو العقبات التى قد تحول دون وضع الخطة بشكل معين ، أو لتحقيق أهداف معينة . اذ يجب أن تلتقى وجهات نظر رجال التخطيط مع وجهات نظر رجال الموازنة بشأن الأولويات المحددة ، وفى حدود الامكانيات المادية والمالية . وذلك للقضاء على تناقض الأفكار التى يميل اليها كل من الفريقين . فبينما يقوم رجال التخطيط

(١) R.O. Khalid, Planning and Budget Process, Op-cit, PP. 30-32.

بدراسة المشروعات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ووضع أولويات لتنفيذ تلك المشروعات بصرف النظر عما تتكلفه من اعتمادات أو كيفية تدبير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ ، نجد أن ادارة الموازنة العامة تميل الى ضغط الانفاق العام اعتقادا منها بأن عجز الموازنة شر فى ذاته يفضل اجتنابه . ومن هنا تأتى أهمية الالتقاء الفكرى لدى ادارة التخطيط القومى وادارة الموازنة العامة فى اطار الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تضعها السلطات العليا فى الدولة ، وهو ما يتطلب رجوع كل طرف الى الآخر فيما يتخذه من قرارات . وقد يقتضى الأمر تشكيل مجموعة عمل مشتركة تضم أجهزة التخطيط والموازنة والبنك المركزى للنظر فى اختيار الأولويات من المشروعات التى يتم ادراجها فى الخطة ، وكيفية مواجهة متطلباتها المالية المحلية والأجنبية .

٢ – المحور الفنى (التكنيكى) :

لا يكفى أن يكون هناك تنسيق أو اتفاق أو تكامل بين أجزة التخطيط وأجهزة الموازنة لربط الخطة العامة بالموازنة العامة . بل يجب ألا تتم عملية اعداد الموازنة العامة بمعزل عن العملية التخطيطية . أى يجب أن تكون هناك أرضية مشتركة تبنى فوقها كل من الخطة العامة والموازنة العامة . وهذه الأرضية المشتركة نعنى بها المشروعات التى سيتم ادراجها بالخطة وادراج الاعتمادات المالية اللازمة تمويلها بالموازنة العامة . فكلما كانت هذه المشروعات مبنية على دراسات موضوعية سليمة تبين جدواها الاقتصادية وتكلفتها ، والعائد المتوقع الحصول عليه من تنفيذها وأثرها على الاستهلاك والدخل ، والعمالة والانتاج وميزان المدفوعات ، وعلى الأجور والأسعار ، والتراكم الرأسمالى ، والمدى الزمنى الذى تستغرقه مراحل اتمام المشروع . وتكاليف كل مرحلة وتاريخ بدء الانتاج ، وعائد الاستثمار المتوقع ، وفترة استرداد المشروع لما انفق عليه ... الخ من الدراسات والبيانات التى تنير الطريق امام الجهة المنوطة باختيار المشروعات وتحديد الأولويات لتنفيذها .

وتعتبر موازنة الأساس الصفرى (Zero-Base Budgeting) المتبعة فى الولايات

المتحدة الأمريكية مفيدة لتحقيق الغرض الذى ينشده كل من أجهزة التخطيط وأجهزة الموازنة . وتتلخص معالم هذا النظام فيما يلى[1]:

١ - مرحلة اعداد مجموعة القرارات : (Decision Packages)

وتتضمن تحليل ووصف لكل نشاط اقتصادى على حدة . سواء الحالى أو الجديد فى صورة واحد أو أكثر من مجموعة قرارات معينة يتم تقييمها فيما بعد لتحديد أهميتها .

٢ - مرحلة ترتيب مجموعة القرارات : (Ranking the Decision Packages)

وتنطوى هذه المرحلة على تقييم وترتيب المجموعات السابق تحديدها وفقا لنظام أولويات يستخدم فى اعدادها تحليل (التكلفة / العائد) أو التقييم الموضوعى .

ويعتمد نظام موازنة الأساس الصفرى على وصف وتقييم البدائل المختلفة لكل نشاط اقتصادى ، ويمكن من معرفة وضع كل مشروع أو نشاط من حيث ما يستنفده من موارد ، وما ينتظر أن يعطى من نتائج ، وهو ما يخدم أغراض رجال التخطيط . كما أنه يخدم أغراض رجال اعداد الموازنة العامة من حيث تمكين مديرى المصالح المختلفة من تقديم مقترحاتهم الخاصة بالنفقات المطلوبة بعد تقييم مشروعاتهم المقدمة الى السلطات ويؤدى الى مساعدة جهاز الموازنة على الترتيب السليم والفعال للمقترحات المختلفة التى تعدها الأجهزة المالية و التشريعية عند مناقشتها للموازنة العامة ، وتقليل عدد هذه المقترحات ووضع الموازنة العامة باحكام وسهولة عرضها وفهمها على أوسع نطاق . الا أنه يعاب على هذا النظام ان تطبيقه يتطلب من السلطات المالية بذل جهد ووقت فى اعداد الموازنة العامة

(١) Allan Austin, Zero-Base Budgeting: Organisational Impact and Effects, An A.M.A survey Report, AMACOM, 1977, Chapter 2,PP. 6-9.

أكثر من ذى قبل . كما أنه لا يضمن تحقيق الكفاءة فى تخصيص موارد الدولة المالية أو احداث تغييرات فى مستوى التمويل[١].

ومع التسليم بهذه العيوب الا أن هذا النظام يعتبر أداة ناجحة لتحقيق الربط الفعال بين الخطة العامة والموازنة العامة فلا يدرج مشروع بالخطة الا اذا توفرت له اعتمادات فى الموازنة العامة . فضلا عن مزاياه الأخرى التى سبق الاشارة اليها .

وقد تم تطبيق هذا النظام فى وزارة الزراعة الأمريكية منذ عام ١٩٦٢ . وطبقته ولاية جورجيا الأمريكية فى عهد الرئيس السابق كارتر عندما كان حاكما لها . وقد طلب كارتر من المسئولين فى الولايات المتحدة تطبيق هذا النظام على المستوى القومى ، وقوبل طلبه بالموافقة .

٣ – المحور الزمنى :

والمقصود بالزمن هنا التوقيت الذى يتم فيه اعداد الموازنة العامة بالنسبة لتوقيت اعداد الخطة العامة . فلا ينبغى – كما يتبادر دائما الى الأذهان – أن تكون عملية اعداد الخطة سابقة على عملية اعداد الموازنة ، بل يجب ان يتوافق زمن حدوثهما . ويقترح الاقتصادى خالد الخبير بصندوق النقد الدولى ان يتم اعداد الموازنة العامة على مراحل زمنية متتابعة حسب طبيعة القرار الذى يتم اتخاذه عند كل مرحلة من المراحل المختلفة . والتى يترك أمر تحديدها لظروف كل دولة وبحيث تبدأ المرحلة الأولى بتقدير الانفاق العام بمعرفة ادارة التخطيط وادارة الموازنة كل على حدة تقديرا مبدئيا . ويتم تحديد احتياجات الانفاق لمختلف القطاعات الاقتصادية فى المرحلة الثانية . وكذلك تحديد الانفاق اللازم لمختلف المشروعات داخل مختلف القطاعات فى المرحلة الثالثة وتحديد الأولويات بين المجالات الرئيسية للنشاط الحكومى ، والأولويات القطاعية داخل كل نشاط . وبعد ذلك تطلب ادارة التخطيط من الادارات الحكومية التقدم بمشروعاتها لادراجها فى الموازنة العامة فى

(١) Allan Austin, Ibid, Chapter 2, P.7.

الحدود المحددة لقطاعاتها ، والأولويات المحددة داخل كل قطاع . ثم تشترك كل من ادارة التخطيط وادارة الموازنة فى بحث تلك المشروعات والتحقق من امكان تنفيذها فنيا وماليا . وتحديد أولويات للاختيار . ويجب أن تقوم ادارة التخطيط وادارة الموازنة والبنك المركزى بتقدير الايرادات العامة المتوقع الحصول عليها خلال السنة التالية . وتتولى ادارة التخطيط اختيار المشروعات التى سيتم تنفيذها وارسالها الى ادارة الموازنة لادراجها فى الموازنة العامة واخطار المصالح أو الادارات بذلك . ثم تقوم ادارة الموازنة باعداد الصورة النهائية للموازنة العامة التى يتم عرضها على الهيئة التشريعية[١].

وتجدر الاشارة الى ان هذا الاقتراح يحقق التوافق الزمنى لعملية اعداد كل من الخطة العامة والموازنة العامة ، وتجنب الشطط فى التقديرات بكل منهما . فضلا عن احكام ربط الخطة العامة بالموازنة العامة[٢]. الا أنه يتطلب وقتا وجهدا أكبر ، كما يتطلب مهارة فنية ورياضية كبيرة وحساسية خبير بالأرقام الواردة من المصالح والادارات لبيان أوجه المبالغة فيها .

خامسا : دور الموازنة العامة فى تخطيط التنمية :

من مأثور القول فى علم الاقتصاد ان كل موازنة خطة وليست كل خطة موازنة بمعنى أن الموازنة العامة للدولة تلعب دورا هاما ومؤثرا فى تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادى ، تبعا لأولويات محددة من خلال الانفاق العام . وينتج عن ذلك ايضا تغييرات اجتماعية من خلال استخدام النفقات التحويلية بالموازنة العامة فى اعادة توزيع الدخل القومى ، ومن خلال

---

(١) R.O. Khalid, Planning and Budget Process, An Introduction, Op-cit, PP.33-34.

(٢) هناك من يرى أنه من الغريب أن تنشأ فكرة ميزانية التخطيط في دولة لاتؤمن بالتخطيط مثل الولايات المتحدة . في الوقت الذي تتجاهل فيه دول الاشتراكية هذه الفكرة .. مما يعرقل تطبيقها . بل ومحاولة هدمها . ويدعو إلى تحرك الدول الاشتراكية والعمل على تطوير الفكرة وتدعيمها نظرية وتطبيقا . راجع : محمد عادل الهامي — تطوير الميزانية العامة للدولة لخدمة التخطيط والتنمية — مع الاشارة لميزانية ج.ع.م — معهد الدراسات المصرفية — ابريل ١٩٦٨ ص ٣٢ .

السياسة الضريبية والرسوم الجمركية والاتاوات التى تحصل عليها الدولة من الانشطة وقطاعات الاعمال المختلفة . وبذلك يتسنى للدولة استخدام الموازنة العامة كأداة تخطيط اقتصادى واجتماعى . فضلا عن استخدامها فى علاج الاختلالات قصيرة الأجل كالبطالة والتضخم والركود التضخمى (Stagflation) .

وفيما يلى نعرض كيفية استخدام كل من النفقات العامة والنفقات التحويلية والضرائب فى مجال التخطيط . وذلك فى الحالات التى يسود فيها تضخم فى المجتمع وفى حالات الكساد أو البطالة أو الركود التضخمى .

أ – النفقات العامة كأداة تخطيطية :

عندما تسود البلاد حالة من البطالة فان ذلك يعنى عدم كفاية الطلب اللازم لتشغيل الموارد المتاحة لديها . سواء أكانت موارد طبيعية ومادية أو موارد بشرية . ومن ثم تلجأ الدولة الى زيادة النفقات العامة بغية زيادة تيار الانفاق على العمليات الانتاجية وزيادة دخول المستهلكين وانتعاش حركة الشراء والبيع والاستثمار ، ويرتفع مستوى المعيشة ، وتقوم الدولة بزيادة نفقاتها على الانتاج الجارى والمدفوعات التحويلية (الاعانات) .

وتمارس النفقات العامة آثارها من خلال ما يعرف بالمضاعف حيث يسير تيار الانفاق العام فى مجالات متعددة يترتب عليها زيادة دخل الأفراد فى مختلف قطاعات الاقتصاد . ويقومون بدورهم بانفاق ما حصلوا عليه فى أنشطة أو مشروعات مختلفة ، فيتحول ما ينفقونه الى دخول لمن يتلقونه . وهكذا تؤدى زيادة واحدة فى الانفاق العام الى زيادات متعددة فى الدخول المختلفة . وهو ما يعنى تضاعف أثر النفقات العامة فى زيادة الدخل القومى . ويتوقف اثر المضاعف على الميل الحدى للاستهلاك لدى من يحصلون على النفقات المختلفة سواء من الحكومة أو من الأفراد الذين يعيدون انفاق ما حصلوا عليه . ولهذا يعتبر المضاعف مقلوب الميل الحدى للادخار . وعادة ما يعبر عنه بالصورة التالية .

$$م = \frac{١}{١ - م ح س}$$ حيث م ح س الميل الحدى للاستهلاك .

وبناء على ذلك نجد أنه فى حالة زيادة انفاق الحكومة على المشتريات أو الاستثمار يكون اثر المضاعف اكبر فى زيادة الدخل القومى منها فى حالة زيادة المدفوعات التحويلية[١]. وذلك بالنظر الى زيادة النفقات العامة وحدها دون استخدام الأدوات الأخرى كالضرائب أو التحويلات . ويرجع استخدام الميل الحدى للاستهلاك لمعرفة اثر المضاعف الى ،إن تغيرات الدخل القومى تعتبر تغيرات حدية تزيد أو تنخفض بنسب ضئيلة[٢] .

ويفرق تايلور بين البطالة الاختيارية (Voluntary) والبطالة الاجبارية (Involuntary) على أساس ان الاختيارية يصطنعها منظمو سوق العمل للحفاظ على مستوى الأجور من الأنخفاض ، أو زيادتها عن معدلها الحالى . وفى هذه الحالة فان استخدام التوسع الذاتى فى الانفاق العام لا يفيد فى علاج مشكلة البطالة . أما فى حالة البطالة غير المقصودة فانه يجب مراعاة الحذر فى استخدام سلاح النفقات العامة لتجنب اخطار التضخم المحتملة . ولهذا تلجأ كثير من الحكومات فى الوقت الحاضر الى التخفيض التدريجى لمعدلات البطالة باستخدام وسائل أخرى معاونة للنفقات العامة مثل زيادة عمالة اضافية بشكل مؤقت فى القطاع العام ، ودفع اعانات مالية للعاملين بالقطاع الخاص[٣].

وفى حالات التضخم تلجأ السلطات المالية الى خفض النفقات العامة بغية تقليل الطلب الفعال الى مستوى الناتج المحلى الاجمالى . وكما رأينا فى حالة زيادة الانفاق العام لعلاج البطالة يتحقق الاثر المطلوب من خلال أثر المضاعف .

(١) Richard A.Musgrave, The Theory of Public Finance, Mc Graw-Hill Book Company, Inc., London, 1959, Chapter one, PP. 20-25.

(٢) Philip E. Taylor, Op-cit, Chapter 4, P.89.

(٣) G.W.Maynard, Keynes and Unemployment Today, the Three Banles Review, National and Commercial Banking Group, Edinburgh, Dec. 1978, No.120, P.7.

فعندما تخفض الدولة نفقاتها العامة فان القوة الشرائية للمواطنين سوف تنخفض بمقدار الخفض فى الانفاق العام مضافا اليه نسبة اثر المضاعف عندما كان يتم انفاق هذا الدخل من قبل خفض الانفاق العام . كما يتوقف أثر هذه الوسيلة على الكيفية التى سوف يستخدم بها الفائض المتحقق من خفض النفقات العامة . فإذا ما قامت الدولة باستخدام هذا الفائض فى سداد المطلوبات المستحقة عليها للمستثمرين من غير البنوك مثلا فسوف يترتب على ذلك زيادة انفاق الافراد وقلة فعالية خفض الانفاق العام فى علاج التضخم . ولهذا يجب استخدام الفائض فى سداد الديون المستحقة على الحكومة للبنك المركزى أولا ، ثم فى سداد المستحقات على الحكومة للبنوك التجارية .

ويتوقف أثر خفض النفقات العامة كذلك على نوع البنود التى كان يتم انفاق الفائض عليها . فإذا كان الانفاق يتم على بنود أو سلع أو مشروعات هامة فيتعين عدم اللجوء الى هذه السياسة . ويمكن القول أن الأثر المترتب على اللجوء الى هذه الوسيلة يجب أن يتضمن ذلك الخفض الذى يحدث فى المدخرات القومية ، نتيجة خفض دخول من كانت تذهب اليهم النفقات الحكومية ، خاصة اذا كانوا ممن ينتمون الى الطبقات فوق المتوسطة ، مما يقلل من فاعلية هذه الوسيلة ، بمقدار هذا الجزء . تماما مثل ما يحدث بالنسبة لخفض الحصيلة الضريبية نتيجة الحد من النشاط الاقتصادى المترتب على خفض الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع وهبوط مستوى الانتاج .

ويرى بعض الاقتصاديين ان سياسة خفض النفقات العامة بالموازنة العامة لعلاج التضخم سياسة غير ناجحة ، ومشكوك فى نتائجها لصعوبة تحديد آثارها على الدخل القومى المباشرة وغير المباشرة[1]. وقد يكون من المفيد للتغلب على الاضرار الجانبية التى تنتج عن تطبيق هذه الوسيلة تعويضها باستخدام رفع اسعار الضرائب جنبا إلى جنب مع خفض النفقات العامة . وقد قامت كثير من الدول باستخدام هذه الوسيلة ، وحققت نتائج مرضية فى بعض دول أوربا فى أوائل

---

(١) عاطف السيد ـــ مرجع سابق ـــ القسم الثاني ـــ ص ٦٣ .

العشرينات من القرن الحالى . ومازالت هذه الوسيلة تحظى باهتمام كثير من الدول . فقد لجأت بريطانيا فى موازنة ٧٩/ ١٩٨٠ الى خفض الانفاق الحكومى مع زيادة الضريبة على القيمة المضافة لخفض عجز موازنتها الى ٨,٣ بليون جنيه استرليني . أى ما يعادل ٤,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ٥,٥٪ فى موازنة العام السابق[(١)]. كما لجأت النرويج الى خفض نفقاتها العامة فى موازنة ١٩٧٩ مع تجميد كل من الأجور والأسعار ، وخفض الدخول المكتسبة من البترول والكيروسين لمواجهة نقص انتاجها من البترول والكيروسين[(٢)].

وقد يسود البلاد حالة من الركود والتضخم فى آن واحد تعرف بالركود التضخمى (Stagflation) مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية فى نهاية السبعينات . وتحدث هذه الظاهرة فى الغالب بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة ما بعد التشغيل الكامل ، عندما تفلت الضوابط من ايدى السلطات المالية ، وتعجز عن مواءمة الاستهلاك الكلى مع الاستثمار الكلى . أو عندما تعجز عن موازنة معدلات الزيادة فى الاستثمار مع معدلات الزيادة فى الاستهلاك مما يؤدى الى الافراط فى الطلب الكلى بحيث تعجز زيادة الانتاج عن مواجهته .

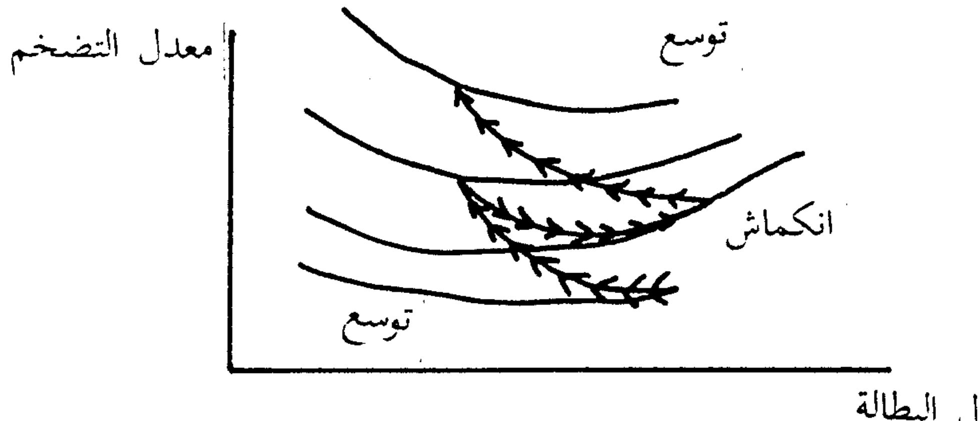
ويفسر واليش هذه الظاهرة باستخدام منحنيات فيليبس التى توضح مسار كل من معدلات البطالة والتضخم فى الأجل القصير . حيث تنحرف هذه المنحنيات طبقا لتغيرات معدلات التضخم وتعبر عن فواصل (Trade-offs) تتغير طبقا لظروف كل دورة تجارية . ففى فترات الرواج يتجه المنحنى الى أعلى حيث ترتفع معدلات التضخم ، بينما تهبط معدلات البطالة . وعندما يحل الكساد يتجه المنحنى الى أسفل حيث تزداد معدلات البطالة وتنخفض معدلات التضخم ببطء . كما تقل مرونة الأجور والأسعار ، بعكس ما تكون عليه فى أوقات الرخاء ، ومن ثم تسير كل من البطالة والتضخم فى اتجاه واحد . وعادة ما لا تأخذ تغيرات هذه المنحنيات اتجاهات متضادة فى الأجل القصير .

(١) Chase Manhattan Bank, N.A., International Finance, Abold U.K.Budget Unveiled, Vol. XIV, No. 13, June 25, 1979, P.1.

(٢) Chase Manhattan Bank, N.A.International Finance, Norway Announces Further Austerity Measures, Oct.2, 1978, P.2.

ويوضح الرسم التالى تغيرات هذه المنحنيات فى الأجل القصير :

شكل رقم (٢)
تغيرات منحنيات فيليبس فى الأجل القصير



من شكل رقم (٢) يتضح أن اتجاهات منحنيات التضخم واتجاهات منحنيات الكساد أو الانكماش تأخذ نفس الاتجاه فى الأجل القصير . مما يؤدى الى حدوث نفس الظاهرتين فى آن واحد . ولقد ثبت أن حدة التقلبات المتعرجة لكل من التضخم والبطالة تزداد بسبب طبيعة الاستمرار والتوقف التى تتميز بها سياسة مكافحة الدورات التجارية (Stop-Go Policy)[١]. وبالتالى تتمخض الأوضاع الاقتصادية عن علاقة ارتباط موجبة أى فى نفس الاتجاه بين كل من البطالة والتضخم .

ويفسر ميلر حالة الركود التضخمى بأنها ترجع الى انخفاض ضغط العمالة الزائدة والناتجة عن دخول عمال غير مهرة جدد الى سوق العمل ، لا يقدرون على منافسة العمالة الماهرة ، فأصبحوا يعبرون عن قيمة عمل كلية منخفضة غير مستغلة فى الانتاج . ويدفع هذا الوضع الحكومة الى انفاق مدفوعات تحويلية

(١) Henry C.Wallich, Balancing Inflation and Unemployment, Economic Impact, No. 23, 1978, P.56.

كطوابع الغذاء والتأمينات ضد البطالة ومدفوعات الرقابة والدخول العارضة غير المدرجة بالموازنة (Unreported Moonlight Income) .

وتؤدى هذه المدفوعات الى زيادة الانفاق الكلى فى المجتمع ، رغم عدم زيادة الانتاج مما يؤدى الى شيوع التضخم مع ازدياد حدة البطالة . وبناء على ذلك يرفض ميلر فكرة منحنيات فيليبس فى تفسير الركود التضخمى السابق بيانها . ويرى أنها خاطئة على أساس ان العلاقة الحقيقية تكون بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة التى لم تعمل فيها أسلحة السياسة المالية[1].

ومن الرأى أنه لا ينبغى الركون الى منحنيات فيليبس فى تفسير حالة الركود التضخمى مهما كانت طريقة التحليل المتبعة . وذلك لأن النظرية لم توضع لتفسير هذه الحالة بل لتفسير حالات تعاقب البطالة والتضخم فى ظروف عدم بلوغ الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل . حيث يمكن للسياسات المالية أن تحدث أثرها فى تعويض البطالة فينخفض الرخاء . ومع استمرار السياسات التعويضية غالبا ما تصاحب حالة الرواج ضغوط تضخمية مبعثها زيادة الطلب الكلى بمعدل يفوق زيادة الناتج القومى الاجمالى . أما بالنسبة لتفسير ميلر فهو يعبر عن وصف لحالة الركود التضخمى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يشترط وجوده فى كافة الدول الأخرى التى تعانى من هذه الأزمة . خاصة عندما تكون هناك بطالة هيكلية أو بطالة اجبارية ومن ثم فالأمر لا يعدو ان يكون حالة وجود طلب كلى فائض – أيا كانت أسبابه – لا يجد ما يقابله من سلع وخدمات نتيجة انخفاض مستوى التشغيل وشيوع البطالة المترتبة على انخفاض الاستثمارات فى الدولة فى الوقت الذى تتزايد فيه احتياجات المستهلكين فى المجتمع .

وتبدو صعوبة استخدام الموازنة العامة فى علاج هذا النوع من الأزمات من ان استخدام الادوات المالية التوسعية لعلاج البطالة يؤدى الى زيادة حدة التضخم

---

(١) G. William Miller, the Not Imposible Goal, Economic Impact, No.21, 1978, P.28.

نظرا لوجود النوعين من الأزمات (البطالة والتضخم) فى وقت واحد . ويوجب ذلك الحذر فى استعمال ادوات الموازنة العامة لعلاج هذه الحالة . ويرى ماكراكين أنه يجب على الحكومة ان تصدر أهداف موازنة قصير الأجل تحدد الموقف الحالى للموازنة العامة لبيان الفرق بين الادخار الخاص والاستثمار الخاص المحلى ، وما إذا كان من الممكن مواجهته بواسطة الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة أم لا[١]. بينما يرى ميلر أنه يمكن علاج هذه الحالة عن طريق المحافظة على مستوى طلب كلى يتفق مع انخفاض معدلات البطالة دون زيادة فرص العمالة المتاحة بالمجتمع . وقد كان مقدرا عام ١٩٧٨ أن ينخفض معدل البطالة من ٨٪ الى ٥٪ خلال سنتين دون زيادة مغدل التضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية . والمعروف أن معدلات التضخم وقتها كانت تزيد عن ١/٤ ٧٪ فى الولايات المتحدة . واتجه معدل النمو فى الناتج ا لقومى الى الانخفاض ليصل الى ٣٪ تقريبا فى ذلك العام[٢]. ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكى كارتر الى تقديم برنامجه المعروف « ببرنامج مكافحة التضخم » رغم أنه موجه أساسا لعلاج حالة الركود التضخمى . اذ تضمن السير فى اتجاهين :

الأول : يتعلق بفرض الرقابة على الأجور والأسعار وهو الاتجاه الانكماشى .

والثانى : توسع دائم فى الاقتصاد الخاص الذى يوفر فرص العمل والدخول وحصيلة ضريبية هامة وهو ما ينطوى على اتجاه توسعى .

وقد كان مقدرا أن يتحقق توازن الموازنة الأمريكية عام ١٩٨١ وان كانت التقديرات الصادرة عن الخزانة الأمريكية تشير الى صعوبة تحقيق ذلك فى وقت عانت فيه الولايات المتحدة من أزمة الطاقة واعداد برنامج الطاقة لمنع استيراد البترول مع المحافظة على زيادة معدل النمو الاقتصادى . بالاضافة الى صعوبة

---

(١) Paul W.Mc Cracken, Towards Full Employment and Price Stability, Economic Impact, No.21, 1978, P.12.

(٢) The Economist, All Our Budgets, April 15, 1978, P.11.

المواجهة مع التضخم لضعف الأسلحة المستخدمة فى هذه المواجهة[1]. وعلى أية حال فان السياسة الاقتصادية الجديدة للرئيس الأمريكى ريجان عام ١٩٨١ كانت تهدف الى تحقيق توازن الموازنة العامة من خلال خفض الانفاق الداخلى بمعدل ١٢٪ مع زيادة الضرائب حتى يتسنى خفض عجز الموازنة بنحو ١٦ ألف مليون دولار . وفى عام ١٩٨٥ اتجهت أمريكا الى خفض العجز بالموازنة بصورة تدريجية حتى عام ١٩٩١ وهو ما يعرف بتشريع (جرام / رودمان / هولنجز)[2].

ويرى ماكراكين ان اتجاه كثير من الحكومات الى ضغط الانفاق العام فى حدود معينة يعتبر علاجا مفيدا لكل من التضخم والبطالة . ففى خلال السنوات العشر (١٩٦٧ - ١٩٧٧) ارتفعت نسبة الانفاق العام الى الناتج القومى الاجمالى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنسبة ٤,٠٪ سنويا فى المتوسط . أما الدول التى زادت هذه النسبة فيها عن ذلك فقد عانت من اضطرابات اقتصادية متعددة ويكون من المفيد مراجعة أولويات وبرامج الانفاق العام فى مختلف المجالات من أجل تخصيص أكفأ للموارد الاقتصادية . كما ينصح كراكين بتوجيه جانبا من الانفاق الى الخارج لمساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية . ويترتب على ذلك زيادة القوة الشرائية لهذه الدول ويتم بعد ذلك تصريف انتاج الدول الصناعية الغربية . وهو ما يتطلب ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها الدول الصناعية على صادرات الدول النامية من المواد الأولية والسلع المصنعة[3].

ويلاحظ أن خفض معدلات كل من البطالة والتضخم لا يشترط أن يكون بمعدلات واحدة فقد ثبت أن أسلحة السياسة المالية - أو دور الموازنة العامة للدولة - فى علاج حالات البطالة يكون أجدى وأظهر أثرا منه بالنسبة لعلاج

---

(١) The Economist, Carter Jellybones Inflation, April 15, 1978, PP. 47-48.

(٢) I.M.F., World Economic Outlook, O.P.cit., P.120.

(٣) Paul W. Mc Cracken, Op-cit, PP. 13-15.

حالات التضخم[١]. ويرجع ذلك الى اثر المضاعف السابق بيانه الذى يمكن استخدامه على أوسع نطاق فى ظروف البطالة . بينما توجد محددات قوية على استخدامه فى فترات التضخم اهمها عدم امكان الحد من انفاق بنود معينة أو زيادة الضرائب على بنود أو انشطة هامة لتشغيل الاقتصاد القومى .

ومن البنود التى ينبغى ترشيد الانفاق عليها بند اعانات الأجور التى تدفعها الدول التى تعانى من حالات الركود التضخمى لعمال لا يؤدون عملا ، خاصة فى فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تبين من الدراسات التى أجريت عن فرنسا عام ١٩٧٥ أن أعانات الأجور المدفوعة الى عمال البناء والأعمال العامة قد أدت الى ارتفاع طفيف فى العمالة (حوالى ١/٧ المتاح فقط) . كما تبين أنه لا يكون لها أى اثر فى زيادة العمالة أوقات الكساد الشديد[٢]. وهو ما يدعو الى الحذر فى استخدامها أو الانفاق عليها . وتشير التقارير الى أنه رغم الجهود والبرامج المالية والنقدية الموضوعة لمكافحة حالة الركود التضخمى فان عام ١٩٨٠ شهد انخفاضا فى الناتج القومى الاجمالى فى الدول الصناعية المتقدمة مع هبوط طفيف فى معدلات التضخم عن عام ١٩٧٩[٣]. مما يشير الى ضرورة اتباع اجراءات اقتصادية أكثر حزما وفعالية جنبا الى جنب مع أدوات الموازنة العامة أو السياسات المالية . وذلك مثل سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف والسياسات النقدية وغيرها . وقد أوضحت الدراسات القياسية التى أجراها مكتب الموازنة بالكونجرس الأمريكى أن خفض النفقات الفيدرالية بمعدل ٢٪ من الناتج القومى الاجمالى عن مستوى عام ١٩٧٨ أدى الى خفض معدل التضخم بنسبة ١٪ فى عام ١٩٨٠ ، فى الوقت الذى تؤدى فيه الى خفض الناتج المحلى

---

(١) G. William Miller, Op-cit, P.26.

(٢) George F.Kopits, Wage Subsidies and Employment: An Analysis of the french Experience, IMF staff Papers, Vol. 25, No.3, sept. 1978, PP.494-527.

(٣) Chase Manhattan Bank, N.A., International Finance, Jan. 7,1980, P.1.

الاجمالى بنسبة ٤٪ وزيادة معدل البطالة بنحو ١,٦٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة[١].

ب – الضرائب كأداة تخطيطية :

عندما تشهد بلد ما موجة من التضخم وارتفاع الاسعار تلجأ السلطات المالية الى الضرائب لتصحيح الأوضاع وتعتبر هذه الوسيلة أكثر شيوعا فى الوقت الحاضر . نظرا لاتجاه كثير من الحكومات الى استخدامها كسلاح ذى حدين . وذلك بمعنى استخدامها لجباية المال اللازم لتمويل نفقاتها والحد من القوة الشرائية المتوفرة لدى الافراد للعمل على هبوط الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع الى مستوى الناتج المحلى الاجمالى . فضلا عن استخدامها فى تحقيق ما تهدف ا ليه كثير من شعوب اليوم وهو العدالة الاجتماعية فى توزيع الاعباء العامة وتقليل الفوارق بين الطبقات .

ويشترط لنجاح هذه الوسيلة عدم استخدام حصيلة الضرائب فى سداد الالتزامات المطلوبة من الحكومة للافراد . كما يتوقف اثرها على نوعية الطبقات التى استقطعت من دخولهم . فإذا كان من عادتهم ادخار هذه الأموال فان زيادة الضرائب لن تحدث أى تأثير على معدلات التضخم .

ويرى (بومان) أن الضريبة تنوطى على أثر انكماشى طالما أنها تسحب من الدخل القابل للانفاق . وأن الرسوم تعتبر أكثر تأثيرا من حيث الانكماش ، لانها عادة ما تفرض على معاملات معينة وترفع من التكلفة الانتاجية . الا أنها فى أوقات الرخاء لا يمكن أن تؤدى بمفردها الأثر الانكماشى المطلوب[٢].

---

(١) Alice Rivlin and Members of the Congressional Budget Office, Op-cit, p.22.

(٢) Mary Jean Bowman and George Leland Bach, Economic Analysis and Public Policy, Prentice Hall, Inc., New York, 1946, Part X, chapter 48, P.751.

ومن الرأى ان فرض الرسوم وما يترتب عليه من رفع التكلفة يمكن ان يكون لها طبيعة تضخمية وليس انكماشية . وهو ما يعرف بالتضخم الناتج عن زيادة التكاليف (Cost Push Inflation) . خاصة اذا ما كانت تفرض على معاملات أو منتجات هامة تقل مرونة الطلب عليها . وبناء على ذلك تعتبر زيادة نسب الضرائب المباشرة أكثر الوسائل انكماشية لكونها تؤثر على الطلب الفعال . كما تؤثر على العرض من خلال الحد من الاستثمار أو عدم التشجيع على زيادة الانتاج . فضلا عن تأثيرها على الاسعار نتيجة التغير الحادث فى الطلب أو فى العرض أو فى كليهما[1]. ويرى بعض الاقتصاديين أن وسيلة زيادة الضرائب لا يكون لها أثر فعال فى مكافحة التضخم العنيف الا اذا أمكن فرض ضرائب تصيب الاستهلاك مباشرة[2]. ومن الرأى أنه يمكن التغلب على المساوىء المشار اليها عن طريق استخدام طريقتى تغيير النفقات العامة مع زيادة الضرائب مع تغيير مقومات الانفاق العام ، وليس حجمه ، أى تغيير كيفى لا كمى . مثل ضغط بند التحويلات الى الخارج مع زيادة التحويلات فى الداخل . ومثل تغيير مكونات بند الانفاق العسكرى فى الحدود السياسية للدولة[3].

وعندما تقوم السلطات المالية بوضع الموازنة العامة للدولة بهدف الخروج من أزمة كساد فانها تلجأ الى خفض معدلات الضرائب المفروضة على الافراد والمشروعات المختلفة ، وهو ما ينطوى على زيادة الدخل المتاح للانفاق . ومن ثم يرتفع مستوى الطلب الكلى الى المستوى الذى يقابل الناتج القومى الاجمالى عن طريق اثر المضاعف أيضا ، ويتحقق بالتالى مستوى التشغيل الكامل . ويلاحظ أن مضاعف الضرائب يقل فى قيمته عن مضاعف الانفاق العام ويكون سالب الاشارة حيث أن النفقة عكس الضريبة التى هى اقتطاع من الدخل ومن تيار

---

(1) Edwin A. Seligman, studies in Public Finance, the Macmilan Co., London, 1925, Chapter 4, P.88.

(2) عبد المنعم فوزي — السياسة المالية في النظام الاشتراكي — دار الكتاب العربي — يوليو ١٩٦٧ — الفصل الخامس — ص ٥٧ .

(3) عاطف السيد — مرجع سابق — القسم الثاني — ص ٦٦ .

الانفاق العام فى المجتمع . كما أن مضاعف الضرائب يتساوى فى قيمته مع مضاعف النفقات التحويلية (الاعانات) لكنه يختلف عنه فى الاشارة . ويتوقف اثر مضاعف الضرائب على استعداد الافراد الذين زادت دخولهم لانفاق مدخراتهم على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، فإذا لجأوا الى الادخار فان خفض الضرائب لن يترتب عليه أى اثر . ومن ثم فانه يجب على السلطات المالية تحديد الطبقات التى يمكن ان تزيد انفاقهم نتيجة خفض ما يدفعونه من ضرائب . الا أنه يصعب التحكم فى تحديد الجزء الذى سوف ينفقونه من زيادة دخولهم المترتبة على هذا الخفض الضريبى[١].

ويقترح ميلر أن تستبدل سياسة خفض الضرائب بسياسة الائتمان الضريبى (Tax Credit) لمشروعات الاستثمار كحل لمشكلة البطالة . ويرى ميلر انها تفضل سياسة الاعفاءات الضريبية التدريجية لهذه المشروعات التى يجب اتباعها فقط عندما تشتد حدة البطالة . وفيما عدا ذلك فان الاعفاءات الضريبية يتضاءل تأثيرها بالزيادة الحادثة فى الدخل القومى بعد ان تتحقق العمالة ويرتفع مستوى النشاط الاقتصادى مما قد يترتب عليه بعد ذلك ظهور شبح التضخم[٢].

ومن الرأى ان سياسة الائتمان الضريبى تعد بمثابة تأجيل لسداد الضريبة تحدث نفس الاثر الذى تحدثه الاعفاءات الضريبة لفترات معينة فى مراحل الانتاج الأولى . غير أنه عند بدء سداد الائتمان يتضاعف الاثر الضريبى خلال فترة السداد ومن ثم فانه يجب على السلطات المالية تحديد تاريخ استحقاق الائتمان بحيث يتلائم مع الظروف الاقتصادية التى يخشى أن تسودها حالة من التضخم .

وإذا أرادت السلطات المالية استخدام الموازنة العامة للخروج من الحالة المعروفة بالركود التضخمى التى تناولنا بيانها فى الصفحات السابقة فانها تلوذ بمجموعة الضرائب التى تفرض على الدخول مثل ضريبة دخول المؤسسات او ضريبة

---

(١) Raymond P.Kent, Op-cit, Chapter 28, P.516.

(٢) William Miller, Op-cit, P.28.

المبيعات ، أو ضريبة كسب العمل . اذ يمكن ان تستخدم هذه الضرائب كنوع من القيود على الأجور مثلا . وذلك بفرض ان الاسعار ترتبط بالأجور ارتباطا وثيقا . أو بفرض هذه الضرائب على كل من الأجور والاسعار فى نفس الوقت . ويمكن تطبيق هذه الاجراءات اما جبريا أو اختياريا . فاذا ما أرادت شركة معينة ان تزيد الأجور المدفوعة لعامليها فلها مطلق الحرية فى ذلك بشرط ان تدفع ما يستحق عليها من ضرائب . ومن خلال عمل قوى السوق يمكن الحصول على النتائج المطلوبة . وذلك طالما ان الاتجاه يميل الى تفضيل القيود بهدف امتصاص الضغوط التضخمية التى تخلقها الأجور والاسعار . وبذلك تتجه معدلات التضخم ناحية الانخفاض مع خفض معدلات البطالة ايضا نتيجة اتاحة فرص التشغيل للمشروعات الخاصة[١].

ومن الرأى انه يجب استخدام كل من الضرائب والانفاق العام معا لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن خفض الانفاق العام . اذ يؤدى خفض او ترشيد الانفاق العام الى علاج حالة التضخم التى تسود البلاد . كما ان اللجوء الى سلاح الضرائب لتنشيط الاستثمار الخاص عن طريق منح الاعفاءات الضريبية او استخدام أسلوب الائتمان الضريبى لتشغيل الطاقات العاطلة والهبوط بمعدلات البطالة الى ادنى مستوياتها . ويقتضى ترشيد الانفاق العام ان تكون هناك خطة اولويات للبرامج سريعة العائد والمناسبة لاحتياجات الدولة .

وقد تقوم دولة ما بخفض الضرائب مع ثبات الانفاق العام بالموازنة العامة للخروج من الأزمة . فاذا قام الافراد بادخار مقدار الخفض الضريبى ولجأت الدولة الى الاقتراض من الجمهور لسداد العجز بالموازنة ، فان خفض الضرائب يتلاشى أثره فى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع . وطالما ان الانفاق العام ثابت تقريبا فان مشكلة البطالة تبقى كما هى دون حل . ولهذا فانه يجب الركون الى وسائل أخرى لسداد عجز الموازنة العامة بما يستوجب توثيق العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

---

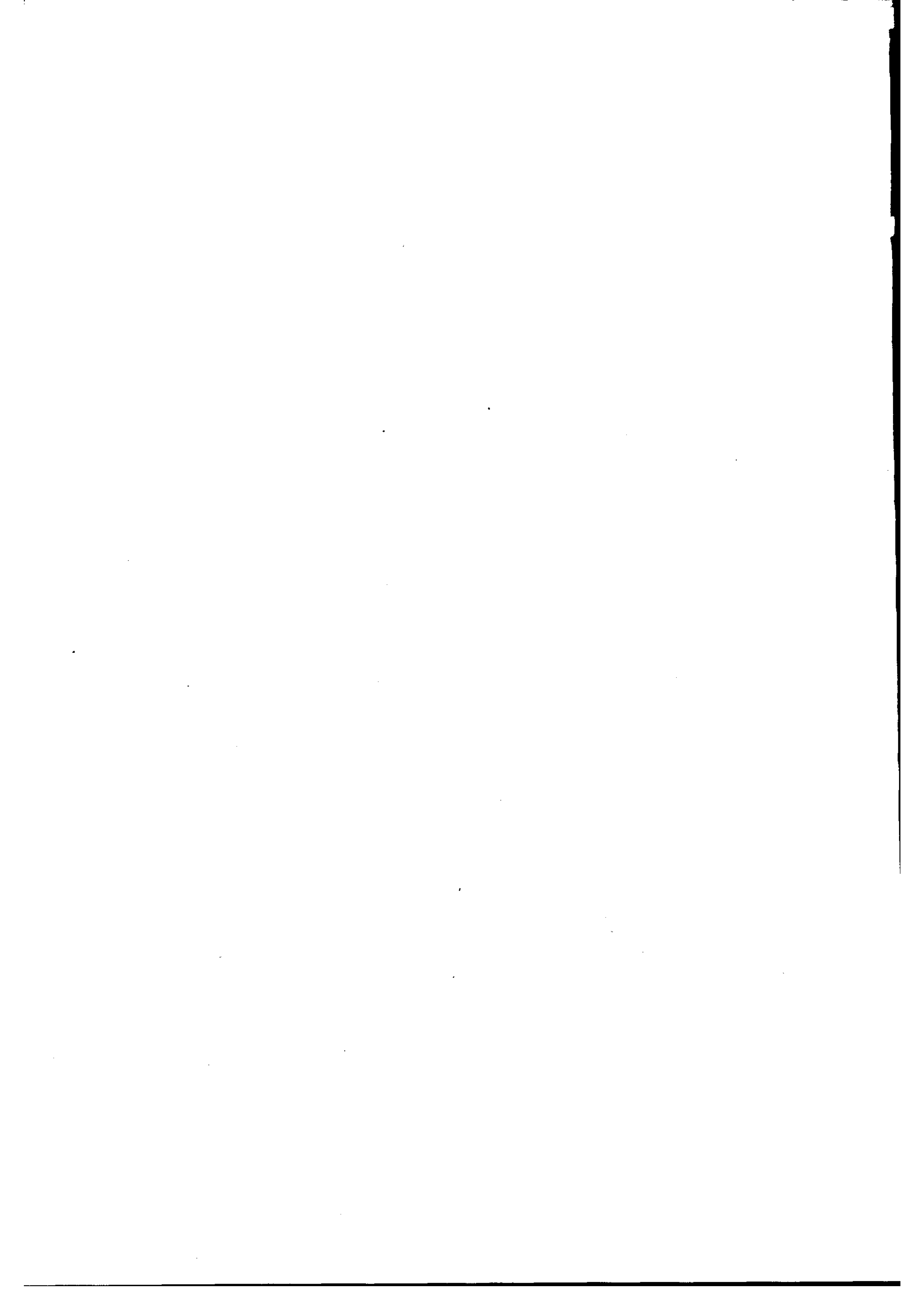
(١) Henry C. Wallich, Op-cit, PP. 47-48.

وفى حالات الحروب فانه عادة ما تلجأ السلطات المالية الى خفض النفقات العامة الى أدنى معدل ممكن مع زيادة الضرائب بالموازنة لتمويل نفقات الحرب بدلا من تمويلها بالعجز الذى تعتبر الحرب من أهم العوامل التى تدعو الدول الى الانزلاق الى هاويته[1]. أما حالات التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية فانها تتطلب زيادة الضرائب دون خفض الانفاق العام . الأمر الذى قد يؤدى الى اللجوء الى التمويل بالعجز . وفى هذه الحالة فانه يفضل اتباع بعض القيود على الأجور والأسعار والتجارة الخارجية وحماية الصناعة المحلية ، والا فان النتائج تصبح خطيرة[2]. كما يجب الحذر من تقدير مقدار العجز اللازم لتشغيل الموارد المعطلة دون ان يترتب على ذلك زيادة الضغوط التضخمية ، مثلما يتطلب الحذر فى التطبيق ووسيلة التمويل .

---

(١) John Landaure, Macroeconomics, John Wiley & Sons Inc., New York, 1968, Chapter 11, P.278.

(٢) Stephen Enke, Economics For Development, Prentice Hall, Inc., Englewood cliffs, N.J., 1963, Part IV, Chapter 28, PP. 528-530.



الفصل الثالث
العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة

مقدمة :

تناولنا فى الفصلين السابقين النظام النقدى العالمى ، وكيفية تحديد سعر الصرف . ثم بينا ماهية وأسس اعداد الموازنة العامة ودورها فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل فى فصل على حدة .

وسوف نحاول فى هذا الفصل بيان الآثار التى تحدثها تقلبات سعر الصرف على اعتمادات الموازنة العامة كاعتمادات الأجور والمرتبات ، والنفقات الجارية والتحويلات وأهمها دعم السلع الاساسية . وكذلك أثرها على اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية ، وأثرها على التحويلات الاستثمارية وغيرها .

ولما كانت الاعتمادات التى تدرج بالموازنة العامة لهذه البنود تتأثر الى حد معين بظروف التضخم ، وحركات المستوى العام للاسعار عالميا ومحليا ، فان ذلك يتطلب دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية ، وانعكاساتها على تكاليف الانتاج والخدمات .

وعلى الجانب الآخر للموازنة العامة ، وهو الجانب الخاص بالايرادات العامة للدولة تترك تقلبات وتغيرات سعر الصرف آثارا واضحة فتحدث تغيرات فى حصيلة حقوق التصدير . وتحدث تغيرات أخرى فى الضرائب و الرسوم الجمركية ، والضرائب والرسوم المفروضة على أرباح ونشاط الشركات والهيئات الهامة الاقتصادية والخدمية مثل قناة السويس وهيئة السياحة ونتيجة التأثير فى واردات وصادرات تلك الشركات والهيئات . كما تحدث تغيرات فى الايرادات الرأسمالية

كالقروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية ، والمحصل من أقساط القروض المستحقة على دول أجنبية .

وتتأثر النتيجة النهائية للموازنة العامة سواء أكانت عجزا أم فائضا بالتغيرات التى تحدث فى سعر الصرف على نحو ما سوف نرى فيما بعد .

ويلاحظ أن اثر تغيرات سياسة سعر الصرف على الموازنة العامة يبدو واضحا كلما كانت الدولة تتبع سياسة تحررية فى مجالات الاستيراد والتصدير ، وتحرير سعر صرف عملتها . وذلك بعكس الحال عما اذا كانت الدولة تمارس قيودا كمية أو نوعية على تجارتها الخارجية ، وعلى سعر صرف عملتها .

ونوضح فيا يلى كافة النقاط السابقة بالتفصيل :

المبحث الأول
أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية

تمهيد :

تظهر مختلف آثار تقلبات سعر الصرف بوضوح كلما كان تطبيقها يتم فى ظل اقتصاد مفتوح . والمقصود بالاقتصاد المفتوح ذلك الاقتصاد الذى يترك قدرا كبيرا من الحرية لقوى السوق كى تمارس تأثيراتها المتعددة على مختلف الجوانب الاقتصادية وعلى تخصيص الموارد ، وتوزيع الناتج القومى ، وهو أيضا الاقتصاد الذى يتيح قدرا كبيرا من حرية المعاملات التجارية مع كافة دول العالم الأخرى دون فرض أية رقابة على النقد أو حركات رأس المال .

وبالنسبة لسياسة سعر الصرف نجد أنها تمارس تأثيرات متباينة على الأسعار المحلية أو الضغوط التضخمية ، تختلف فى حالة رفع سعر الصرف عن قيمته الحقيقية عنها فى حالة تخفيض سعر الصرف عن قيمته الحقيقية . كما تختلف عنها فى حالة ثبات أسعار الصرف على نحو ما سوف نناقشه فيما يلى :

١ - حالة ثبات سعر الصرف :

وهى الحالة التى تقوم فيها الدولة بتحديد سعر معين لعملتها تجاه بقية العملات أو تجاه عملة عالمية قيادية كالدولار ، أو تجاه أصل احتياطى كالذهب أو حقوق السحب الخاصة على أسس واقعية دون زيادة أو نقص عن سعر التعادل أو السعر التوازنى على النحو السابق بيانه فى الفصل الأول .

ونظرا لميكانيكية التحويل ، أو انتقال القوى المؤثرة (Transmission Mechanism) التى تتميز بها اسعار الصرف الثابتة فى ظل اقتصاديات السوق فان التبادل الدولى ينتج عنه اما زيادة فى الاسعار المحلية والضغوط التضخمية أو هبوط الأسعار المحلية وذلك فى دول الاقتصاد الحر ، مثلما حدث عقب أزمة البترول عام ١٩٧٣ . اذ ارتفع متوسط معدلات التضخم من ٨٪ سنويا الى نحو ١٣٪ سنويا[١]. ويظهر هذا الأثر واضحا فى الدول التى لا تستطيع لسبب أو لآخر أن تقوم برفع سعر عملاتها لتفادى الآثار التضخمية للتبادل . كما حدث ذلك بالنسبة لكل من المانيا الغربية واليابان وسويسرا ، التى لجأت الى شراء الدولارات مقابل عملاتها ، للحيلولة دون زيادة قيمة عملاتها مقابل الدولار قبل عام ١٩٧٣ ، والتى وجدت ان مصلحتها دعم قيمة الدولار الذى تتم به معظم صادراتها الى الولايات المتحدة الامريكية المدنية لمعظم هذه الدول . وقد ترتب على ذلك زيادة المعروض النقدى والاحتياطيات ا لمصرفية لدى تلك الدول ، مما أدى الى خلق ضغوط تضخمية بها ، ما حدا بالكثير من الدول الى التخلى عن ثبات سعر الصرف ، واتباع اسلوب التعويم فى مواجهة الدولار فى بداية ا لسبعينات[٢]. غير أنه بعد تخفيض الدولار مرتين بمعدل ١٨,٥٪ عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٣ حدث العكس حيث هبطت الاحتياطيات النقدية لدى تلك الدول وتضاءلت حدة التضخم بها وساعد على ذلك استمرار تلك الدول فى اتباع سياسة التعويم .

---

(١) Norbert Kloten, Industrial Countries and The Third World: Trends and Reflections, Economics, Vol. B, 1976, PP. 7-20.

(٢) Lloyed B. Thomas, Op-cit, Chapter 24, P.580.

ويلاحظ أن الطبيعة التضخمية التى ينطوى عليها ثبات سعر الصرف تظهر آثارها بوضوح عندما تتحسن مستويات الدخول فى الدول الأجنبية ، ويزداد الطلب الأجنبى على المنتجات المحلية ، وفقا لدرجة مرونة الطلب الدخلية . ويؤدى ذلك الى زيادة كل من الانتاج القومى الحقيقى ، والأسعار المحلية سواء فى ظل التحركات التامة الرشيدة ، أو غير الرشيدة لرؤوس الأموال الأجنبية[(١)].

ويطلق على التضخم الناشىء عن التبادل التجارى بين الدول والناتج عن تدهور سعر الصرف اسم « التضخم المستورد » الذى يتسرب الى الاقتصاد المحلى كنتيجة لزيادة حجم المعاملات مع العالم الخارجى . وعادة ما لا تفلح السلطات الاقتصادية فى التغلب عليه باستخدام اجراءات تثبيت الاسعار المحلية[(٢)].

٢ - حالة رفع قيمة العملة :

وهى الحالة التى تقوم فيها الدولة بتحديد سعر صرف لعملتها تجاه بقية العملات يزيد عن السعر التوازنى الذى يعكس ظروف العرض أو الطلب العالمى وفقا لمركز ميزان مدفوعات الدولة . وكذلك عندما تقوم الدولة بتحديد سعر تعادل لعملتها بالذهب أو بوحدات حقوق السحب الخاصة يزيد عن السعر الفعلى لهذه العملة كما سبق بيان ذلك فى الفصل الأول . وغالبا ما تلجأ الدولة الى رفع قيمة عملتها بغية خفض أعباء مديونيتها ، أو لزيادة قيمة صادراتها . وبالتالى زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة . كما قد تلجأ الدولة الى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجارى ، أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية .

---

(١) Arthur Benanie, Foreign Prices & Income In A macromodel With two Domestic Sectors, International Economic Review, Oct. 1978, Vol. 19, No.3, P.622.

(٢) Josef Dobretsberger, Problems of International Monetary Reform, L'Egypte Contemporaine, Oct. 1966.

وقد يترتب على رفع قيمة العملة ازدياد حدة المضاربة على هذه العملة فى الأسواق المالية ، لارتفاع ربحيتها مما يزيد مما فى حوزة أفراد الدولة من عملات أجنبية[١]. ويؤدى ذلك الى زيادة المعروض النقدى المحلى ، ومن ثم ارتفاع الأسعار المحلية اذا لم يستجب الجهاز الانتاجى لتلك الزيادة . وهكذا نرى أن رفع قيمة العملة قد يترتب عليه ضغوطا تضخمية نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطيات أو العملات الأجنبية . غير أن هذا الأثر لا يحدث بصفة عاجلة ، بل بعد مرور فترة زمنية تتراوح بين عامين ونصف ، وأربعة أعوام ونصف ، كما اثبتت ذلك احدى الدراسات[٢]. وفى هذه الحالة نستطيع أن نرفض القول بأن رفع قيمة العملة أداة ، انكماشية ، كما يذهب الى ذلك الاقتصادى ميشيل موسى[٣]. أو ما قاله الاقتصادى كرومر من أن رفع قيمة العملة طريق الانكماش المؤكد[٤]. ونستطيع فى هذا الصدد أن نذكر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التى أدت فيها وسيلة رفع قيمة الدولار الى حدوث عجز رهيب فى ميزان المدفوعات عام ١٩٧٠ ، وما تلاه من ضغوط تضخمية ، أدت الى انهيار الدولار وزيادة حدة التضخم فى الولايات المتحدة[٥].

ومع ذلك فانه لا يتعين علينا ان نبالغ فى هذا الصدد ، لأن هذا لا يحدث الا بالنسبة للدول ذات العملات القوية أو الاحتياطية كالدولار أو الاسترلينى أو غيرها أما بالنسبة للغالبية العظمى من الدول فان الآثار الانكماشية لرفع قيمة العملة غالبا ما تبدو واضحة فى مجالات التجارة الخارجية والأسعار المحلية وفقا لحجم التعامل مع العالم الخارجى .

---

(١) William H.L.Day, Op-cit, P.162.

(٢) H.Robert Heller, International Reserves and World Wide Inflation, IMF staff Papers, March 1976, PP. 61-87.

(٣) Michael Mussa, the Exchange Rate, the Balance of Payments and Monetary and Fiscal Policy Under a Regime of Controlled Floating, Jacob A. Frenkel, Harry G. Johnson, Op-Cit, Chapter 3, P.56.

(٤) Geoffrey Crowther, Op-cit, chapter VIII, P.271.

(٥) Paul Einzig, the Destiny of the Dollar, Martin's Press, London, 1972, Chapter 7, P.54.

وقد يؤدى رفع قيمة العملة الى خفض الأسعار المحلية ، نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبى على صادرات الدولة ، وبالتالى زيادة المعروض المحلى من السلع بالداخل فتنخفض أسعارها . ويمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة ، مما يزيد من المعروض المحلى من السلع فتنخفض الأسعار .

وتفرض الاعتبارات السابقة استخدام سعر صرف مناسب وسياسة نقدية فعالة اذا ما أريد مكافحة الضغوط التضخمية فى دولة ما ، وهو ما تؤكده تجربة المانيا الاتحادية فى هذا الشأن . حيث لعب البنك المركزى الألمانى دورا مؤثرا فى الحفاظ على علاقات مناسبة بين المارك الألمانى والدولار الأمريكى وبقية العملات الأخرى خلال فترة التعويم منذ عام ١٩٧٣ . وذلك عن طريق التدخل فى سوق النقد الأجنبى وأسعار الفائدة للحد من المؤثرات الخارجية على الأسعار المحلية[١]. بل ان رفع قيمة العملة اليابانية كان عاملا هاما استغله رجال الصناعة فى خفض تكلفة انتاجهم ، نتيجة خفض تكلفة وارداتهم من المواد الخام والسلع الوسيطة ، فى الوقت الذى اتجهت فيه الأسعار المحلية الى الاستقرار ، ومن ثم انتفت الضغوط التضخمية وهو نفس ما حدث فى المانيا الغربية التى لم تتعد زيادة الاسعار فيها نسبة ٢,٥٪ عام ١٩٧٨[٢].

ويلاحظ أنه بالنسبة للدول التى تتبع طريقة صارمة فى تحديد ومراقبة أسعارها الداخلية فان رفع سعر الصرف يؤدى الى الفصل التام بين الأسعار المحددة داخليا ، والاسعار السائدة فى بقية الدول ، كما هو الحال بالنسبة لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تتبع سياسة سعرية موحدة ، وأسعار موحدة للسلع الزراعية ومع ذلك يؤدى رفع قيمة اى عملة لاية دولة من دول الجماعة الى عزل

---

(١) Jacques R.Artus, Exchange Rate Stability and Managed Floating, the Experience of the Federal Republic of Germany, IMF staff Papers, July 1976, P.329.

(٢) Federal Reserve Bulletin, No3, Vol. 65, March 1979, PP. 201-220.

الأسعار الداخلية عن أسعار بقية دول الجماعة[1]. وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه اذا قامت دولة من دول الجماعة برفع قيمة العملة ، فان ذلك يؤدى الى استقرار اسعار هذه الدولة وعدم السماح لتقلبات الأسعار فى دول الجماعة الأخرى بأن يمتد أثرها الى تلك الدولة .

٣ – حالة خفض قيمة العملة :

وهى الحالة العكسية لحالة رفع سعر الصرف السابق بيانها . وقد حظيت بكثير من الدراسات والأبحاث والمناقشات منذ بداية السبعينات بعد لجوء كثير من الدول الى اتباعها أو بعد أخذ الكثير من الدول بأسلوب تعويم عملاتها واتجاه قيم هذه العملات الى الانخفاض .

وبصفة عامة ، يتوقف أثر تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية على نوعية أو طبيعة السلع المستوردة ، ونسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى ، و كذلك على طريقة استجابة البنك المركزى فى الدولة لزيادة الطلب الكلى والطلب على الائتمان[2]. كما يتوقف الأثر الكلى للتخفيض على زيادة طلب الدول الأجنبية على سلع وخدمات الدولة وهى الزيادة المترتبة على قيام بعض أو كل الدول الأجنبية التى لها علاقات تجارية بالدولة برفع قيمة عملاتها[3]. ويمكن التعبير عن فعالية تخفيض العملة بالمعادلة الآتية :

$$\text{درجة الفعالية} = \frac{\text{مرونة المعروض المحلى}}{\text{مرونة المعروض المحلى} + \text{مرونة الطلب الأجنبى}}$$

---

(١) H.Vittas, Effects of Changes in EEC Currency Exchange Rates On Prices, Production and Trade of Agricultural Commodities in the Community, IMF staff Papers, Vol. XIX, No.2, July 1972, P.458.

(٢) Lloyed B. Thomas, Ir., Op-Cit, Chapter 24, P.580.

(٣) Fred Hirsch and Ilse Higgins, An Indication of Effective Exchange Rates, IMF staff Papers, Vol. XVII, No.3, Now. 1970, P.483.

وتتراوح نتيجة هذه المعادلة بين الصفر والواحد الصحيح . وهو ما يوضح توقف حدوث أثر التخفيض من عدمه على مدى استجابة كل من العرض والطلب الأجنبى لمقدار التخفيض الحادث فى قيمة العملة[(١)].

وتجدر الاشارة الى انه ليس من الضرورى ان يؤدى تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع اسعار الدولة ذات العملة المنخفضة . وذلك اذا كانت هذه الدولة من الدول التى لها وزن كبير فى السوق العالمى . بعكس الدول الصغرى التى تتجه اسعارها الى الارتفاع فى أعقاب التخفيض ، بدرجة تفوق درجة انخفاض الاسعار فى بقية الدول التى تتعامل معها .

ويوضح ما سبق ان أثر تقلبات سعر الصرف تنعكس على أسعار سلع فردية معينة تلعب دورا هاما فى تجارة الدولة الخارجية ، أو فى المكون الأجنبى لمنتجاتها المحلية . ومن ثم يظهر الأثر بوضوح على أسعار هذه السلع ، ولا يظهر أثره بالنسبة لاسعار الجملة فى الدولة ذات العملة المنخفضة[(٢)].

ويلاحظ أنه يمكن قياس أثر خفض سعر الصرف على الأسعار المحلية أو الضغوط التضخمية باستخدام المعادلة الآتية[(٣)]:

$$م = \frac{ع \ ف}{ص \ ن}$$

حيث :

م : تمثل متوسط معدل التضخم فى الأسعار المحلية والسلع الداخلة فى التجارة

---

(١) I.I.Polak and T.C. Chang, Effects of Exchange Depreciation On a Country's Export Price level, IMF staff Papers, Vol.1, No.1, Feb. 1950, PP. 65-70.

(٢) Jacob A. Frenkel, A Monetary Approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects and Empirical Evidence, Jacob A. Frenkel and Harry G. Johnson, Op-Cit, chapter1,P.3.

(٣) Carlos A.Rodriguz, A Stylized Model of the Devaluation-Inflation Spiral, IMF staff Papers, Vol. 25, No.1, March 1978, P.87.

ص ن : تمثل نسبة المعروض النقدى المحلى الى قيمة وحدة النقد الأجنبى بالعملة المحلية .

ع ف : تمثل معدل الانفاق الحكومى على شراء السلع الداخلة فى التجارة .

اذ تقفز أسعار السلع المحلية لأعلى فى أعقاب التخفيض محدثة مزيد من الزيادات السعرية فى عدة سلع . وهكذا تؤدى الى حدوث الضغوط التضخمية وعادة ما تبدأ الضغوط التضخمية بزيادة أسعار السلع الداخلة فى التجارة الدولية بالنسبة الى أسعار السلع غير الداخلة فى التجارة الدولية ، مما يؤدى الى زيادة انتاج السلع الأولى وخفض الكميات المطلوبة منها محليا . بينما ينخفض المعروض من السلع الأخيرة ويزداد الطلب عليها .

وقد أثبتت الدراسات ان نسبة زيادة الاسعار فى السنة التى يحدث فيها التخفيض والسنة التالية له تكون أكبر من نسبة خفض سعر الصرف . وهو ما يؤكد أن أسعار السلع غير الداخلة فى التجارة الدولية ، تنخفض فى السنتين الأولتين بسبب الرقابة الداخلية . ثم يستمر السعر النسبى فى الانخفاض تدريجيا فى أعقاب التخفيض ، وبعد فترة قدرها ١٢ سنة يرتفع بمعدل ٦٪ تقريبا عن ذى قبل[١].

ويلاحظ أنه فى حالة فرض الرقابة على النقد والواردات فان التخفيض لا يحدث أى تأثير على الأسعار المحلية ، حيث أنه يعكس فى هذه الحالة درجة عدم تساوى الأسعار والتكاليف التى تكون قد رسخت فى الاقتصاد المحلى[٢]. اذ أن أسعار السلع المستوردة تتحدد بواسطة الطلب والعرض الذى حددته السلطات .

---

(١) Kenneth W.Clements, Devaluation in an Empirical General Equilibrium Model, Jacob A. Frenkel, Harry G. Johnson, Op-cit, Chapter 11, P.201.

(٢) E.M.Bernstein, Strategic Factors in Balance of Payments Adjustment, IMF staff Papers, Vol. V, No.2, August 1956, PP. 165-169.

وتجدر الاشارة الى حالة ميزان مدفوعات الدولة التى تخفض قيمة عملتها من حيث التوازن أو عدمه ، وأثر ذلك على الأسعار المحلية . اذ أنه فى حالة توازن ميزان المدفوعات فان تخفيض قيمة العملة يؤدى الى تحقيق فائض فيه يعكس تراكما للاحتياطيات الأجنبية ، ويؤدى الى زيادة المعروض النقدى المحلى ، ومن ثم زيادة المستوى العام للاسعار وتوازن أسعار السلع المستوردة بالنسبة لاسعار السلع المنتجة محليا من خلال زيادة أسعار السلع المنتجة محليا . وذلك بعكس الحال عند وجود عجز فى ميزان المدفوعات . حيث ينحصر دور التخفيض فى محاولة تقليل العجز من خلال دفع الصادرات والحد من زيادة الواردات التى تصبح أكثر تكلفة عن ذى قبل . الا أن هذا لا يعنى اتجاه الاسعار الى الانخفاض بل مجرد الابطاء من معدل تزايدها .

ولعله من الصفات التى عرف بها التخفيض فى كتابات وأبحاث الكثيرين أن كلا من التخفيض والتضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار يدوران فى حلقة مفرغة . حيث يؤدى التخفيض الى التضخم ثم يؤدى التضخم بدوره الى مزيد من تخفيض قيمة العملة وهكذا[(١)].

ويتضح ذلك من خلال ما تحدثه زيادة الاسعار الناتجة عن التخفيض من قلة الدخل الحقيقى وما يترتب عليه من توقع حدوث تضخم فى المستقبل وزيادة الاعباء على الدخول المتوسطة . ومن ثم على الأسعار المحلية وهكذا[(٢)].

ولكن هل يمكن أن يؤدى تخفيض سعر الصرف الى حدوث ضغوط انكماشية او خفض فى المستوى العام للأسعار ؟.

من الرأى أن الاجابة على هذا السؤال قد تكون بالايجاب فى حالة ما اذا ترتب على تخفيض سعر الصرف عزوف المضاربين عن حيازة العملة والتخلص منها

(١) R.Artus and Andrew D.Crockett, Floating Exchange Rates, Some Policy Issues, Finance & Development, March 1979,P.29.

(٢) R.A.Allen and R.N.Brown, the Terms of Trade, Bank of England Quarterly Bulletin, Vol. 18, No.3, Sept. 1978, PP. 65-70.

بالبيع ، مما يؤدى الى خفض مقدار الاحتياطيات الاجنبية والنقود لدى الدولة . ومن ثم يقل المعروض النقدى المحلى عن القدر اللازم لتلبية احتياجات الطلب الفعال . فيحدث انكماش ، وتتجه الأسعار الى الانخفاض ومع ذلك فانه يجب التسليم بصحة هذا التحليل نظريا فقط . اذ أن الواقع ا لعملى يوضح انه غالبا ما لا تستجيب السلطات النقدية الى خفض المعروض النقدى عن القدر اللازم لتشغيل الموارد ، أو أحداث الطلب الفعال . ولهذا يرى الاقتصادى (دونوفان) أن النقود بصفة عامة تعتبر سلعة عادية ، أما النقود السائلة فتعتبر سلعة فاخرة[1]. ولا شك أن هذا يحد من فعالية استجابة المعروض النقدى لتغيرات سعر الصرف .

وإذا انتقلنا الى ميدان التطبيق العملى لمعرفة أثر تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية نجد أن الدراسات قد أوضحت ان خفضا قدره ١٠٪ فى سعر الصرف يؤدى الى زيادة أسعار الواردات بمعدلات تتراوح بين ٨٪ فى الدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية ، ٩٪ فى الدول الصناعية الكبرى[2]. ولقد أدى خفض سعر الصرف فى النرويج خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ الى زيادة المستوى العام للأسعار وازدياد حدة التضخم . كما حدث نفس الشيء فى فرنسا خلال الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٦ حيث شهد نوعا من دورة التخفيض /التضخم أدى الى فقدان الثقة فى الفرنك الفرنسى[3]. أما فى بيرو فلم يؤد تخفيض سعر الصرف عام ١٩٥٣ الى أية ضغوط تضخمية ، ولم يحدث أى تأثير على أسعار الجملة المحلية ، أو على نفقة

---

(١) Donal J.Donovan, Modeling the Demand for liquid Assets: An Application to Canda, IMF staff Papers, Vol. 25, No. 4, Dec. 1978, PP. 676-704.

(٢) I.Marcus Fleming, Exchange Depreciation, Financial Policy and the Domestic Price Level, IMF staff Papers, Vol. VI, No.2, April 1958, P. 301.

(٣) S.C.Tsiang, Fluctuating Exchange Rates in Countries With Relatively Stable Economics: Some European Experiences After World-War1, IMF staff Papers, European Experiences After World-War1, IMF staff Papers, Vol. VII, No.2, Oct. 1959, PP.250-270.

المعيشة وذلك لضآلة حجم الواردات[1]. أما بالنسبة للجنيه الاسترليني فقد لجأت بريطانيا الى تخفيض قيمته عندما ارادت ا لخروج من الكساد العالمي في الثلاثينات . وتبعها في ذلك العديد من الدول التي ارتبطت عملاتها بالجنيه الاسترليني كالمستعمرات البريطانية أو دول الكومنولث[2]. ولقد ترتب على تخفيض الجنيه الاسترليني عام ١٩٦٧ ارتفاع الاسعار المحلية لسلع الاستهلاك بنحو ٥,٦٪ خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٦٩ وبنحو ٥٪ في نهاية عام ١٩٧١[3]. وعندما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى تخفيض سعر الصرف عام ١٩٧٣ أعقب ذلك آثارا متباينة بالنسبة لمختلف السلع . ففي الوقت الذي ارتفع فيه الرقم القياسي لأسعار الجملة بنحو ٨٪ عام ١٩٧٤ نجد أن أسعار الأسمدة الكيماوية الزراعية قد ارتفعت بنسبة ٤٧,٨٪ ، وارتفعت أسعار الوقود بنحو ٣٣,٦٪ ومعدات البناء بنحو ٢١,٦٪ . بينما انخفضت أسعار الأخشاب بنحو ٧٪ ، وأسعار الحبوب بنحو ١٣,٢٪ ، والدهون والزيوت بنحو ٢٥٪[4] ويرجع ذلك الى عدم ارتباط انشطة الأعمال بتغيرات سعر الصرف من ناحية ، والى نشاط المنشآت المتعددة الجنسية وضخامة ما لديها من عملات أجنبية مختلفة . وقد ادى تخفيض الدولار عام ١٩٧٧ ، عام ١٩٧٨ الى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية الأمريكية بنحو ١٪ في نهاية ١٩٧٨ . ويقدر أنه في حالة ما إذا استمر التخفيض ان ترتفع الأسعار بنحو ٢,٢٥٪ – ٢,٧٥٪ عن السعر السائد وقتئذ ، وبافتراض مساهمة زيادة اسعار البترول عالميا في زيادة الأسعار المحلية[5]. ورغم استمرار معدلات التضخم في

---

(١) S.C.Tsiang, An Experiment With A Flexible Exchange Rate System: the Case of Peru, 1950-1954, IMF staff Papers, Vol. V, No.3, Feb. 1957, PP.449-476.

(٢) Paul Einzig, Atextbook On Foreign Exchange, Macmillan, New York, 1966, Chapter 19,P.207.

(٣) Jacques R.Artus, the 1967 Devaluation of the Pound Sterling, IMF staff Papers, Nov. 1975, PP.595-640.

(٤) Allan C.Shapiro, Op-cit, PP.23-24.

(٥) Peter Hooper and Barbara R. Lowrey, Impact of the Dollar Depreciation On the M.S.Price Level: An Analytical Survey of Empirical Estmates, Federal Reserve Bulletin, Vol.65, No.4, April 1979, PP. 305-306.

الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ فى أعقاب تنفيذ برنامج الدعم المالى فى نوفمبر ١٩٧٨ ، إلا أنها تعتبر من أقل المعدلات التى سادت فى دول ، أوروبا الصناعية وقتئذ[١]. أما فى البرازيل فقد لجأت الى تخفيض قيمة عملتها ٩ مرات خلال السبعة شهور الأولى من عام ١٩٧٩ بنسب بلغت فى مجموعها ٢٤,٨٪ صاحبها تضخم يقدر بنحو ٣٠٪ . وقد أعلنت الحكومة عزمها على تنفيذ برنامج لتحقيق توازن سعر صرفها يتم بموجبه تخفيض سعر الصرف بمعدل يساوى فى مجموعه معدل التضخم المحلى مخصوما منه معدل التضخم الخارجى بالاضافة الى توازن قدره ٤,٥٪ سنويا حتى منتصف عام ١٩٨٣[٢].

٤ - حالة تعويم سعر الصرف :

والمقصود بتعويم بسعر الصرف هو عدم لجوء الدولة الى تحديد سعر معين لعملتها مقابل بقية العملات ، أو مقابل الذهب أو أيا من الأصول الاحتياطية الدولية كحقوق السحب الخاصة . بل تترك الأمر لقوى السوق الحرة لتتولى تحديد سعر العملة وفقا لطبيعة الطلب العالمى عليها ، وظروف المعروض منها عالميا ، ومركز الدولة فى التجارة العالمية ومركز ميزان مدفوعات الدولة ... الخ . وبناء على ذلك يحدث تعاقب من ارتفاع وانخفاض لقيمة العملة عن سعر التعادل اذا ما كان التعويم دون تدخل من السلطات . أما اذا ما تدخلت الدولة فى تحديد السعر المعوم فيسمى حينئذ بالتعويم المدار (Managed Floating) أو التعويم غير النظيف (Dirty Floating) على حد تعبير الاقتصادى (سكيلر) وهو ما يعبر عن مدى استنكاره لتدخل الدولة فى تعويم العملة[٣] .

ولقد اتضح منذ بداية السبعينات ان تعويم سعر الصرف يمكن ان يجنب الدول الكثير من الأزمات العالمية ، وأهمها التضخم المستورد ، وأن هذه السياسة تفضل

(١) Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1979, P.1.

(٢) Trends and Perspective of the Brazilian Economy, Banco Lar chase, No.23, Second auarter, 1979, PP.1-4.

(٣) Paul Einzig, Op-cit, chapter 15, P.121.

سياسات خفض أو رفع قيمة العملة ، وتجربة المانيا الغربية توضح ذلك . اذ جعلت المارك الألمانى بمنأى عن المخاطر التى أحدثها خفض الدولار الأمريكى[1]. كما تبين أن انتشار التضخم بين الدول الصناعية الرئيسية خلال فترة تعويم عملاتها كان على نطاق أكبر منه خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ بمعامل يقرب من أربعة أمثال ما كان عليه قبل فترة التعويم[2].

ويرى الاقتصادى (هامبر مير) أن أسلوب التعويم يؤدى الى شيوع الكساد فى الدول ذات العملات القوية ، والى شيوع التضخم فى الدول ذات العملات الضعيفة[3]. وعلى نفس الطريق ينصح الاقتصادى (آرثر لويس) الدول النامية بعدم اللجوء الى تعويم عملاتها ، نظرا لاعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة فى تجارتها الخارجية ، وعلى مراكز المال العالمية للحصول على احتياجاتها من السيولة اللازمة[4].

ومن الرأى أن كافة هذه الآراء حول تعويم سر الصرف والتخوف من الأخذ به فى الدول ا لنامية يرجع الى ما نتج عن التعويم من خفض قيم العملات المعومة وما ترتب عليها من ارتفاع فى المستوى العام للأسعار على النحو الذى ناقشناه آنفا . الا أن هذا التعويم يمكن ان يؤدى الى رفع قيمة العملة بالنسبة للدول ذات المكانة الاقتصادية المرموقة ، وذات العملات القوية ، ولا يشترط بالضرورة ان يؤدى ذلك الى حدوث كساد بها نتيجة لهذا الارتفاع فى قيمة عملاتها ، وهو ما سبق ان ناقشناه أيضا . وعلى أية حال فقد برهنت الدراسات على أنه لنجاح سياسة تعويم

---

(١) Jacques R.Artus, Exchange Rate Stability and Managed Floating: The Experience of the Federal Republic of Germany, IMF staff Papers, Vol. XXIII, No.2, July 1976, PP.312-332.

(٢) Morris Goldstein and John H-Young, Exchange Rate Policy: Some Current Issues, Finance & Development, March 1979, P.8.

(٣) Walter O.Hambermeier, the SDR As An Internationail Unit, Finance & Development, March 1979, P.12.

(٤) Arthur Lewis, the Less Developed Countries and Stable Exchange Rates, third World Quarterly Groom Helm, London, Vol.1, No.1,Jan. 1979, PP.18-29.

سعر الصرف واتقاء ما يمكن ان ينتج عنه من مخاطر يجب اتباع عدة اجراءات اهمها[1]:

أ - تدخل الحكومات لمنع الظروف السوقية السيئة التى قد ينقلها التعويم الى الاقتصاد المحلى .

ب - اتباع سياسة نقدية ومالية معتدلة .

جـ - انفصال المصالح القومية لمختلف الدول .

د - الحذر والحيطة عند تطبيق السياسات اللازمة لتحقيق التوازن فى أسواق الصرف سواء فى الأجل القصير ، أو فى الأجل الطويل .

وما يزال صندوق النقد الدولى بصدد بحث أنسب الطرق التى يمكن أن تجعل من نظام التعويم نظاما نقديا عالميا ، سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة وبما يجنب العالم أخطار البطالة أو التضخم ، وبما يكفل اعادة التوازن الى موازين المدفوعات[2].

---

(١) R.Artus and Andrew D.Gockett, Op-cit, P.30.

(٢) James Meade, the Meaning of Internal Balance, the Economic Journal, Vol.88, Sept. 1978, PP.434-435.

المبحث الثانى
أثر سعر الصرف على الموازنة الجارية

مقدمة :

نبحث فيما يلى أثر تغير سعر الصرف على الموازنة الجارية . وهى الموازنة التى تضم كافة النفقات الجارية كالأجور والمستلزمات السلعية والتحويلات الجارية فى أحد جانبيها ، وتضم كذلك كافة الايرادات الجارية كالايرادات السيادية للدولة والايرادات التحويلية الجارية فى الجانب الآخر . وبناء على هذا فان مسار البحث فى هذا المبحث سيكون على النحو التالى :

- أثر سعر الصرف على النفقات الجارية .
- أثر سعر الصرف على الايرادات الجارية .

أولا : أثر سعر الصرف على النفقات الجارية :

نقوم فى هذا البند بدراسة أثر سعر الصرف على كل بند من بنود النفقات الجارية على النحو التالى :

- أثر سعر الصرف على الأجور .
- أثر سعر الصرف على النفقات الجارية الأخرى .
- أثر سعر الصرف على التحويلات الجارية .

١ - أثر سعر الصرف على الأجور :

تمارس سياسة سعر الصرف تأثيراتها على الأجور المحلية من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار فى الدولة وما يتبعه من تغيرات فى مستويات الأجور .

وتعتبر الأجور من أهم بنود النفقات الجارية فى الموازنة العامة ، خاصة فى الدول التى يكبر فيها حجم القطاع العام . وتوجد علاقة وثيقة بين تغير الأسعار المحلية ، وتغير الأجور التى تستجيب بالزيادة ، وتحت ضغط النقابات المختلفة ، وانخفاض الدخول الحقيقية للعاملين فى فترات التضخم . الا أنها لا تستجيب بالانخفاض فى حالات الكساد ، وان كان من الممكن تجميدها عند آخر معدلاتها كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس نيكسون .

ويختلف أثر سعر الصرف على الأجور باختلاف سياسة الصرف المتبعة فى الدولة ، فهو فى حالة ثبات سعر الصرف يختلف عنه فى حالات رفع أو خفض أو تعويم سعر الصرف . وبيان ذلك كالآتى :

أ - حالة ثبات سعر الصرف :

كما سبقت الاشارة فى المبحث السابق تتجه الأسعار المحلية الى الارتفاع كلما تزايدت درجة اعتماد ا لدولة على العالم الخارجى فى استيراد ما تحتاج اليه من سلع وخدمات . ويؤدى هذا الى حدوث التشغيل للموارد العاطلة فى الدولة ، وتزايد الانتاج والدخل القومى ، ويرتفع مستوى المعيشة بوجه عام ، كما تتجه الأجور نحو الأرتفاع . أما اذا كانت الدولة لا تعتمد كثيرا على دول العالم الخارجى فى الحصول على متطلباتها للتنمية والغذاء ، فان الأسعار والأجور تتسمان بالاستقرار .

ب - حالة رفع قيمة العملة :

نظرا لما يترتب على هذه الحالة من اتجاهات انكماشية واتجاه الاسعار نحو الانخفاض فى معظم الأحوال على النحو السابق مناقشته فى المبحث السابق ، فان الأجور تتجه - نظريا - نحو الانخفاض . أما الواقع العملى فيشير الى أنه غالبا ما يتم تجميد الأجور خصوصا فى المنشآت الحكومية . أما فى المنشآت الخاصة فمن الممكن ان يحدث خفض لعدد العاملين غير المؤهلين . وهو ما يعنى تعرضهم للبطالة .

ويتوقف أثر رفع سعر الصرف على الأجور على درجة درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجى فى الحصول على احتياجاتها ، أو وزنها النسبى فى التجارة الخارجية . ويتضح ذلك من المعادلة التالية[1]:

$$\frac{\text{ج ب}}{\text{ج أ}} = \frac{\text{ن ع أ}}{\text{ن ع ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{س أ}}$$

حيث :

س ب : تمثل المستوى العام للأسعار فى الدولة ب
س أ : تمثل المستوى العام للأسعار فى الدولة أ
ن ع أ : تمثل انتاجية العمل فى الدولة أ
ن ع ب : تمثل انتاجية العمل فى الدولة ب
ج ب : تمثل مستوى الأجور فى الدولة ب
ج أ : تمثل مستوى الأجور فى الدولة أ

توضح المعادلة ان تغيرات المستوى العام للأسعار فى الدول التى تعتمد اقتصادياتها على التبادل التجارى تتناسب تناسبا طرديا مع تغيرات كل من مستويات الأجور وانتاجية العمل فى هذه الدول . وذلك يعنى الارتباط الوثيق بين الأجور والأسعار بمعنى أن كل زيادة أو نقص فى المستوى العام للأسعار يؤدى الى زيادة أو نقص مستوى الأجور بين الدول التى لها علاقات تجارية مع بعضها البعض .

ج - حالة تخفيض سعر الصرف :

وهى الحالة المقترنة غالبا بحدوث اتجاهات تضخمية أو ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ومزيد من العمالة . ومن ثم اتجاه الاجور الى الارتفاع بشكل ملحوظ .

(١) Lawrence H.Officer, Op-cit, P.50.

وتوضح المعادلة التالية الاثر المترتب على الأجور المحلية فى حالة ارتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة تخفيض قيمة العملة . وعندما تكون الأجور بندا هاما فى تكلفة المعيشة[1].

$$\Delta ج = \Delta س = \frac{د_1}{1 - د_2} \Delta ع و$$

حيث :

ج : تمثل مستوى الأجور .

س : تمثل المستوى العام للأسعار فى الدولة (كما تمثله نفقة المعيشة) .

ع و : تمثل أسعار الواردات .

$د_1$: تمثل نسبة الواردات الى الدخل القومى .

$د_2$: تمثل نسبة الأجور الى الدخل القومى .

يتضح من المعادلة ان تغير مستوى الأجور يتساوى مع تغير المستوى العام للأسعار فى الدولة التى خفضت عملتها . وأن هذا التغير يساوى التغير فى أسعار الواردات مضروبا فى ناتج العلاقة بين نسبة كل من الواردات والأجور الى الدخل القومى فى الدولة . وتكون هذه العلاقة صحيحة كلما كانت هناك علاقة وثيقة بين معدلات الأجور ونفقة المعيشة .

وفى مجال التطبيق العملى ، نجد أن تخفيض الفرنك الفرنسى عام ١٩٣٧ قد أدى الى رفع تكلفة العمل فى الصناعة الفرنسية بنحو ٥٨٪ كنتيجة لزيادة الأجور النقدية وارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة بنحو ٦٣٪ [2]. ولقد أدى تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى عام ١٩٦٧ الى ارتفاع معدلات الأجور فى بريطانيا بنحو ٦,٨٪ عام ٦٨/١٩٦٩ ، وبمعدل يقرب من ٥٪ عام ١٩٧١[3] ومع ذلك تبدو استجابة

---

(١) J.J.Polak and T.C. Chang, Op-cit, PP.50-59.

(٢) J.J.Polak and T.C.Chang, Ibid, PP. 65-70.

(٣) Jacques R.Artus, Op-cit, PP. 595-640.

الأجور لتخفيض سعر الصرف أكثر بطءً من استجابة الاسعار وظروف الانتاج له . اذ أن استجابة الأجور تعتمد على مدى سرعة تأثر أسعار السلع الاستهلاكية بأسعار السلع المستوردة من الخارج(١) .

د - حالة تعويم سعر الصرف :

أوضحت الدراسات التى أجريت عن اثر التعويم على الأجور المحلية ان معامل الأرتباط بين تغير سعر الصرف ، وتغير الأجور قدره ٠,٤٠ وهو ما يعنى ضعف التأثير ، لعدم دلالة العلاقة الاحصائية . كما ثبت أن مدى تغيرات سعر الصرف والأجور يزيد عن مدى تغيرات الأسعار المحلية و التى يتسع مدى تغيرها عن مدى تغيرات المعروض النقدى(٢) .

وفى دول أوروبا الصناعية أدت سياسة التعويم الى استجابات واضحة فى الأجور منذ عام ١٩٧٦ حيث أدى رفع الأسعار فى أكثر من نصف هذه الدول الى زيادة معدلات الأجور بنسب معينة . بينما تضمنت عقود العمل فى كل من الولايات المتحدة وكندا نسبا اضافية من الأجور مقابل زيادة نفقة المعيشة(٣) . واستمرت معدلات الأجور فى الارتفاع فى الولايات المتحدة بمعدلات تزيد على ٨,٥٪ سنويا فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩(٤) . مع استمرار نظام تعويم الدولار .

وتجدر الاشارة الى أن قيمة الأجور التى تدرج بالموازنة العامة تعتبر جزءا من اجمالى الأجور فى الدولة . ويعظم اجمالى اجور الموازنة العامة أو يقل تبعا لمدى تدخل الحكومة فى ادارة النشاط الاقتصادى فى المجتمع . ففى الدول التى تضطلع الحكومات فيها بدور كبير فى ادارة النشاط الاقتصادى وملكية القطاع العام تشكل قيمة الأجور بالموازنة العامة نسبة كبيرة من اجمالى الأجور فى المجتمع .

---

(٣) Annual Report 1978, IMF, Washington D.C., PP.38-92.

(٢) Jacob A.Frenkel, Op-cit, chapter 1, P.21.

(٣) Annual Report 1977, IMF, Washington D.C., P.35.

(٤) Federal Reserve Bulletin, Washington D.C., Oct. 1978, P.792 & Nov. 1979, P.906.

وذلك بعكس الدول التى يستحوذ القطاع الخاص فيها على ملكية وادارة معظم المنشآت أو الأنشطة الاقتصادية . وبناء على ذلك يبدو أثر تغير سعر الصرف واضحا على الأجور بالموازنة العامة فى الحالة الأولى عنه فى الحالة الثانية .

٢ - أثر سعر الصرف على النفقات الجارية الأخرى :

يقصد بالنفقات العامة الجارية الأخرى كافة المبالغ التى تنفقها الحكومة على شراء المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية والمشتريات بغرض البيع المحلية والخارجية .

ويختلف أثر تغير سعر الصرف على هذه البنود تبعا لسياسة سعر الصرف المتبعة . فالأثر فى حالة ثبات سعر الصرف يختلف عنه فى حالات الرفع أو الخفض أو التعويم لقيمة العملة . و هو ما نتناوله بالشرح فيما يلى :

أ - حالة ثبات سعر الصرف :

عندما تتبع الدولة هذه السياسة مع زيادة اعتمادها على التجارة العالمية نجد أن احتمالات استيراد التضخم تكون كبيرة ، كما سبق الاشارة الى ذلك . وتتجه اسعار الواردات من مستلزمات الانتاج من مواد خام وقطع غيار وآلات وغيرها . وكذلك مستلزمات اداء الخدمات خاصة تكاليف التعاون الخارجى ، والبرامج التدريبية بالخارج وغيرها نحو الارتفاع . ويحدث نفس الأمر بالنسبة للمشتريات بغرض البيع التى يتم استيرادها من الخارج بغرض بيعها محليا أو خارجيا . أما بقية بنود الانفاق على المستلزمات السلعية أو الخدمية أو المشتريات ا لمحلية فتتأثر بطريقة غير مباشرة ، وبعد مرور فترة زمنية يحدث خلالها تأثير ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة على المستلزمات المحلية . ومن ثم فهى أقل خضوعا لتأثير سعر الصرف من السلع أو المستلزمات السلعية والخدمية والمشتريات المستوردة[١].

---

(١) Lawrence H.Officer, Op-cit, PP. 55-60.

أما فى حالة ما اذا ترتب على التبادل مع العالم الخارجى فى ظل سعر الصرف الثابت استيراد آثار انكماشية ، فان النتائج تكون على عكس ما سبق بيانه تماما ، اذ أنه غالبا ما يوجد صراع سياسات ونتائج بين الدول المتبادلة عندما تريد احدى الدول احداث توسع وتريد بعض الدول الأخرى احداث انكماش لديها[(١)]. وعلى أية حال فان اثر التبادل التجارى على اسعار او تكاليف المنتجات المحلية فى ظل ثبات سعر الصرف يتوقف اساسا على مرونة الطلب السعرية على الواردات وكيفية انفاق متحصلات الدولة . أو كيفية توجيه ما لديها من مدخرات[(٢)]: هل توجه لاستيراد سلع استثمارية لازمة للتنمية أم سلع كمالية استهلاكية ؟. أم يتم تقديم تلك المدخرات كقروض لدول أخرى ؟. وعادة ما تؤدى زيادة الانفاق العام – فى ظل ثبات سعر الصرف – الى زيادة الناتج المحلى والدخل والعمالة بدرجة قد تؤدى الى اختلال ميزان المدفوعات . إلا أن هذه الزيادة تقل كثيرا عن الزيادة الحادثة فى حالة تعويم سعر الصرف . وغالبا ما تؤدى الى خفض قيمة العملة واعادة التوازن الجزئى الى ميزان الدولة التجارى[(٣)].

ومن الرأى ان الحقيقة السابقة يمكن استخدامها للرد على اولئك الذين يعتقدون ان السياسة النقدية لا تصلح الا لعلاج مشاكل التوازن الخارجى فقط ، وأن السياسة المالية تصلح فقط لعلاج مشاكل عدم الاستقرار الداخلى[(٤)]. بل يكون من الأجدى استخدام كلتا السياستين معا بنسب متفاوتة لتحقيق كل من الاستقرار الداخلى والخارجى . اذ أن سعر الصرف وهو اداة من أدوات السياسة النقدية يحدث أثارا هامة على الانفاق العام بالموازنة العامة وهو من أسلحة السياسة المالية ويؤثر بدوره على الدخل والناتج المحلى والعمالة وعلى ميزان المدفوعات فى

(١) Michael Mussa, Op-cit, P.56.

(٢) Leslic Lipschitz, Exchange Rate Policies For Developing Countries: Some Simple Arguments for Intervention, IMF staff Papers, Vol. 25, No.4, Des. 1978, PP. 660-670.

(٣) Marcus A. Fleming, Op-cit, PP.370-373.

(٤) Robert A. Mundell, the Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy For Internal and External stability, IMF staff Papers, Vol. IX, No. 1,March 1962, PP. 76-79.

النهاية . الأمر الذى يوجب الحذر والتحوط عند استخدام اى من السياستين المالية أو النقدية .

ب – حالة رفع سعر الصرف :

عندما تتبع دولة ما هذه السياسة وتتجه قيمة وارداتها نحو الانخفاض مع اتجاه كميات الواردات نحو التزايد وفقا لمرونة الطلب المحلى عليها وما يترتب على ذلك من اتجاه الاسعار المحلية الى الانخفاض ، تتجه بالتالى النفقات العامة الجارية الى الانخفاض وتقل الاعباء على الموازنة العامة . ومن الممكن ان يؤدى توسع الدولة فى الاستيراد بغرض التنمية الى أن يتحسن الجهاز الانتاجى فيزيد المعروض السلعى ، وتتجه أسعاره نحو الانخفاض فتقل قيمة المشتريات الحكومية ، وتقل اعباؤها على الموازنة العامة بالتالى نتيجة اللجوء إلى إحلال المنتجات المحلية محل الواردات .

ويمكن ألا يقل سعر السلع المحلية عن سعر الاستيراد فيتعذر اتباع سياسة الاحلال محل الواردات كما حدث فى دول الجماعة الاقتصادية بالأوروبية فى أوائل السبعينات[1]. وفى هذه الحالة يكون العبء على الموازنة العامة أكبر منه فى حالة ما اذا اتجهت الاسعار المحلية للسلع المنتجة نحو الانخفاض .

وللتغلب على الوضع السابق ينصح بعض الاقتصاديين أن تقوم السلطات بتحديد أسعار منخفضة لشراء حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية فيضطر التجار الى رفع أسعار سلعهم فى السوق العالمى ، فتقل مبيعاتهم فيه بنسبة أقل من نسبة رفع الأسعار . وتكون النتيجة النهائية زيادة حصيلة التصدير . وذلك بالنسبة للسلع التى يتسم الطلب العالمى عليها بضعف المرونة[2] . وينعكس أثر ذلك كله على الانفاق العام بالموازنة العامة اذ ترتفع تكاليف شراء الحكومة لمستلزمات الانتاج والخدمات . وترتفع تكاليف أداء الاعمال المختلفة والاستثمارات الحكومية فى الهياكل الرئيسية أو البنية الأساسية فى المجتمع وغيرها .

---

(١) H.Vittas, Op-cit, P.449.

(٢) محمد زكى شافعي ، نظام تعدد أسعار الصرف ، وأثره في التجارة الخارجية ــ معهد الدراسات المصرفية ــ العام الدراسي الخامس ــ ١٩٥٩ ــ ص ١٦ .

جـ - حالة تخفيض سعر الصرف :

فى حالة اتباع دولة ما لهذه السياسة مع زيادة اعتمادها على العالم الخارجى فانها تعتبر أداة تضخمية ، حيث تكون الواردات أكثر تكلفة على عكس الصادرات ومن ثم ترتفع تكاليف المواد الخام ، والسلع الوسيطة ، والمشتريات المستوردة ، كما يتجه المستوى العام للأسعار فى الدولة الى الارتفاع والذى يتوقف بدوره على نسبة المكون الأجنبى فى المنتجات المحلية والذى يعكس عنصر تضخم التكلفة عندما تتجه أسعار الواردات الى الارتفاع(١).

ويرى الاقتصادى (ولفن) أن التخفيض يؤدى إلى مزيد من التخفيض ، وإلى تبديد الموارد المالية نتيجة تنبؤات المضاربين بحدوث تتابع تخفيض قيمة العملة ، على النحو الذى حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٣(٢). وترتب على ذلك تصدير الولايات المتحدة للتضخم الى بقية دول العالم . وقد ألقى ذلك أعباء على موازين مدفوعاتها نظرا لكون الدولار عملة رئيسية فى التبادل الدولى . وعلى سبيل المثال قدرت خسائر دول الأوبك نتيجة انخفاض قيمة الدولار بنسبة ٤٠٪ تقريبا بنحو ١٥ مليار دولار تتقاسمها الدول المستهلكة للنفط كل بحسب نسبة استيرادها من البترول الخام(٣). ولا شك أن هذا يعنى زيادة ما تتكبده الدول المستهلكة من نفقات جارية فى الموازنة العامة نتيجة اضطراد ارتفاع اسعار البترول المستورد .

ولقد أثبتت الدراسات ان تخفيض سعر الصرف بنسبة ١٠٪ يترتب عليه زيادة الانفاق المحلى بنسب تتراوح بين ٣,٧٪ بالنسبة للدول الصناعية الكبرى ، ٧,٧٪ بالنسبة للدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية(٤). وذلك يعنى أيضا زيادة

---

(١) Gerard Belanger, An Indication of Effective Exchange Rates for Primary Producing Countries, IMF staff Papers, March 1976, PP. 130-133.

(٢) Murray Wolfson, A textbook of Economics, Methuen & Co., Ltd, Britain, 1978 Part 3, chapter 14,P.401.

(٣) همام الشماع ــ ملاحظات حول أزمة النظام الرأسمالي ــ مجلة الاقتصادي العربي ــ اتحاد الاقتصاديين العرب ــ بغداد ــ تشرين أول ١٩٧٨ ــ ص ٤٦ ــ ٦٣ .

(٤) J.Marcus Fleming, Op-cit, P.318.

النفقات العامة الجارية بالموازنة العامة تبعا لدرجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وادارة المنشآت واستخدام الموازنة العامة فى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية .

ويلاحظ أنه فى حالة ارتفاع الاسعار نتيجة تخفيض سعر الصرف فان القيمة الحقيقية للنفقات المحلية تتجه نحو الانخفاض ، بينما تظل القيمة الحقيقية للنفقات على المستلزمات الأجنبية المستوردة عند مستواها قبل حدوث التخفيض[1]. وذلك بعكس القيمة الأسمية التى تتجه نحو الارتفاع . وهو ما قد يدعو الى ترشيد الانفاق الحكومى ، أو يشير الى عدم كفاءة اداء الحكومة لوظائفها .

وعلى أية حال فقد أجريت بعض الدراسات تبين منها ان استجابة حجم الواردات لتغير قدره ١٠٪ فى سعر الصرف فى ١٤ دولة صناعية تتراوح ما بين ١٪ ، ٦٪ خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٨ . بينما تراوحت تغيرات حجم الصادرات بين ٧٪ فى اليابان وفرنسا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ٣ الى ٤٪ فى بقية الدول الصناعية ، بافتراض ضآلة المرونة السعرية لعرض أو طلب الصادرات خلال نفس الفترة[2]. وبناء على ذلك يؤدى خفض سعر الصرف الى زيادة قيمة الصادرات أكثر مما يؤدى الى الحد من الواردات . وهو ما يشكل قيدا على خفض الانفاق على استيراد المستلزمات الجارية عن طريق الموازنة العامة ، وان أمكن تعويضه من خلال زيادة ايرادات الموازنة العامة الناتجة عن التوسع فى التصدير .

وقد تقوم الدول بتعويض أثر زيادة قيمة الواردات عن طريق التوسع فى التمويل بالعجز للوفاء بمتطلبات الانفاق العام على المواد المستوردة بالموازنة العامة . ويؤدى ذلك الى زيادة حدة التضخم وارتفاع أسعار المستلزمات المحلية بدرجة أكبر من

---

(١) Rudiger Dornbusch, Currency Depreciation, Hoarding and Relative Prices, Journal of Political Economy, Vol. 81, No.4, July/August 1973, PP.893-915.

(٢) Morris Goldstein and John H.Young, Op-Cit, P.9.

ذى قبل وزيادة أعباء الموازنة العامة . الا أن الواقع العملى يوضح ان الحكومات تلجأ الى هذه الوسيلة فى أوقات الكساد فقط . كما حدث فى الولايات المتحدة عام ٦٠/١٩٦١ وكما حدث فى المانيا الغربية فى نفس الفترة[١]. وتشير الدراسات التى أجريت على الاقتصاد اليابانى قبل الحرب ان اليابان لم تلجأ الى زيادة المكون أو الجزء المحلى فى اجمالى المعروض النقدى الا عندما تزيد احتياطياتها النقدية الأجنبية . كما كانت تقوم بخفضه فى حالة انخفاض الاحتياطيات النقدية لديها نتيجة التوسع فى الاستيراد بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات[٢]. ومع ذلك نجد أن الولايات المتحدة تتجه الى التوسع فى نفقاتها الفيدرالية لتعويض انخفاض الدخول الحقيقية نتيجة التضخم الذى تشهده منذ بداية السبعينات وهو ما يلقى اعباء هامة على الموازنة الأمريكية ، ويزيد من امد استمرار التضخم[٣].

د - حالة تعويم سعر الصرف :

يتوقف أثر هذه السياسة على النفقات الحكومية الجارية على عدة اعتبارات منها درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجى ، ومرونة الطلب على الواردات وعلى صادرات الدولة الى الدول المختلفة . كما يتوقف الأثر كذلك على الحالة التى تستقر عندها قيمة العملة بالمقارنة بحالتها السابقة من حيث الاتجاه نحو الارتفاع أو الانخفاض .

ويلاحظ أن كلا من الدولة الدائنة والدولة المدينة فى علاقات التبادل التجارى يتقاسم ناتج تغير الاسعار والتكاليف والأرباح المترتبة على تقلبات سعر الصرف .

---

(١) Hart / Kenen / Entine, Money, Debt and Economic Activity, Prentice Hall, New Jersey, 1969, Chapter 17,P.331.

(٢) Junichi Ujue, A stock Adjustment Approoch to Monetary Policy and the Balance of Payments, Jacob A. Frenkel & Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1978, P.3.

(٣) Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1978, P.3

وغالبا ما يكون الأثر الذى يقع على عاتق الطرف الذى يقوم بالشراء أقل من نسبة تغير سعر الصرف . وهو ما يقلل من تغيرات الكميات المشتراه تبعا لذلك[1].

ويرى الاقتصادى (جودمان) أنه فى حالة تعويم سعر الصرف يستمر السعر فى التقلبات الشديدة ، وقد لا يصل الى حالة التوازن مطلقا نتيجة اثر المضاربة مما يلقى أعباء على عاتق واضعى السياسة المالية والنقدية فى الدولة[2]. ومن الرأى أن هذا القول يتسم بشىء من المبالغة . لأن أثر المضاربة يتوقف على عوامل متعددة أهمها نسبة الزيادة أو النقص الحادثة فى قيمة العملة وتوقعات المستقبل ، وحجم الصفقات التى يعقدها المضاربون ... الخ . مما يقلل من كثرة حدوث تلك التقلبات بل أن هناك من يرى أن سياسة تعويم سعر الصرف هو الوسيلة المأمولة لتحقيق التوازن بين الاستقرار الداخلى والاستقرار أو التوازن الخارجى[3]. وهو ما يعنى أن خطر شيوع الضغوط التضخمية الذى يلازم حالة تخفيض سعر الصرف يكون أقل فى حالة التعويم . ومن ثم يكون ا لاثر أو العبء على الانفاق العام والموازنة العامة أفضل منه فى حالة اتباع سياسة تخفيض سعر الصرف . كما أن هناك من يرى أن السبب الرئيسى فى قيام تعارض بين الاستقرار الداخلى ، والاستقرار الخارجى على صعيد النقد الدولى فى عالم اليوم هو اننا لا نعيش فى ظل سياسة تعويم حقيقية لسعر الصرف ، والتى ان وجدت تؤدى الى تحرير السياسات المالية والنقدية الداخلية من قيود السياسات الاقتصادية المحلية[4]. والمقصود بعدم وجود سياسة تعويم حقيقية لسعر الصرف ان التعويم يتم بتدخل من جانب

---

(١) Gunther Tichy, Theoritical and Empirical Difficulties Involved In Estimating Exchange Rate, the German Economic Review, Vol. 14, No.2, 1976, P.114.

(٢) Stephen H.Goodman, Foreign Exchange Rate Forecasting Techniques Implications for Business and Policy, the Journal of Finance, Vol. 34, May 1979, PP. 415-427.

(٣) William R. Cline, International Monetary Reform and the Developing countries, the Journal of Finance, Vol. 33, March 1978, P.373.

(٤) Helen B.Junz, the Balance of Payments Adjustment Process Revised, the Journal of Finance, Vol. 33, June 1978, P.805.

السلطات النقدية دون ترك الأمر لقوى السوق الحرة تماما .

وهناك من يتنبأ بأن يتخلى العالم عن سياسة التعويم والرجوع الى سياسة ثبات سعر الصرف . ويستند فى ذلك الى التجارب التى حدثت فى الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية (١٨٦٢ - ١٨٧٩) وخلال الفترة (١٩٣٤ - ١٩٣٥) ، وفى كندا وبريطانيا خلال الستينات[١] . ومن الرأى ان هذا القول قد جانبه الصواب لأن النظام النقدى العالمى والتجارة الدولية وقتها كانت تستند الى قاعدة الصرف بالذهب ، والتعويم فى ظل قاعدة الذهب يختلف عن التعويم بعد التخلى كلية عن قاعدة الذهب فى الوقت الحاضر . ففى ظل قاعدة الذهب كان التعويم مفتقدا لحرية الحركة . ومن ثم فقد كان ثبات سعر الصرف خيرا منه .

وعلى أية حالة فقد أسفر تطبيق سياسة التعويم عن نتائج متباينة طبقا لظروف كل دولة فيما يتعلق بنفقاتها الجارية . ففى الدول المستهلكة للبترول أدت هذه السياسة الى زيادة الأعباء الجارية نتيجة زيادة الانفاق على الطاقة . وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ ، وارتفاع تكلفة المنتجات المحلية وشيوع حالة من الكساد خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥[٢] . بينما أدت فى دول أخرى الى رفع قيمة عملاتها وقلة اعباء الواردات والمستلزمات المحلية على الموازنة العامة للدولة . ومن هذه الدول اليابان التى ارتفع سعر عملتها بنحو ٧٢٪ تجاه الدولار خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٨) ، والمانيا الغربية التى ارتفع سعر عملتها بنحو ٨٢٪ خلال نفس الفترة[٣] . مما أدى الى خفض تكلفة وارداتها ومنتجاتها المحلية ونفقاتها الجارية الأخرى[٣] .

---

(١) Harry G. Johnson, the Future of floating Rates, Review of World Economics, Band 3, 1975, PP.447-455.

(٢) W.M.Corden, Inflation, Exchange Rates and the World Economy, Lecutures On International Monetary Economics, University of Chicago Press, Chicago, U.S.A., 1977. Chapter 3,P.133.

(٣) Citibank, Monthly Economic Letter, August 1979, PP.10-14.

٣ - أثر سعر الصرف على التحويلات الجارية :

والمقصود بالتحويلات الاعانات التى تتحملها الموازنة العامة للدولة سواء لدعم السلع الأساسية أو اعانات البطالة أو الضمان الاجتماعى أو الاعتمادات التى تخصص لسداد فوائد الدين العام المحلية والخارجية .

ويمكن تصنيف هذه التحويلات الى نوعين : الأول يتعلق بالتحويلات التى تتأثر مباشرة بالمعاملات الخارجية كالدعم السلعى للسلع الأساسية المستوردة وفوائد سداد الديون الخارجية . والنوع الثانى يتعلق بالتحويلات التى تتأثر بشكل غير مباشر بالمعاملات الخارجية مثل فوائد الديون المحلية ، واعانات الضمان الاجتماعى أو المعاشات . حيث تتأثر فى حالة شيوع ضغوط تضخمية أو انكماشية فى المجتمع . وقد يشتمل دعم السلع الأساسية على أعباء محلية نتيجة قيام الدولة بتوفير السلع للمواطنين بأسعار تقل عن أسعار شرائها من المنتج المحلى . وفى هذه الحالة تتحمل الموازنة العامة بفرق السعر لهذه السلع .

وفيما يلى نوضح أثر تغيرات سعر الصرف على التحويلات الجارية فى حالات :

- ثبات سعر الصرف .
- رفع سعر الصرف .
- تخفيض سعر الصرف .
- تعويم سعر الصرف .

أ - حالة ثبات سعر الصرف :

وفى هذه الحالة تتأثر الاعتمادات الخاصة بالتحويلات بالزيادة أو النقصان وفقا لما تكون عليه الاسعار العالمية للسلع المستوردة ، وما تحدثه من آثار على الاسعار المحلية . فإذا ما اتجهت الاسعار العالمية للواردات نحو الارتفاع تزايد بالتالى ما تتحمله الدولة من اعانات للسلع الأساسية كما تتزايد مدفوعاتها لاعانات البطالة أو الضمان الاجتماعى لتعويض المواطنين عن انخفاض القوة الشرائية لما يتقاضونه

من إعانات . ويحدث العكس فى حالة اتجاه الاسعار العالمية للسلع المستوردة نحو الانخفاض . ويلاحظ أنه عادة ما تكون الآثار المباشرة لتغير الاسعار العالمية أكبر من الآثار غير المباشرة وأسرع حدوثا .

ولقد أثبتت الدراسات[1] أن المنفعة الحدية لانفاق وحدة نقد أجنبى على قطاع السلع الاستهلاكية تكون أكبر منها فى حالة انفاقها على استيراد سلع استهلاكية مباشرة . وهو ما يعنى أيضا جسامة ما يتحمله الاقتصاد القومى فى الحالة الأخيرة .

وفيما يتعلق بالفوائد التى تتحملها الدولة عند سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية فان الأثر يتوقف على مستويات اسعار الفائدة السائدة محليا وعالميا . ففى حالة ارتفاع اسعار الفائدة فى أسواق المال الدولية على القروض الممنوحة من المؤسسات المالية ، أو من بعض الحكومات تتزايد أعباء الموازنة العامة نتيجة لهذا الارتفاع ويحدث العكس فى حالة اتجاه أسعار الفائدة نحو الانخفاض .

ويحدث نفس الأثر عندما تقوم دولة ما برفع أسعار الفوائد المحلية بها لتشجيع المدخرات سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية ، حيث تتحمل الموازنة العامة بالاعباء الناتجة عن ذلك .

ب – حالة رفع سعر الصرف :

نظرا لما قد يترتب على هذه الحالة من انخفاض تكلفة السلع المستوردة وانخفاض المستوى العام للأسعار المحلية فان اعباء الموازنة العامة نتيجة الدعم السلعى سواء الناتج عن معاملات داخلية أم عن التعامل الخارجى تتجه نحو الانخفاض كما تتسم اعتمادات المعاشات واعانات الضمان الاجتماعى بالاستقرار . أما بالنسبة لاثر رفع سعر الصرف على فوائد سداد الديون المحلية فغالبا ما تتجه

---

(١) Pranab K.Bardham, Economic Growth, Development and Foreign Trade, John Wiley & Sons, Inc., U.S.A., 1970, Chapter 8,P. 126.

نحو الانخفاض نظرا لشيوع ضغوط انكماشية فى الاقتصاد القومى واتجاه اسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض . وبالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل وطأة على الموازنة العامة فى هذه الحالة نظرا لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية . ولهذا يعتبر بعض الاقتصاديين ان رفع سعر الصرف يعتبر سياسة ذائعة الصيت بالنسبة للدول المدينة عندما تؤخذ كافة جوانبها فى الاعتبار[١].

ج - حالة تخفيض سعر الصرف :

نظرا لما قد يترتب على اتباع هذه السياسة من ضغوط تضخمية محلية ، فان الاثر المنطقى لذلك هو زيادة اعباء السلع الأساسية المستوردة على الموازنة العامة ، وزيادة اعباء الضمان الاجتماعى أو المعشات نتيجة اضطرار الدولة الى تعويض من يتلقون هذه الاعانات عن الخسائر التى يلحقها بهم التضخم . كما تتزايد الاعباء التى تتحملها الدولة نتيجة قيامها بشراء السلع الهامة من المنتجين المحليين ، وبيعها للمواطنين بأسعار مخفضة .

ويلاحظ أنه فى حالة قيام الدول الأخرى التى يحدث معها تبادل تجارى بخفض قيمة عملاتها فانه ينتفى حدوث أى تأثير سواء على التكاليف المحلية أو الأجنبية للواردات ، ولا تتأثر بالتالى اعتمادات الموازنة العامة . ولعل هذا هو ما حدث عندما قامت بريطانيا بخفض قيمة الجنية الاسترلينى عام ١٩٣١ . اذ لم يتأثر المستوى العام للاسعار المحلية ، أو تكلفة الواردات . ولم تتأثر بالتالى موازنتها نظرا لقيام كل من الدومنيكان والدول الاسكندنافية التى كانت تستورد منها الكثير من احتياجاتها بخفض قيمة عملاتها بما يقرب من قيمة الخفض الذى حدث فى الجنيه الاسترلينى ، أو ما يزيد عنه فى بعض الأحيان[٢].

وفيما يتعلق بمدفوعات الدولة لفوائد سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية فيتوقف عبؤها على الموازنة العامة على مستويات أسعار الفائدة محليا وعالميا .

(١) Geoffrey Crowther, Op-cit, chapter 7,P. 271.
(٢) J.J. Polak and T.C.Chang, Op-cit, P.63.

وقد تضطر السلطات النقدية الى زيادة المعروض النقدى المحلى على أثر حدوث التضخم الناشىء عن تخفيض قيمة عملتها ، فتتجه أسعار الفائدة المحلية كذلك الى الارتفاع كنتيجة لزيادة الطلب على النقود لدافع المعاملات . ولا شك أن هذا يلقى أعباء واضحة على الموازنة العامة للدولة .

من ناحية أخرى فقد تضطر الدولة الى خفض المعروض النقدى لديها حرصا على التوازن النقدى المحلى . وفى هذه الحالة تتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع أيضا ، حيث يتزايد الطلب على النقود بغرض الاستثمار المحلى . وهو ما يلقى أعباء إضافية على الموازنة العامة .

وتدل الدراسات[١] على أنه فى حالة قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها بما يوازى ١٠٪ فانه يتعين عليها أن تخفض المعروض النقدى لديها بنسب تتراوح بين ٣,٪ بالنسبة للدول الكبرى الصناعية ، ٤١,٨٪ بالنسبة للدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية كى تحافظ على التوازن الداخلى بها .

وفيما يتعق بالأثر على فوائد سداد الديون الخارجية فان قيمة هذه الفوائد تتزايد بعد تخفيض العملة عنها قبل التخفيض بافتراض ثبات سعر الفائدة التى تم توقيع القرض على أساسه . وفى حالة ما اذا كانت أسعار الفائدة فى الدول التى يتم الاقتراض منها ، أو فى مراكز المال الدولية تتجه الى الارتفاع ، فان ذلك يزيد العبء على الموازنة العامة . بعكس ما اذا كانت أسعار الفائدة فى تلك الدول أو المراكز تتجه نحو الانخفاض. إذ يقل العبء على الموازنة العامة فى حالة عدم زيادة سعر الفائدة . فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الدولار عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٣ تزايدت أعباء الدين الفيدرالى بمعدلات كبيرة لم تشهدها من قبل . وبلغت الالتزامات الأمريكية نحو ٢٠,٤ بليون دولار أمريكى عام ١٩٧٢ ، ٤٦,١ بليون دولار عام ١٩٧٤[٢].

---

(١) Marcus Fleming, Op-cit, P.315.

(٢) International Monetary Fund, International Financial Statistics, Jan. 1979, P.386.

د - حالة تعويم سعر الصرف :

في هذه الحالة تؤدى زيادة سعر الفائدة مثلا الى زيادة مستوى الأسعار المحلية ورفع قيمة العملة مما يؤدى الى زيادة أعباء فوائد الديون المحلية ، وقلة أعباء سداد الديون الخارجية . ويحدث العكس فى حالة خفض أسعار الفائدة . وعلى سبيل المثال تدل الدراسات على أن ارتفاع سعر الفائدة من ١٠٪ الى ١١٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٥) أدى الى خفض قيمة الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكى بنحو ١,٧٪[١]. ولقد صاحب الخفض الحاد ، الذى حدث فى قيمة الجنيه الاسترليني فى ديسمبر ١٩٧٥ ، مارس ١٩٧٦ ارتفاع مستويات أسعار الفائدة بين بريطانيا وألمانيا الغربية . حيث انتفت العوامل الأخرى التى يمكن إرجاع التخفيض إليها، مثل أثر المعروض النقدى أو معدل نمو الدخل القومى الحقيقى[٢].

وتدل الأحداث الاقتصادية حديثة العهد على أن انخفاض أسعار الفائدة فى سوق المال الأمريكى عنها فى سوق الدولارات الأوروبية وأسواق المال الأوروبية أدى الى قيام كثير من الدول الأوروبية بخفض أسعار الفائدة لديها بمعدلات تتراوح بين ٠,٥٪ ، ١٪ عام ١٩٧١[٣]، وذلك للحد من الضغوط التضخمية وتخفيف الأعباء المالية على موازناتها .

ثانيا : أثر سعر الصرف على الايرادات الجارية :

والمقصود بالايرادات الجارية تلك الايرادات التى يتعاقب ورودها الى الخزانة العامة بصفة دورية متكررة . وتشتمل هذه الايرادات على ما يعرف بايرادات الدولة السيادية . والايرادات السيادية هى ايرادات الضرائب والرسوم المختلفة والضرائب والرسوم الجمركية ، والضرائب غير المباشرة التى تفرض على الانتاج

---

(١) Robert I.Hodrick, Op-Cit, p.102.

(٢) John F.O.Bilson, Op-Cit, P.70.

(٣) Waguih Shindy, the International Currency Crisis, L'Egypte Contemporaine, No. 351, Jan. 1973.

والاعمال وفروق الاسعار التى تشتمل عليها اسعار بيع السلع الاستهلاكية والمعمرة . وبالاضافة الى ذلك تشتمل الايرادات الجارية على الايرادات الجارية الخدمية والمحلية ، وايرادات النشاط الجارى ، وايرادات الأوراق المالية . كما تشمل أيضا الاعانات التى تتلقاها السلطات من مصادر محلية أو أجنبية ، وما تحصل عليه الدولة من فوائض الشركات والهيئات الاقتصادية التابعة لها ، وما تحصل عليه الدولة من فوائد أقساط القروض الممنوحة فى الداخل والخارج . وكذلك حصيلة رسوم تراخيص الاستيراد ، وايرادات حقوق التصدير .

ويمكن تصنيف الايرادات الجارية بما يخدم اغراض البحث الذى نحن بصدده على أساس مجموعتين : الأولى تضم الايرادات الجارية المتعلقة بالتجارة أو المعاملات الخارجية .

والثانية تضم الايرادات الجارية التى ليس لها علاقة مباشرة بالمعاملات الخارجية .

ويتم بحث الآثار المترتبة على تغيرات سعر الصرف داخل كل مجموعة فى حالات :

- ثبات سعر الصرف .
- رفع سعر الصرف .
- تخفيض سعر الصرف .
- تعويم سعر الصرف .

١ – الايرادات الجارية الناتجة عن معاملات خارجية :

وتشمل هذه المجموعة الضرائب والرسوم الجمركية وايرادات حقوق تصدير بعض السلع الهامة ، والمحصل من فوائد اقساط القروض الممنوحة لاجانب وايرادات الأوراق المالية لمنشآت خارجية ، والاعانات الواردة من الخارج .

وتتأثر بنود هذه المجموعة بشكل مباشر بتغيرات سعر الصرف نظرا لتعاقبها بمعاملات خارجية بين دول تختلف عملاتها عن بعضها البعض . وفيما يلي بيان أثر تغيرات العملة على بنود هذه المجموعة .

أ - حالة ثبات سعر الصرف :

في هذه الحالة تتأثر بنود هذه المجموعة بالتغيرات التي تطرأ في الخارج على المستويات العامة للأسعار في دول التبادل التجاري . كما تتأثر بنود هذه المجموعة كذلك بتغيرات الانتاج والدخول وأثر مرونة الطلب والعرض الدخلية والسعرية . اذ تتجه حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية الى الزيادة بارتفاع قيمة المنتجات المستوردة ، كما تقل بانخفاضها . مع افتراض عدم تغير الكميات المطلوبة بعد ارتفاع أسعارها .

وتجدر الاشارة الى أنه في ظل ثبات سعر الصرف تقل حاجة الدولة الى فرض الاجراءات أو القيود الجمركية على الواردات . بل ان نجاح برنامج دورات كيندى للتخفيضات (Kennedy - Rounds of Tariffs Reductions) يرجع الى ثبات سعر الصرف في ظل اتفاقية بريتون وودز[١] .

وبالنسبة لايرادات حقوق التصدير ، فتتوقف قيمتها على حصيلة الصادرات التي تتوقف بدورها على الأسعار العالمية للسلع المصدرة ومستويات الدخول في الدول المستوردة لتلك السلع . وكذلك التغيرات التي تطرأ عليها ، فتزيد أو تقل تلك الايرادات بزيادة أو نقص قيمة السلع المصدرة .

وينطبق نفس الشيء على ايرادات الأوراق المالية الخارجية حيث تزيد أو تقل بزيادة أو نقص الارباح الموزعة على هذه الأوراق في الخارج . ويمكن ملاحظة ذلك أيضا بالنسبة لايرادات الفوائد المحصلة على القروض المدفوعة من الحكومة للدول الأجنبية ، حيث تتوقف تلك الايرادات على أسعار الفائدة المتفق عليها عند منح القرض .

---

(١) Paul Einzig, Op-cit, chapter 17, P.138.

ب - حالة رفع سعر الصرف :

عندما تقوم دولة ما برفع سعر الصرف تصبح قيمة وارداتها مقدرة بالعملة الوطنية منخفضة . وهو ما يؤدى الى قلة حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية بالموازنة العامة ، مع فرض ثبات سعر الضريبة ومستوى الطلب على الواردات .

ويرى الاقتصادى (ساملسون) أن الدول التى تلجأ الى رفع قيمة عملاتها تجد أن من مصلحتها فرض القيود على الايرادات وزيادة الرسوم الجمركية عليها ، وجعل عملتها قابلة للتحويل بحرية[1]. وذلك للحفاظ على قيمة العملة وميزان المدفوعات من التدهور ، ولا شك ان هذا يؤدى الى ثبات أو نقص قيمة الواردات بالعملة المحلية ، ومن ثم ثبات أو نقص حصيلة الرسوم الجمركية بالموازنة العامة .

وتتجه ايرادات حقوق التصدير الى الزيادة (مقدرة بالعملة الوطنية) نتيجة ارتفاع قيمة حصيلة الصادرات ، ما لم تتأثر الكميات المصدرة بعد رفع قيمة العملة أو تتغير الأسعار العالمية للسلع المصدرة .

وفيما يتعلق بإيرادات الأوراق المالية الأجنبية ، وايرادات فوائد القروض المحصلة من الخارج ، فتتجه قيمتها الى الزيادة بعد رفع قيمة العملة الوطنية . وذلك بفرض ثبات بقية العوامل مثل أسعار الفائدة التى قد تتغير نتيجة رفع قيمة العملة ، ويظهر أثرها على الموازنات اللاحقة التى تضم ايرادات ناتجة عن المعاملات اللاحقة .

ج - تخفيض سعر الصرف :

نظرا لما يترتب فى هذه الحالة من ارتفاع لتكلفة الواردات بالعملة المحلية ، فان حصيلة الرسوم والضرائب الجمركية تتجه الى الزيادة ، بافتراض ثبات الكميات والأسعار الخاصة بالواردات و ثبات معدلات أو نسب تلك الرسوم أو الضرائب .

---

(١) Paul A. Samuelson and Peter Temin, Economics, Mc Graw Hill Kogakusha, Ltd, Tenth Edition, 1976, Part5, chapter 33, P. 667.

وفى حالة ما اذا اضطرت الدولة الى خفض سعر الصرف ، وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها ، فانه يترتب على ذلك خفض القوة الشرائية للعملة وارتفاع تكلفة الواردات مقدرة بالعملة الوطنية . ومن ثم تتضاعف الزيادة فى حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية[1]. ويحدث العكس فى حالة خفض الرسوم الجمركية بدرجة ملحوظة . اذ تتجه القوة الشرائية للعملة الى الارتفاع باتجاه سعر الصرف الى الزيادة للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات .

وفيما يتعلق بايرادات حقوق الخزانة العامة من تصدير بعض السلع الهامة فانها تتجه الى الانخفاض فى حالة تخفيض سعر الصرف ، وما يترتب على ذلك من خفض قيمة الصادرات بالعملة المحلية . وذلك ما لم يؤد خفض أسعار الصادرات الى ز يادة الكميات المصدرة منها ، وزيادة الحصيلة النهائية للصادرات ، ومن ثم زيادة ايرادات حقوق التصدير بالموازنة العامة . الا أن هذا لا يحدث بالطبع فى نفس العام بل عادة ما يستغرق وقتا أكبر من ذلك .

أما ايرادات الأوراق المالية الأجنبية وايرادات فوائد القروض الممنوحة لأجانب فلا شك أنها تتجه الى الانخفاض مقدرة بالعملة الوطنية بعد تخفيضها وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، كسعر الفائدة الذى فى حالة تغيره نتيجة تخفيض قيمة العملة يظهر أثره على الموازنة العامة فى سنوات لاحقة بالنسبة لما يستجد من معاملات مع الخارج .

د – حالة تعويم سعر الصرف :

يتوقف الاثر فى هذه الحالة على المحصلة النهائية لحركات زيادة أو نقص قيمة العملة ، وما ينتج عنها من زيادة أو نقص فى الايرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية وايرادات حقوق التصدير . ففى ظل اقتصاد مفتوح مثل اليابان أو المانيا الغربية أو فرنسا أو كوريا الجنوبية غالبا ما تؤدى سياسة التعويم الى اتجاه عام يتسم برفع

---

(١) Bela Balassa, Op-cit, P. 1262.

قيمة العملة وزيادة قيمة الصادرات مع انخفاض تكلفة الواردات . وذلك بعكس الحال بالنسبة لدولة تعتمد بشكل اساسى على الاستيراد . اذ تتجه قيمة عملتها بصفة عامة الى الانخفاض بالنسبة لبقية العملات ، مما يزيد من تكلفة وارداتها ، وخفض قيمة صادراتها .

ولعله من نافلة القول ان زيادة قيمة الصادرات وما يتبعها من زيادة حصيلة ضرائب التصدير يمكن ان تنتج فى ظل ارتفاع ، أو انخاض قيمة العملة تبعا للكميات المصدرة وأسعارها . فقد حدث فى بداية عام ١٩٧٨ أن اتجهت قيمة كل من المارك الألمانى والين اليابانى نحو الارتفاع تجاه الدولار الأمريكى . وأدى ذلك الى زيادة أسعار صادرات كل من اليابان وألمانيا الغربية من السيارات بالدولار . وقد أعطى هذا الفرصة لشركتى جنرال موتورز وفورد الامريكيتين لمنافسة انتاج الدولتين ، وزيادة حصيلة صادراتهم على حساب صادرات كل من اليابان وألمانيا الغربية من السيارات(١).

ويلاحظ أن زيادة حصيلة ضرائب الصادرات يمكن ان تعوض الأثر الذى قد يترتب على انخفاض قيمة العملة من نقص ايرادات الصادرات اذا ما كانت مرونة الطلب الخارجى على صادرات الدولة ضعيفة(٢).

٢ – الايرادات الجارية المتعلقة بمعاملات محلية :

وتشتمل هذه الايرادات – كما سبق القول – على ايرادات الضرائب النوعية المختلفة كضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحرة ، وضريبة كسب العمل ، وضرائب الايراد العام والعقارية والتركات والدمغة وشركات الأموال وغيرها . كما تشتمل كذلك على ايرادات فوائض شركات القطاع العام والضرائب على الانتاج والاستهلاك أو التداول والضرائب والرسوم المحلية . وكذلك فوائد القروض

(١) Allan C.Shapiro, Op-cit, Part3, P.47.

(٢) I.M.D.Little, Import Controls and Exports in Developing Countries, Finance & Development, Sept. 1978,. Vol. 15, No.3,P.20.

المحلية وايرادات الاوراق المالية والاعانات الممنوحة من مواطنى الدولة الى خزانة الدولة .

وتمارس تغيرات سعر الصرف آثارها على بنود هذه المجموعة بطريقة غير مباشرة . وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المالية والنقدية المحلية كالاسعار والدخول والأرباح وأسعار الفائدة والعائد على الاستثمار وغيرها أولا ثم انعكاس الاثر على الايرادات الناتجة عن تلك البنود . وفيما يلى بيان تلك الآثار فى حالات تغير سعر الصرف المختلفة .

أ - حالة ثبات سعر الصرف :

فى هذه الحالة تتجه أسعار الواردات الى الارتفاع وتفضل الدولة اتباع سياسة مالية توسعية وزيادة مستوى العمالة والناتج القومى فيتجه الدخل القومى الى الزيادة مما يؤدى الى زيادة الايرادات الضريبية فى المجتمع ككل وان لم يكن بنفس معدل الزيادة المبدأية فى الانفاق العام . بل ان الزيادة الحادثة فى العمالة والانتاج والدخل فى ظل ثبات سعر الصرف تزيد عنها فى حالة تعويم سعر الصرف نظراً لما قد تحدثه الآثار المالية التوسعية فى ظل التعويم من ارتفاع قيمة العملة واختلال الميزان التجارى للدولة[١].

وفى كافة الحالات فان زيادة الفائض الجارى للنشاط الاقتصادى فى الدولة يترتب عليه زيادة حصيلة الضرائب المفروضة على منشآت الاستيراد والتصدير المحلية . ولهذا فانه بالنظر الى حجم الصادرات القومية فى سنة ما يمكن من معرفة مدى حاجة الدولة الى موارد مالية من البنك المركزى لتمويل عجز موازنتها[٢].

كما أن ايرادات الأوراق المالية التى تؤول الى الخزانة العامة فى ظل ثبات سعر الصرف تتوقف على معدل العائد على الاستثمار . وهو ما يتوقف بدوره على

---

(١) Marcus Fleming, Op-cit, P.375.

(٢) Michael Mussa, Op-cit, P.55.

تغيرات تكاليف الانتاج المحلية والأجنبية والمبيعات المحلية والخارجية ، ومعدل دوران رأس المال العامل .... الخ . ولا شك أن هذه البنود تكون أكثر تغيرا فى حالة اتباع سياسة تعويم سعر الصرف منها فى حالة ثبات سعر الصرف وذلك نظرا لما يترتب على ارتفاع او انخفاض قيمة العملة من تغير بنود التكاليف والمبيعات المحلية والخارجية .

وتتوقف ايرادات فوائد الديون المحلية على مستوى أسعار الفائدة المحلية وهى ما تتوقف بدورها على المعروض النقدى والطلب على النقود وعائد الاستثمار .... الخ . وهى أيضا بنود تتأثير كثيرا فى حالة اتباع الدولة لسياسة تعويم سعر الصرف عنها فى حالة اتباع سياسة ثبات سعر الصرف . وذلك نظرا لما يحدثه ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة من أثر على العوامل المحددة لاسعار الفائدة المحلية فى ظل اقتصاد مفتوح . وذلك بعكس ما يلاحظ دائما من وجود ارتباط قوى بين الاستقرار النقدى واستقرار او ثبات سعر الصرف(1).

أما بالنسبة للقيمة الأسمية للاعانات الممنوحة للدولة من مصادر محلية فلا يطرأ عليها أى تغيير سواء فى ظل ثبات سعر الصرف أو فى ظل التعويم وان تغيرت قيمتها الحقيقية بتأثر المستوى العام للأسعار المحلية .

ب – حالة رفع سعر الصرف :

عندما تقوم دولة ما برفع سعر الصرف وما يترتب على ذلك من انخفاض تكلفة الواردات وارتفاع قيمة الصادرات بالعملة الوطنية وزيادة الفائض الجارى فى ميزان المدفوعات ، يتجه الدخل القومى نحو الزيادة . كما تزيد بالتالى حصيلة الضرائب المحصلة فى حالة ما إذا كانت مرونة الطلب السعرية على صادرات الدولة ضعيفة . والا ترتب على رفع قيمة العملة هبوط ملحوظ فى قيمة الصادرات لا يعوضه انخفاض تكلفة الواردات التى قد تتزايد فى حالة ارتفاع مرونة الطلب السعرية

---

(1) John F.O. Bilson, Op-cit, P.81.

عليها . وهو ما يؤدى فى النهاية الى هبوط الدخل القومى بدرجة ملحوظة . نظرا لما يصاحب ذلك من الحد من زيادة انتاج الصناعات الوطنية وزيادة قيمة الواردات ، ومن ثم تتجه حصيلة الضرائب على المعاملات الخارجية والانتاج والاعمال الى الانخفاض بينما تتجه رسوم تراخيص الاستيراد نحو الزيادة بزيادة حجم الواردات . وقد أوضحت احدى الدراسات أنه فى حالة رفع قيمة العملة بنسبة ٣٧,٥٪ فان حصيلة الضرائب على دخول الشركات تزيد بنسب وصلت الى ٦٠٪ طبقا لطريقة الحساب المتبعة . وذلك خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٦) وذلك فى عدة شركات متعددة الجنسيات(١).

وتتأثر حصيلة الأوراق المالية والفائض الذى تحققه الشركات العامة الذى يؤول الى الخزانة العامة برفع قيمة العملة من خلال أثر هذا الرفع على مستوى العائد على الاستثمار ، الذى غالبا ما يتجه نحو الزيادة كنتيجة لانخفاض تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة والمحلية مع زيادة قيمة الصادرات . وبناء على ذلك تتجه حصيلة الأوراق المالية وفوائض الشركات العامة نحو الارتفاع مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على العائد على الاستثمار .

أما أسعار الفائدة المحلية فتتوقف على موقف السلطات النقدية من الأوضاع الناشئة بعد رفع قيمة العملة . فقد يؤدى رفع قيمة العملة الى زيادة المضاربة على العملة وبالتالى زيادة المعروض النقدى بمقدار المكون الأجنبى فيه ، مما يؤدى الى رفع أسعار الفائدة خاصة فى حالة زيادة الطلب على النقود بغرض الاستثمار فى الصناعات التصديرية التى يعتبر الطلب الخارجى عليها ضعيف المرونة . وفى هذه الحالة تزيد ايرادات الدولة من الفوائد المحصلة من المدينين .

---

(١) لم تتأثر حصيلة الضرائب في حالة استخدام اسلوب (Current-Non Current) حيث يتم بموجبه تحويل قيمة المعونات الاجنبية الجارية والالتزامات إلى العملة المحلية بسعر الصرف الجارى ، ويتم تحويل كافة الاصول غير الجارية ، أو الالتزامات إلى معدلاتها التاريخية خاصة المعدل السائد وقت الحصول على الاصول أو دفع الالتزامات بعكس الاساليب الاخرى التي تتبع المعدل الجاري في حساب البنود النقدية والمعدل التاريخي في حساب البنود غير النقدية . انظر : Allan shapiro, Op-cit, Part1, PP.7-11.

وقد يترتب على رفع قيمة العملة حدوث اتجاهات انكماشية محلية فيقل الطلب على النقود ويتجه المعروض النقدى نحو الانخفاض أو الثبات فتتجه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض أو الثبات ثم تقل حصيلة ايرادات الفوائد المحصلة بالموازنة العامة .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أهمية تناسب السياسة المالية والنقدية المحلية مع سياسة رفع سعر الصرف لاحداث النتائج المطلوبة .. ففى بعض الدول كالمملكة العربية السعودية لا يمارس رفع سعر الصرف أية آثار على معدل التضخم المحلى بسبب توقفه على مستوى الانفاق المحلى وعدم مرونة المعروض السلعى أو الخدمى أو كليهما لديها . كما أن وارداتها تتأثر بمستوى الانفاق الحكومى أكثر من تأثرها بتغيرات سعر الصرف[1].

ج - حالة تخفيض سعر الصرف :

فى هذه الحالة يمارس التخفيض اثرا سالبا على الدخل القومى بالرغم من اتجاه قيمة الناتج المحلى الى الزيادة بنفس نسبة التخفيض[2]. ويرجع ذلك الى ما يترتب على ما قد يحدث من ضغوط تضخمية من هبوط القيمة الحقيقية للدخل القومى . وقد يؤدى التخفيض فى دول تعتمد على الاستيراد من الخارج الى ارتفاع تكلفة الواردات مقدرة بالعملة المحلية مع هبوط قيمة الصادرات مقدرة بالعملة المحلية . (ما لم يؤد التخفيض الى زيادة كمية الصادرات وزيادة حصيلة التصدير) . وفى هذه الحالة ينخفض الدخل القومى بما يوازى ذلك الجزء الناتج عن المعاملات الخارجية . اذ أن اعتبارات التوازن تحتم أن يتساوى الاستثمار القومى والصادرات مع الادخار القومى والواردات . أى أن فائض الميزان التجارى يساوى زيادة الادخار المحلى على الاستثمار المحلى .

---

(١) عدنان كريمة — أيهما الاقوى الدولار أم الريال السعودي ؟ مجلة عالم التجارة — ديسمبر ١٩٧٨ — ص ٣١ .

(٢) Geoffrey H.Kingston and Stephen I.Turnousky, A small Economy In Inflationary World: Monetary and Fiscal Policies Under Fixed Exchange Rates, the Economic Journal, March 1978, P.39.

ولهذا فان دالة الدخل القومى فى حالة التوازن

$$= \frac{١}{\text{الميل الحدى للادخار + الميل الحدى لاستهلاك الواردات}}$$

وقد يؤدى تخفيض سعر الصرف الى حدوث آثار توسعية محلية اذا ما صاحبه بعض القيود على الواردات بحيث يؤدى الى تحويل الطلب المحلى الى الصناعات الوطنية فتتحقق العمالة ويزداد الدخل المحلى(١). وفى كل الحالات تتأثر حصيلة الضرائب المحلية على الانتاج والاعمال والتجارة الخارجية بالزيادة أو النقص تبعا لما يكون عليه مستوى الدخل المحلى .

واذا كان تخفيض سعر الصرف قد تم بهدف مكافحة الكساد فقد تضطر الدولة الى زيادة الانفاق النقدى لتعويض أثر نقص الدخل المحلى مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت الكساد الذى حل بها عام ١٩٦١/٦٠ حيث رأى بنك الاحتياطى الفيدرالى أنه من الأفضل مكافحة الكساد وان كان ذلك على حساب زيادة العجز فى ميزان المدفوعات(٢).

ويلاحظ أنه من الممكن اعتبار تخفيض العملة فى ذاته ضريبة موجبه على الثروة (على دخول المواطنين أو الأرباح المتحققة) فى القطاعات التى تنتج سلعا لا تدخل فى التجارة الخارجية وتستخدم عوامل انتاج مستوردة أكثر من عوامل الانتاج المحلية على عكس الحال فى حالة ما إذا كانت القطاعات تنتج سلعا تدخل فى التجارة وتستخدم عوامل انتاج محلية(٣).

---

(١) A.C.L.Day, the Economics of Money, Oxford University Press, London, 1968, Chapter 11, PP.101-102.

(٢) Hart/Kenen/Entine, Op-Cit, chapter 17, P.331.

(٣) Omotunde E.G.Johnson, the Exchange Rate As An Instrument of Policy in a Developing country, IMF staff Papers, July 1976, PP. 334-348.

ويرى الاقتصادى (برنستين) أن تخفيض العملة يؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى بصفة عامة . نظرا لما يترتب عليه من تحويل الدخول من المستوردين الى المصدرين نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات وزيادة حركة الصادرات وبالتالى تزيد حصيلة الضرائب على الصادرات . فضلا عن زيادة ما تحصل عليه الدولة من المستوردين (فى حالة ثبات قيمة وكمية الواردات) مقابل ذلك الجزء من النقد الاجنبى الذى يمثل اعانة مما يؤدى فى النهاية الى زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية[1].

ولسنا بحاجة الى تأكيد دور المرونات الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات فى التأثير على نتائج تخفيض سعر الصرف . اذ ليس كل تخفيض يؤدى الى زيادة الصادرات أو الحد من الواردات . كما أنه لا يمكن اغفال ردود فعل الدول الأخرى إزاء تخفيض قيمة العملة . ويفرض ذلك الحذر فى اختيار نسبة التخفيض المناسبة التى تتيح زيادة الصادرات بشكل يمكن ان تقبله اطراف التجارة الأخرى . فعندما أرادت بريطانيا ان تخفض الجنيه الاسترلينى عام ١٩٦٧ قامت بعمل دراسة وافية حول نسبة التخفيض المناسبة اتضح منها ان تخفيضا قدره ١٠٪ سيكون ضعيف الاثر على ميزان المدفوعات ، وان تخفيضا يزيد عن ١٥٪ يؤدى الى قيام الدول المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها وبناء على ذلك اختارت النسبة المناسبة التى تحافظ على ان يكون سعر الجنيه الاسترلينى يساوى ٢,٤ دولار أمريكى[2].

وفيما يتعلق بايرادات الأوراق المالية المحلية وحصة الدولة فى فوائض الشركات الحكومية فتتوقف على الاثر الذى يحدثه التخفيض على مستويات العائد على الاستثمار وقد اثبتت احدى الدراسات انه فى حالة تخفيض قيمة العملة بنسبة ١٠٪ مثلا فان العائد على الاستثمار الذى تكون قيمته ١٥٪ قبل التخفيض يهبط الى ١٢,٥٪ بعد التخفيض وقد اجريت الدراسة على اساس العلاقة بين الدولار الأمريكى والفرنك السويسرى خلال عام ١٩٧٥[3]. وبناء على ذلك تتجه حصيلة

---

(١) E.M.Bernstein, Op-cit, PP. 165-169.

(٢) جلال أمين ــ أزمة الاقتصاد البريطاني في ضوء تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني ــ مجلة مصر المعاصرة ــ العدد ٣٣١ يناير ١٩٦٨ .

(٣) Allan C.Shapiro, Op - cit, Part2, P.57.

الدولة من إيرادات الأوراق المالية نحو الانخفاض على اثر تخفيض قيمة العملة .

ويتوقف اثر تخفيض قيمة العملة على ايرادات الفوائد التى تحصل عليها الدولة من المدينين الوطنيين على اثر تخفيض قيمة العملة على اسعار الفائدة المحلية من خلال ردود افعال السلطات النقدية المحلية . ففى حالة قيام السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدى لتعويض اثر التخفيض على الدخل المحلى تتجه أسعار الفائدة المحلية نحو الارتفاع حيث تكون دالة الطلب المحلى على النقود مرتفعة ومن ثم تزيد ايرادات الفوائد المحصلة على القروض التى تعقد بعد التخفيض وذلك فى الأجل الطويل .

وقد يصاحب زيادة المعروض النقدى اتجاه اسعار الفائدة نحو الانخفاض فى حالة ما اذا انتفى حدوث أى تغيير فى دالة الطلب المحلى على النقود . كما أنه لا يشترط أن يؤدى نقص المعروض النقدى أو ثباته الى نقص أو ثبات سعر الفائدة فى الأجل الطويل . اذ يتوقف الأثر على تغير المعروض النقدى جنبا الى جنب مع تغير الطلب على النقود .. وبناء على التغير الحادث فى سعر الفائدة المحلية تتأثر متحصلات الموازنة العامة من فوائد القروض التى تعقد بعد حدوث التخفيض .

د - حالة تعويم سعر الصرف :

قد يترتب على تعويم سعر الصرف ارتفاع قيمة العملة . وحينئذ تحدث الآثار المترتبة على رفع قيمة العملة على كافة بنود المتحصلات الجارية المحلية . وقد يترتب على التعويم انخفاض قيمة العملة ، وفى هذه الحالة تحدث الآثار التى تترتب فى العادة على تخفيض سعر الصرف على كافة بنود الايرادات الجارية بالموازنة العامة . وذلك على النحو الذى سبق مناقشته تفصيلا .

وتجدر الاشارة الى أن سياسة التعويم عادة ما تفرض قيود على استخدام الدولة لادوات السياسة المالية من أجل زيادة الدخول والانتاج والعمالة . وذلك بسبب

تأثر قيمة العملة بهذه الأدوات ، وظهور الحاجة الى تعديلها بما يتلاءم مع اعتبارات توازن ميزان المدفوعات . ويترتب على هذا الوضع صعوبة استخدام سياسة تعويم أسعار الصرف لزيادة مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع وزيادة الدخل القومى بصفة عامة ، وما يمكن ان يترتب على ذلك من زيادة الايرادات المختلفة التى تؤول الى الموازنة العامة . غير ان سياسة التعويم تمكن السلطات النقدية من التأثير فى الاحتياطى النقدى ، والدخول المحلية باستخدام ادوات السياسة النقدية التى يؤدى الاستخدام التوسعى لها الى خفض سعر الصرف ، وتحسين الميزان الجارى للدولة(١).

---

(١) Vicente Gallis, Monetary and Exchange Rate Policies in a Small Open Economy, IMF staff Papers, July 1975, PP. 313-343.

المبحث الثالث
أثر سعر الصرف على الموازنة الرأسمالية

مقدمة :

يقصد بالموازنة الرأسمالية ذلك الحساب الذى يضم الاعتمادات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية المدفوعة بالداخل والخارج فى أحد جانبيه . ويضم فى الجانب الآخر الايرادات الناتجة عن القروض ، سواء من الدخل أو من الخارج والاقساط المحصلة كسداد لقروض سبق منحها . وتضم كذلك التحويلات الرأسمالية المتنوعة التى ترد الى الخزانة من الشركات الحكومية أو ما يقدم كاعانة خدمات سيادية رأسمالية . كما تشتمل على الاحتياطيات الرأسمالية المتاحة لدى الشركات التابعة ، وكافة مخصصات التوسع أو الاحلال والتجديد ، وما يطرأ من نقص على قيمة الاصول المملوكة وزيادة الدائنين أو نقص المدينين وتغير المخزون السلعى .

وتشتمل بنود الموازنة الرأسمالية – كما فى حالة الموازنة الجارية – على بنود تتأثر مباشرة بتغيرات سعر الصرف لكونها ناتجة عن معاملات خارجية ، وبنود أخرى تتأثر بطريقة غير مباشرة بتغيرات سعر الصرف لكونها متعلقة بمعاملات محلية . ولاهمية القروض الخارجية وأقساطها وارتباطها بحالة اسواق المال الدولية فسوف نخصص لها مبحثا خاصا . وفيما يلى نناقش أثر سعر الصرف على كل من المصروفات الرأسمالية والايرادات الرأسمالية .

أولا : أثر سعر الصرف على المصروفات الرأسمالية :

تشتمل المصروفات الرأسمالية على اعتمادات الدولة بغرض الاستثمارات العامة أو الحكومية . وكذلك التحويلات الرأسمالية وهى المدفوعات التى تدفعها الدولة الى الشركات التابعة تمويل استثماراتها فى حدود ما يعجز عنه التمويل المتاح لديها . وكذلك اقساط القروض المستحقة ، والالتزامات الأخرى .

وتختلف بنود هذه المصروفات عن المصروفات الجارية السابق بحثها فى المبحث الثانى فى انها لا تتكرر خلال السنة بصفة دورية . بل تحدث مرة واحدة خلال السنة ومن ثم فهى أقل تعرضا لأثر التقلبات السريعة فى سعر الصرف خاصة فى حالة اتباع سياسة تعويم العملة . اذ يتوقف الاثر على الوضع الذى تكون عليه قيمة العملة وقت حدوث النفقة . وفيما عدا ذلك فان ما لاحظناه من تأثيرات متعددة للسياسات المختلفة لسعر الصرف على المصروفات الجارية لا يختلف عنه فى حالة المصروفات الرأسمالية وان كانت قيمة النتائج أكبر فى هذه الحالة منها فى حالة المصروفات الجارية لكبر حجم الصفقات .

ثانيا : أثر سعر الصرف على الايرادات الرأسمالية :

والايرادات الرأسمالية – كما سبقت الاشارة – ايرادات غير متكررة بانتظام أى ليس لها صفة الدورية . بل يتم تحصيلها مرة واحدة ، وبقيمة غالبا ما تكون كبيرة عن البنود الجارية .

ولا يختلف أثر سعر الصرف على هذه الايرادات منه فى حالة الايرادات الجارية السابق بحثه إلا فى تأثره بالحالة التى تكون عليها قيمة العملة وقت التحصيل فى حالة اتباع الدولة لسياسة تعويم العملة ، وكذلك فى كبر قيمة ارقام النتائج سواء بالزيادة أو النقصان .

المبحث الرابع
أثر سعر الصرف على القروض الخارجية

مقدمة :

يقصد بالقروض الخارجية تلك القروض التى تعقدها الدولة مع غيرها من الدول أو مع مؤسسات التمويل الدولية أو الأجنبية . وتكون قيمة هذه القروض مقدرة بالعملات الأجنبية للدول التى يتم الحصول منها على هذه القروض . بينما تدرج القروض التى تدخل الموازنة العامة بالعملة المحلية على أساس العلاقة بين عملة الدولة المقترضة وعملة الدولة المقرضة .

وعادة ما تلجأ الدول الى القروض الخارجية بغية موازنة كل من ميزان مدفوعاتها والموازنة العامة للدولة (الموازنة الرأسمالية الا الاستثمارية بصفة خاصة) حيث تعجز المدخرات المحلية والايرادات الاخرى عن الوفاء باحتياجات الاستثمارات المحلية ناهيك عن عدم كفاية الصادرات القومية فى كثير من الدول خاصة دول العالم الثالث والرابع[1] عن الوفاء باحتياجاتها من الواردات اللازمة للتنمية الاقتصادية واحتياجات الاستهلاك .

وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون ان القروض بصفة عامة سواء أكانت محلية أم خارجية تعتبر من الموارد غير العادية للموازنة العامة على أساس ان

---

(١) يشتمل العالم الثالث على ٤٠ دولة نامية يقطنها نحو ألف مليون نسمة من الطبقة المتوسطة العالمية . حيث يوجد لديها موارد وثروات طبيعية هامة ويتجه متوسط دخل الفرد فيها نحو التزايد . بينما يشتمل العالم الرابع على نحو ٤٠ دولة اخرى يقطنها نحو ألف مليون نسمة ايضا . الا أنهم يعانون الفقر والجهل والمجاعة والمرض وسكون الاقتصاد وكافة المتغيرات الاقتصادية المختلفة .
أنظر : C.Fred Bergsten, .U.S.Policies: Financial Aspects, Economic Impact, No. 23, 1978, PP. 20-22.

الادخار يتساوى فى قيمته مع الاستثمار مع افتراض وجود حالة تشغيل كامل فى المجتمع . الا أن الدراسات استطاعت اثبات عكس ذلك عن طريق اثبات عدم تساوى كل من الادخار والاستثمار وعدم بلوغ حالة التشغيل الكامل فى كافة الحالات . بل ان الاقتصادى (أريك رول) يرى أنه لو عاش آدم سميث إلى اليوم لأنكر النظرية الكلاسيكية واعتبارات السكون وعالج المتغيرات الاقتصادية فى ظل الاقتصاد الحركى ، ولآمن بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى خاصة فى المجتمعات ذات الاقتصاد المختلط[١] .

ومع ازدياد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوقت الحاضر فانها تضطلع بدور كبير فى تمويل الاستثمارات المحلية إما لعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بها أو لعدم كفاءة أو سوء توجيه القطاع الخاص لاستثماراته وهذا الأمر يضطرها الى اصدار القروض الخارجية لتوفير المكون الأجنبى اللازم لتشغيل المكون المحلى من هذه الاستثمارات . وبالاضافة الى ذلك هناك اعتبارات أخرى تدفع الدولة الى اللجوء الى القروض الخارجية مثل الاضطرار الى تبديل دين بدين آخر حل موعد استحقاقه ، ولم تتمكن الدولة من سداده فتبحث عن دولة أجنبية أو مؤسسة تمويل دولية أو أجنبية لتحل محلها فى الوفاء مقابل سعر فائدة معين .

ونستطيع أن نضيف الى الاسباب السابقة سبباً آخر نشأ مع التطورات العالمية الأخيرة وهو الحاجة الى نقل التكنولوجيا على المستوى العالمى ، وما يتطلبه ذلك من رؤوس أموال غالبا ما تعجز الدول النامية عن توفيرها . فتضطر الى اللجوء الى القروض الخارجية مقابل الحصول على مختلف منتجات التكنولوجيا الحديثة ، والتى ترتفع تكلفة انتاجها اساسا فى الدول المتقدمة . ففى الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ الاستثمارات التكنولوجية فى قطاع الطاقة وحده على نحو ٢٢٪ - جملة الاستثمارات العامة . ويقدر ان ترتفع الى ٣٠٪ أو أكثر فى السنوات القادمة[٢] .

---

(١) Sir Eric Roll, the Wealth of Nations (1776-1976), Economic Impact, No. 16, 1976, PP.38-43.

(٢) A.G.Chynoweth, Materials Conservation-A. Technologist's Viewpoint, Economic Impact, No. 16, 1976, P.29.

أنواع القروض الخارجية :

تنقسم القروض الخارجية من حيث الغرض إلى قروض سياسية وقروض اقتصادية .

والقروض السياسية هى القروض التى تصدرها بعض الدول لأغراض سياسية بغية توطيد علاقات التبعية السياسية أو المذهبية وعادة ما تكون ذات طابع استهلاكى وقد تؤدى الى حدوث بعض المنازعات او الاضطرابات السياسية .

والقروض الاقتصادية هى تلك القروض التى تصدر لاغراض انتاجية بهدف تقوية أو دعم المركز المالى للدولة وبناء هياكل الانتاج بها أو تمويل التجارة الخارجية ، أو تبديل دين بقرض جديد كما سبقت الاشارة .... الخ .

وقد تكون القروض الخارجية قروضا سلعية يترتب على اصدارها انسياب قدر من السلع والخدمات من دولة الى اخرى لتنفيذ مشروعات معينة متعلقة بالانتاج أو تطوير المرافق العامة ، أو الخدمات التكنولوجية الحديثة ..... الخ .

وقد تكون القروض الخارجية قروضا نقدية تتضمن تسهيلات مصرفية من أحد البنوك الأجنبية أو أحدى مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى أو صندوق النقد الدولى ، أو وكالة التنمية الدولية أو غيرها أو أحدى مؤسسات التمويل الخاصة فى دولة أجنبية . وذلك بغرض تمويل نفقات مشروع ما فى الدولة تقوم بتنفيذه جهة أجنبية أخرى أو بغرض سداد بعض واردات الدولة من السلع الاستراتيجية كالمعدات العسكرية أو البترول أو غيرها . أو قد تمنح هذه التسهيلات بغرض الحلول محل الدولة فى سداد قروض قصيرة الأجل لدولة أجنبية أخرى مقابل سعر فائدة معين لأجل طويل نسبيا . وتعتبر التسهيلات المصرفية الأجنبية نوعا من القروض قصيرة الأجل غالبا ما يكون عبؤها على الاقتصاد القومى مرتفعا لارتفاع سعر الفائدة عليها وقصر أمد فترة استرداد القروض والفوائد وغلبة استخدامها للأغراض الاستهلاكية التى لا ينتج عنها عائد ذا قيمة فى الأجل القصير .

كيفية سداد القروض الخارجية :

ويشار الى عملية سداد القروض الخارجية بعبارة استهلاك القرض خلال فترة زمنية معينة والحقيقة ان عملية استهلاك القرض هي احدى صور السداد . اذ أن الصورة الأخرى هى عملية تبديل قرض بقرض آخر .

ويتم استهلاك القرض على اقساط سنوية حيث يحصل الدائن على جزء من القرض السابق اصداره ، بالاضافة الى فوائد السداد التى تتحملها الموازنة العامة الجارية كما أوضحنا ذلك فى المبحث السابق . وقد يتضمن اتفاق اصدار القرض الخارجى شرط اعطاء الدولة المدينة فترة سماح قد تكون خمس أو عشر أو خمسة عشر عاما ، أو قد تزيد طبقا لما يتراءى للطرفين ، ثم تبدأ بعدها الدولة المدينة فى السداد . وفى هذه الحالة تحصل الدولة الدائنة على فوائد القرض خلال فترة السماح ، وتتحملها الموارد العامة الجارية بالموازنة العامة كما سبق القول . وقد تلجأ دولة ما الى سداد القرض الخارجى على اساس دفعات سنوية من أصل القرض ويتم دفعها من فائض الموازنة العامة .

وبالنسبة لقروض الهيئات أو المؤسسات الدولية التى تضمنها الحكومة أو البنك المركزى أو اية هيئة محلية ذات مركز معروف أو قوى فان هذه الجهات تكون ملزمة بسداد أصل القرض الخارجي و فوائده فى حالة تعذر سداد الجهة المقترضة المحلية للقرض . وهو ما يعرف بالسداد عن طريق خطابات الائتمان أو الضمان الذى يمكن ان يستخدم فى كل من حالتى السداد عن طريق تبديل قرض بقرض أو السداد النهائى[1]. وفى حالة ضمان بنك آخر خلاف البنك أو الجهة المصدرة – سداد القرض ويعتبر خطاب الائتمان مقبولا (Confirmed) على عكس الخطاب غير المقبول اذ يرفضه البنك المصدر للقرض بصفة قاطعة .

(١) Raymond P.Kent, Op-cit, PP.591-597.

أعباء القروض الخارجية :

تلقى القروض الخارجية أعباء على الاقتصاد القومى من حيث الالتزام بسداد الاقساط والفوائد السنوية . وقد لا يأتى القرض بعائد هام يساعد الدولة على السداد دون مخاطر أو اضطرابات اقتصادية ، داخلية يمكن ان تعصف بما تنشده من استقرار اقتصادى او معدلات التخطيط المستهدفة . ناهيك عن الاعباء المترتبة على تغيرات اسعار الصرف بين حين وآخر . إذ أوضح تقرير صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٦ أن نحو ٤٠٪ من زيادة أعباء المديونية الخارجية للدول النامية ترجع الى ارتفاع سعر الدولار خلال النصف الأول من الثمانينات[١].

وقد كان الاقتصاديون يشيرون الى عبء القروض الخارجية على أنه يمكن قياسه بنسبة القروض أو الفوائد الى الناتج القومى الاجمالى فى سنوات الاقتراض .. بينما يذهب البعض الآخر الى أنه نسبة مدفوعات خدمة الدين الى متحصلات الدولة من النقد الأجنبى الناتج عن تصدير السلع والخدمات الغير متعلقة بعوامل الانتاج . ويعتبر الاقتصادى (روبتشيك) العلاقة السابقة غير سليمة على أساس أنها تنطوى على تحيز لصالح الصادرات على حساب اللجوء الى الاستيراد بغرض التنمية فى مشروعات تفيد قطاع التصدير وتؤدى الى خفض العجز فى ميزان المدفوعات . ومن ثم يرى أن العلاقة الأقرب الى الصحة هى التى تأخذ الصورة التالية[٢]:

التكلفة الحقيقية لخدمة القروض الخارجية :

$$\frac{\text{مدفوعات الفوائد}}{\text{الدخل القومى المتوقع لمقابلة الزيادة فى أعباء خدمة القروض فى المستقبل}}$$

---

(١) I.M.F.World Economic Outlook, Op.cit, P.2501.

(٢) E.Walter Robichek, External Concessional Borrowing: Some Vienpoints, Finance & Development, March 1980, PP.10-13.

ويلاحظ أن هذه العلاقة يجب أن تعكس الكفاءة الحدية لما لدى الدولة من رؤوس أموال ، وأنها لا تنطبق على كافة البلدان بشكل عام . اذ أن لكل بلد ظروفه ومقوماته والتى تتغير باستمرار . ومن ثم فان هذه العلاقة قد تنطبق فى دولة معينة وفى وقت ما ، وقد لا تنطبق فى دولة أخرى أو فى وقت آخر . ومع ذلك لا تزال معظم الدراسات أو المؤشرات التى تستخدم فى هذا الشأن تتخذ من نسبة مدفوعات خدمة القرض الخارجى الى الناتج القومى الاجمالى دليلا على مدى عبء هذه القروض على الاقتصاد القومى .

حاجة الدول النامية الى القروض الخارجية :

تتزايد حاجة الدول النامية الى القروض الخارجية للوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والاستهلاك القومى من السلع الضرورية وبناء الهياكل الاساسية للاقتصاد القومى ومواجهة نفقات التسليح وكافة التشييدات العسكرية والدفاعية . وتتحمل الدول النامية فى سبيل ذلك أعباء باهظة ، اذ بلغت نسبة القروض الخارجية الى حصيلة صادرات الدول النامية متوسطة الدخل نحو ٩٦٪ عام ١٩٧٦ مقابل ٨٤٪ عام ١٩٦٧[١]. وقد يشار أحيانا الى هذه القروض بأنها مساعدات مع انها قروض خارجية بشروط قد تكون ميسرة من ناحية سعر الفائدة أو آجال السداد .

ويزيد من عبء القروض الخارجية ان جانبا هاما منها تحصل عليه الدول المقترضة من بنوك خاصة . ويعرف ذلك بالاقراض التجارى غير الميسر سواء من ناحية سعر الفائدة أو آجال السداد . اذ اقترضت الدول النامية من هذه البنوك خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ما قيمته ٣٥ ألف مليون دولار . ويجب سداد ما يقرب من نصف هذه القروض عام ١٩٨٠ حيث أن معظمها قروض قصيرة ومتوسطة الأجل[٢]. وبلغت نسبة خدمة الديون الخارجية لهذه الدول عام ١٩٨٥ نحو ١٦,١٪ مقابل ١٠,٦٪ عام ١٩٨٠[٣].

---

(١) Robert.S.Mc Namara, Economic Development: Past, Present and Future, Economic Impact, No.21, P.82.

(٢) Robert S.Mc Namara, Ibid, P.82.

(٣) I.M.F. World Economic Outlook, Op. cit, P.251.

وترجع أسباب لجوء الدول النامية الى القروض الخارجية الى ما يلى :

١ – عدم كفاية المصادر المحلية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وسد احتياجات الاستهلاك المحلى سواء من المدخرات المحلية أو ايرادات الضرائب المختلفة أو حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة .

٢ – قصور المساعدات التى تقدمها الدول الصناعية المتقدمة الى الدول النامية من أجل طى مسافات التخلف بينهما . اذ لم تتعد هذه المساعدات نحو ٣٢,٪ من جملة الناتج المحلى للدول المتقدمة الصناعية ، فى الوقت الحاضر بينما تقدر احتياجات الدول النامية بمعدلات تتراوح بين ٥٪ ، ١٠٪ فى شكل مساعدات متعددة الأطراف ، وهو مايزال فى مرحلة الأمانى . اذ أن التقديرات التى أجريت فى هذا الشأن تشير الى أنه مع ثبات معدلات المساعدات الحالية فانه من المقدر أن يصل هدف المساعدة بعد ١٥ سنة الى مجرد ٧,٪ فقط[١].

٣ – قصور مساعدات مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى الذى بلغت جملة قروضه فى السنة المالية ١٩٨١ نحو ١٥١٤,– مليون دولار . وصندوق النقد الدولى الذى بلغت جملة مساعداته فى نهاية ١٩٨١ نحو ١٧,١ بليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل ٩,٣ بليون وحدة فى نهاية ١٩٨٠ وقد حصلت الدول النامية غير البترولية من المشتريات من الصندوق على ما نسبته ٧,٦٪[٢]. بل لقد حصلت ثلاث دول صناعية هى ايطاليا وبريطانيا وجنوب افريقيا على نحو ١٤٦٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة عام ١٩٧٩ . أى ما يعادل نحو ٢٩,٥٪ من اجمالى مساعدات الصندوق[٣].

---

(١) Said El-Naggar, Landmarks in the Development of the New International Economic Order, the Arab Economist, No. 2, April 1977, P.47.

(٢) Finance & Development, march 1982, PP.3-4.

(٣) Hans - Helmut taake, Op. cit, P.12.

٤ - ضخامة حجم الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية وزيادة اتساع هذه الفجوة نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى بالدول المتقدمة والمضطرد وعدم قدرة الدول النامية على اللحاق بالركب فتضطر الى الاستدانة من الدول الاجنبية المتقدمة بالشروط التى تمليها هذه الدول وبالاعباء التى تترتب على نقل هذه التكنولوجيا الى الدول النامية .

٥ - يرى الاقتصادى (كليفيلاند) أن مشكلة القروض الخارجية أو المديونية بصفة عامة ترجع الى فشل السياسات المالية والنقدية فى الدول النامية فى تخفيض عجز مدفوعاتها الخارجية . ومن ثم فانه لعلاج مشكلة القروض الخارجية يتعين البحث عن أسباب خلل ميزان المدفوعات وعلاجها من خلال الزيادة فى الدخل القومى الناتج عن الاستثمار ومعدلات الانتاج[١].

٦ - تضطر كثير من الدول المتقدمة ايضا الى الاقتراض من الخارج لتمويل بعض مستلزمات الانتاج أو المواد الخام ، أو الثروات الطبيعية التى تتجه أسعارها نحو الأرتفاع بشكل ملحوظ . فدولة كالولايات المتحدة الأمريكية تضطر الى استيراد جانبا كبيرا من احتياجاتها البترولية التى تعتمد زيادة الناتج والدخل القومى عليها بدرجة كبيرة وهو ما يؤدى الى زيادة وارداتها بشكل عام . حيث ثبت أن زيادة قدرها ١٪ فى الناتج القومى الاجمالى تؤدى الى زيادة الواردات بمقدار ٢٪ مما يؤدى الى زيادة عجز الميزان التجارى الأمريكى ومن ثم تزداد الحاجة الى الاقتراض الخارجى[٢]. بل لقد وصل عجز ميزان مدفوعات الجماعة الاقتصادية الاوروبية الى نحو ١٦ بليون دولار فى السنة منذ عام ١٩٧٤ مما دفعها الى الاقتراض الخارجى من البنوك الخاصة لسداد هذا العجز[٣].

---

(١) Harold Van B.Cleveland and W.H.Bruce Brittain, Are the LDCs in Over their Heads?, Economic Impact, No. 21, 1978, P.50.

(٢) Harold B.Malmgren, Impact of Trade Policies On the world Economy, Economic Impact, No. 22,1978, P.14.

(٣) Walter B.Wriston, let's Create Wealth Not Allocate Shortages, A speach before the U.N.Ambassadors Dinner, May 24, 1977, New York, Salomon Brothers, Citicorp, 1977, P.11.

٧ – يحاول الاقتصادى كليفيلاند الزج بارتفاع اسعار البترول ابتداء من عام ١٩٧٣ كسبب من أسباب مشكلة القروض الخارجية أو الدين العام للدول النامية على أساس ان أرتفاع أسعار البترول ادى الى زيادة أسعار واردات الدول النامية وزيادة عجز ميزان المدفوعات وبالتالى اضطرار الدول النامية الى الاقتراض الخارجي . الا أن هذا العامل من العوامل المؤقتة ، وتقل اهميته عن بقية العوامل(١). بل لقد ساهمت الدول البترولية فى زيادة المساعدات والقروض المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية حتى أصبحت الفوائض البترولية من عوامل التمويل الهامة . يضاف الى ما سبق أنه رغم انخفاض الأسعار العالمية للبترول منذ عام ١٩٨١ حتى الآن فقد اتجهت المديونية الخارجية للدول النامية الى الارتفاع بشكل غير عادى .

القروض الخارجية وتقلبات سعر الصرف :

تمارس تقلبات أسعار الصرف آثارا واضحة على القروض الخارجية قد تؤدى الى زيادة أعباء هذه القروض ، أو الى نقصها تبعا لطبيعة التغير الحادث فى سعر الصرف . اذ يختلف فى حالة تخفيض سعر الصرف عنه فى حالة رفعه أو فى حالة تعويمه او حالة ثباته .

وتجدر الاشارة الى أنه غالبا ما تتضمن اتفاقيات القروض شرط ضمان ضد تقلبات سعر الصرف . وذلك عن طريق السداد بسعر صرف ثابت او بوحدات حقوق السحب الخاصة أو أية عملة عالمية قوية . وفى هذه الحالات يظهر أثر التقلبات على القيمة بالعملة المحلية فقط بينما تظل القيمة بالعملات الأجنبية ثابتة لا تتغير بتغيرات قيمة العملات .

---

(١) أجريت دراسة على عشرة دول نامية غير بترولية تبلغ جملة ديونها الخارجية نحو ٥٦٪ من جملة ديون الدول النامية غير البترولية البالغ عددها ٧١ دولة وذلك عام ١٩٧٦ . واتضح من الدراسة أن زيادة اسعار البترول ساهم في زيادة عجز ميزان مدفوعات هذه الدول العشر بنسبة ٣٠٪ خلال هذه الفترة (١٩٧٣ — ١٩٧٤) وبينما ساهمت بنسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ١٥٪ فى هذا العجز خلال الفترة (١٩٧٣ — ١٩٧٥) .

أنظر : Harold Van B.Cleveland and W.H.Bruce Brittain, Op. cit, PP.51-52.

وفيما يلى نتناول بيان أثر تقلبات سعر الصرف على القروض الخارجية بصفة عامة ثم نبحث أثر كل من تخفيض وزيادة وتعويم سعر الصرف على القروض الخارجية :

أولا : أثر تقلبات سعر الصرف على القروض الخارجية :

عندما تتبع دولة ما سياسة سعر الصرف الثابت سواء كان هذا السعر يعبر عن حقيقة قيمة العملة فى السوق الدولية ام لا ، نجد ان قيمة القروض الخارجية وفوائدها لا تتأثر ، ويظل عبؤها على ميزان المدفوعات وعلى الموازنة العامة كما هو دون تغيير من سنة لأخرى الى أن ينتهى سداد القرض بكامل قيمته وفوائده .

وعندما تقوم دولة دائنة بتغيير سعر عملتها سواء بالزيادة أو بالنقصان فان قيمة القرض الخارجى ، وفوائده تتغير لا محالة بالنسبة للدولة المقترضة ، فتقل القيمة فى حالة انخفاض قيمة عملة الدولة الدائنة ، وتزيد فى حالة ارتفاع قيمة عملتها سواء أكان تغيير قيمة العملة مقصودا أم نتيجة التعويم . وذلك بالعملة المحلية فقط ، أما القيمة بالعملة الأجنبية فتظل ثابتة دون تغيير حيث يوجد فى العادة شروط لضمان سعر الصرف فى اتفاقيات عقد القروض الخارجية بين الدول .

وهكذا نجد أن تغيير قيمة عملة الدولة الدائنة يؤثر على قيمة قروضها الممنوحة الى الدول المختلفة . ونظرا لما ينطوى عليه ذلك من عدم استقرار احتياطيات الدول الدائنة فغالبا ما نجد كثير من المفكرين الاقتصاديين ينادون بضرورة العودة الى اتباع سياسة ثبات سعر الصرف من أجل الحفاظ على اسقرار قيمة الاحتياطيات الدولية للدول الدائنة[1].

(١) Robert Heller and Mohsin S.Khan, the Demand For International Reserves Under Fixed and Floating Exchange rates, IMF staff Papers, Vol. 25, No.4, Dec. 1978, P.625.

ثانيا : أثر تخفيض سعر الصرف على القروض الخارجية :

عندما تقوم دولة مدينة بتخفيض سعر الصرف ، فان قيمة القروض الخارجية التى حصلت عليها من دول أجنبية تزيد مقدرة بالعملة المحلية . اذ سوف تقوم الدولة بدفع وحدات أكثر من العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية . ولا شك أن هذا يزيد من عبء القروض الخارجية على الموازنة العامة عند السداد على عكس الحال فى حالة ورود القروض ا لخارجية الى الموازنة العامة . اذ تزيد قيمتها بمقدار الخفض الذى حدث فى قيمة العملة الوطنية . أما اذا كانت الدولة التى خفضت قيمة عملتها دائنة لدولة أخرى فان قيمة القروض الخارجية مقومة بالعملة الوطنية تقل عنها قبل التخفيض . ولقد حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الدولار عام ١٩٧١ أن قفزت مديونيتها الخارجية من ٧٠٠٠ مليون دولار قبل التخفيض فى بداية عام ١٩٧١ الى نحو ٤٨٠٠٠ مليون دولار فى صيف ١٩٧١[١]. بينما اتجهت قيمة القروض التى حصلت عليها الدول الأوروبية كألمانيا الغربية وايطاليا وبريطانيا الى الانخفاض فى أعقاب كل من تخفيض ١٩٧١ وتخفيض ١٩٧٣ . وهو عكس ما حدث عندما ارتفع سعر الدولار بشكل غير عادى خلال الفترة (١٩٨٠ - فبراير ١٩٨٥)[٢].

ثالثا : أثر رفع سعر الصرف على القروض الخارجية :

تؤدى زيادة قيمة عملة الدولة المدينة الى انخفاض قيمة القروض الخارجية مقومة بالعملة الوطنية . اذ تقل قيمة الوحدات المدفوعة من العملة الوطنية مقابل وحدات النقد الأجنبى المقوم به تلك القروض . أما فى حالة ما اذا كانت الدولة دائنة لدول أخرى فان قيمة القروض الخارجية الممنوحة منها تزيد قيمتها مقدرة بعملتها الوطنية .

---

(١) Waguih Shindy, Op. cit, Part1, P.18.

(٢) I.M.F., World Economic Outlook, Op. cit., PP.86-92.

وفى الحالة الأولى (الدولة المدينة) تقل قيمة تلك القروض بالموازنة العامة فى حالة السداد بعكس الحال عند ادراج القرض بالموازنة العامة حين وروده . أما الحالة التالية (الدولة الدائنة) فيحدث العكس . اذ تزيد قيمة القروض بالموازنة العامة حين السداد ، وتقل حين خروجها من الموازنة العامة عند الاقراض . ومن ثم فقد يؤدى رفع قيمة العملة الى تشجيع المواطنين على الاقتراض فى الأجل الطويل . وذلك اذا ما كانت أسعار الفائدة المحلية مرتفعة ، مما يؤدى الى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات . وقد حدث هذا فى ايطاليا وفرنسا فى بداية عام ١٩٧٩[١].

ويرى الاقتصادى (كوبر) أنه إذا كانت القروض متعلقة باستيراد سلع وخدمات فانه من الأفضل ان يقترن رفع قيمة العملة بفرض بعض القيود على الواردات بصفة عامة لفترة معينة قد تمتد الى بدء حدوث تغيير آخر فى قيمة العملة[٢]. وذلك حتى لا يؤدى التوسع فى الواردات الى زيادة عجز ميزان المدفوعات .

رابعا : أثر تعويم سعر الصرف على القروض الخارجية :

عندما تتبع احدى الدول سياسة تعويم العملة فان قيمة القروض الخارجية مقومة بالعملة الوطنية تتغير تبعا للتغير الذى يطرأ على قيمة العملة سواء بالارتفاع أو بالانخفاض . ولا تختلف النتائج المتحصل عليها عنها فى الحالات السابق شرحها المتعلقة برفع أو خفض قيمة العملة . غاية الأمر ان ارتفاع او انخفاض قيمة العملة فى حالة اتباع سياسة التعويم يحكمه قوى السوق بعيدا عن تدخل الدولة (بافتراض نظافة التعويم) . ومن ثم فهو لا يمكن تحديده أو تحديد الاثر المترتب عليه قبل ان يحدث فعلا الا بالاستقراء والتنبؤ وفى ضوء الظروف المحيطة ، وغالبا ما تكون النتائج تقريبية .

---

(١) Fedral Reserve Bulletin, March 1979, P.218.

(٢) Richard N.Cooper, Some Liberal Trade Assumptions, Economic Impact, No.22, 1978, P.41.

وبالنظر الى اوضاع القروض الخارجية بالنسبة للدول التى تتبع سياسة التعويم نجد أن تعويم المارك السويسرى ، واتجاه قيمته الى الارتفاع تجاه الدولار عام ١٩٧٨ أدى الى نقص مديونية سويسرا للولايات المتحدة بنحو ١٢٩,٧ مليون دولار تحملتها الخزانة الأمريكية ونحو ٩٢,٨ مليون دولار تحملها بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى[١].

وهكذا تغنم الدول المدينة التى ترتفع قيمة عملاتها ، وتغرم الدول الدائنة التى تنخفض قيمة عملتها مما جعل بعض الاقتصاديين يعيب على سياسة التعويم عدم ضمان الاستقرار الخارجى للموارد المالية[٢]. إلا أن الاقتصادى تاكاياما يعتبر أن سياسة التعويم الضمان الحقيقى لتوازن أسواق النقد ، نظرا لطبيعة المرونة التى ينطوى عليها هذا النظام . ولا شك أن هذا بدوره يؤدى الى تخفيف حدة آثار تقلبات العملة على الاقتصاديات القومية وعلى الموازنة العامة خاصة فى الدول التى تتمتع باقتصاد متوازن داخليا وخارجيا[٣].

---

(١) Federal Reserve Bulletin, Dec. 1978, P.942.

(٢) C.M.Miles and P.A.Bull, External and Foreign Currency Flows and the Money Supply, Bank of England Quarterly Bulletin, Vol. 18, No.4, Dec. 1978, P.523.

(٣) Akira Takayama, the Wealth Effect, the Capital Account and Alternative Policies Under Fixed Exchange Rates, the Quarterly Journal of Economics, Feb. 1978, Vol. XCII, No.1, P.147.

المبحث الخامس
أثر تعدد سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة

مقدمة :

تبين لنا فى الفصل السابق تباين الاثار التى يحدثها كل من تخفيض ورفع وتعويم وثبات سعر الصرف على الموازنة العامة وارتباط ذلك بمرونات الطلب المحلى على الواردات والطلب الأجنبى على الصادرات ومركز ميزان المدفوعات ، وآثار المضاربة فى أسواق النقد ... الخ . ومن ثم نجد كثير من الدول خاصة الدول النامية تتجه الى أتباع نظام تعدد أسعار الصرف بالنسبة للمعاملات الهامة سواء ما تعلق منها بالصادرات أو بالواردات بغية الحصول على ايرادات ، أو تقليل المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الخارجية ومن ثم تحسين آثار هذه المعاملات على الاقتصاد المحلى وبالتالى على الموازنة العامة .

وفيما يلى نتناول كيفية تأثير سياسة تعدد أسعار الصرف على كل من المستوى العام للأسعار المحلية ، والموازنة العامة :

أولا : تعدد أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار المحلية :

عندما تقوم دولة ما بتحديد سعر صرف يطبق على معاملات المستوردين لبعض السلع غير الضرورية فانها تحدد سعرا اقل من القيمة الحقيقية للعملة أو القيمة الرسمية للعملة . وهو ما ينطوى على فرض ضريبة على تلك الواردات بهدف الحد من اثر ارتفاع أسعار الواردات على الأسعار المحلية . بالاضافة الى الحد من كمية الواردات من تلك السلع .

وقد اتبعت كثير من الدول فى أمريكا اللاتينية هذه السياسة وأتت بنتائج طيبة . ففى نيكاراجوا امكن السيطرة على الأسعار المحلية بهذه الوسيلة مع خفض ٢٠٪ من مديونية الحكومة للبنك المركزى عام ١٩٥٥ كنتيجة لخفض قيمة النفقات الحكومية على السلع المستوردة والمستلزمات المحلية . أما فى الفلبين فقد أدت هذه السياسة الى خفض أسعار التجزئة المحلية للسلع المستوردة بنسبة ٥,١٪ عن عام ١٩٥١[١].

وقد تقوم بعض الدول بتحديد أسعار صرف تطبق على معاملات مصدرى بعض السلع الهامة . وتكون قيمتها اكبر من القيمة الحقيقية او الرسمية للعملة . وهو ما يعتبر اعانة لهؤلاء المصدرين لمساعدتهم على غزو الأسواق العالمية ، وفى هذه الحالة تؤدى زيادة الدخول المتحققة من الصادرات الى زيادة الأسعار المحلية ما لم يقابلها زيادة فى المعروض المحلى من السلع أو الخدمات أو ما لم يتم عزل الأسعار المحلية عن اثر الدخول المتزايدة وهو الأمر الذى فعلته تايلاند خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٥٥) . حيث أمكن الحفاظ على المستوى المنخفض لتكلفة المعيشة وعدم زيادة الأجور والأسعار - اذ لم يرتفع الرقم القياسى لأسعار الجملة سوى بنحو ٢٥٪ فقط خلال ١٦ عاما (١٩٤٨ - ١٩٦٣)[٢]. أى بمعدل قدره ١,٦٪ فى المتوسط سنويا .

ثانيا : تعدد أسعار الصرف والموازنة العامة :

وفى ضوء الآثار المترتبة على تعدد أسعار الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية وعلى الأجور وتكاليف الانتاج والأعمال وحصيلة الدولة من الضرائب على دخول المصدرين وعلى السلع المستوردة يمكن أن نتابع أثر تعدد أسعار الصرف على الموازنة العامة .

---

(١) Jayce Sherwood, Op. cit, PP. 87-100.

(٢) José C.Sainchiz, Op. cit, PP.290-307.

ويلاحظ بصفة عامة ان من الأهداف الرئيسية لاتباع سياسة تعدد أسعار الصرف الحد من ارتفاع الأسعار الداخلية ، ودعم الموازنة العامة لمنع أو خفض العجز بها . وقد أمكن لتايلاند ان تحقق زيادة فى ايرادات الموازنة العامة باستخدام تعدد أسعار الصرف خلال الفترة (١٩٤٩ - ١٩٥٢) تتراوح ما بين ١٠٪ ، ١٨٪ من إيرادات الموازنة العامة وكان معظم الدخل ناتج عن الرسوم المفروضة على الصادرات(١) .

وخلاصة القول فان الموازنة العامة فى ظل تعدد اسعار الصرف تكون أفضل حالا منها فى حالة اتباع الدولة لسياسة خفض أو رفع او تعويم او ثبات سعر الصرف خاصة فى الدول النامية . أما بالنسبة للدول المتقدمة فان سياسة تعويم سعر الصرف تفضل سياسة تعدد أسعار الصرف من حيث الأثر على الموازنة العامة .

وعلى أية حال فان تعدد أسعار الصرف يتوقف نجاحه على اعتبارات متعددة الأمر الذى يجعله سياسة مؤقتة تقلع عنها الدول عندما تحقق أهدافها وتصبح فى غير حاجة اليها . ومن ثم فان السلطات المالية لا تعول أهمية كبرى عليها فى اصلاح الموازنة العامة .

---

(١) José C.Sainchiz, Op. cit, P. 307.

قائمة المراجع

A. BOOKS:

1 . A. C. L. Day, The Economics of Money, Oxford University Press, London, 1968.

2 . Allam Austin, Zero-Base Budgeting, Organizational Impact and Effects, AMACOM, New York, 1977.

3 . Allan C. Shapiro, Foreign Exchange Risk Management, AMACOM, New York, 1978.

4 . Edwin A. Seligman, Studies in Public Finance, The Macmilan Co., London, 1925.

5 . Geoffrey Crowther, An Outline of Money, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1947.

6 . Gustav Cassel, Money and Foreign Exchange After 1914, London, 1922.

7 . Hart/Kenen/Entine, Money Debt and Economic Activity, Prentice Hall, New Jersey, 1969.

8 . Jacob A. Frenkel, Harry G. Johnson, The Economics of Exchange Rates, Addison-Wesley Publishing Company U.S.A., 1978.

9 . John A. Todd, The Mechanism of Exchange, Oxford University Press, London, 1939.

10. John Landaure, Macroceconomics, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1968.

11. Lloyed B. Thomas Jr., Money, Banking and Economic Activity, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1979.

12. Mary Jean Bowman and George Leland Bach, Economic Analysis and Public Policy, Prentice Hall, Inc., New York, 1946.

13. Members of the Department of Organisation and Planning of the Soveit Economy In the Economice Faculty of Moscow State University and Some Other Economists, Planning a Socialist Economy, Moscow Progress Publishers, Vol. 1, 1977 and Vol. 2, 1977.

14. Murry Wolfson, A textbook of Economics, Methuen & Co. Ltd., Britain, 1978.

15. Paul A. Samuelson and Peter Temin, Economics, McGraw Hill Kogakusha, Ltd. Tenth Edition, 1976.

16. Paul Einzing, A Textbook On Foreign Exchange, Macmillan, New York, 1966.

17. Paul Einzig. The Destiny of the Dollar, Martin's Press, London, 1972.

18. Philip E. Taylor, The Economics of Public Finance, The Macmillan Company, New York, Third Edition, 1961.

19. Pronab K. Bardhom, Economic Growth, Development and Foreign Trade, John Wiley & Sons, Inc., U.S.A., 1970.

20. Richard A. Musgrave, The Theory of Public Finance, Mc Graw Hill Book Company, Inc., New York Toronto, London, 1959.

21. Robert Mabro, the Egyptian Economy 1952-1972, Clarendon Press, Oxford, Britain, 1974.

22. Raymond P. Kent, Money and Banking, Holt Rinebart and Winston, Fourth Edition, New York, 1961.

23. Stephen Enke, Economics For Development, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, N. J., 1963.

24. V. Usokin, R., Entov, S. Tarasenko, US Budget and Economic Policy, Progress Publishers, Moscow, 1973.

25. Walter B. Wriston, Let's Create Wealth Not Allocate Shortages, Salmon Brothers, Citicorp, New York, 1977.

26. W. M. Corden, Inflation, Exchange Rates and The World Economy, Lectures on International Monetary Economics, University of Chicago Press, Chicago, U.S.A., 1977.

B. Serials and Reports:

1 . A. G. Chynoweth, Materials Conservation-A Technologist's Viewpoint, Economic Impact, No. 16, 1976.

2 . Akira Takayama, The Wealth Effect, The Capital Account and Alternative Policies Under Fixed Exchange Rates, The Quarterly Journal of Economics, Feb. 1978.

3 . Alice Rivlin and Members of the Congressional Budget Office, Some Policy Options, Economic Impact, No, 21, 1978.

4 . Andrew D, Crockett, Control Over International Reserves, IMF Staff Papers, March 1978.

5 . Arthur Benavie, Foreign Prices & Income In a Macromodel With Two Domestic Sectors, International Economic Review, Oct. 1978.

6 . Arthur F. Burns, Order Needed in International Finance, Economic Impact. No. 21, 1978.

7 . Arthur Lewis, The less Developed Countries and Stable Exchange Rates, Third World Quarterly, Groom Helm, London, Vol. 1, No. 1, Jan. 1979.

8 . Bela Balassa and Daniel M. Schydlowsky, Effective Tarriffs, Domestic Cost of Foreign Exchange and The Equilibrium Exchange Rate. The Journal of Political Economy, Vol. 76, No. 3, May/June 1968.

9 . Bela Balassa, Just How Misleading Are Official Exchange Rate Conversions? A Comment, The Economic Journal, Vol. 83, No. 332, Dec. 1973.

10. Carlos A. Rodriguz, A Styluzed Model of The Devaluation-Infiation Spiral, IMF Staff Papers, March, 1978.

11. C. Fred Bergsten, U.S. Policies: Financial Aspects, Economic Impact, No. 23, 1978.

12. C. M. Miles and P. A. Bull, External and Foreign Currency Flows and the Money Supply, Bank of England Quarterly Bulletin, Vol. 18. No. 4, Dec. 1978.

13. David S. Cutler, The Liquidity of International Monetary Fund, Finance & Development Vol. 16, No. 2, June 1979.

14. Donal J. Donovan, Modeling The Demand For Liquid Assets: An Application to Canada, IMF Staff Pepers Dec. 1978.

15. Donald Fixler, Robert L. Ferrar and Earl Sullivan, The Economic and Political Consequences of Convertible Egyptian Pound, L'Egypte Contemporarine, No. 329, Jan. 1975.

16. Douglas W. Caves and Edger L. Feige, Efficient Foreign Exchange Methods and The Monetary Approach to Exchange Rate Determination, American Economic Review, March, 1980.

17. Edward M. Bernstein, The History of the IMF 1966-1971, Finance & Development, Vol. 14, No. 4, Dec. 1977.

18. E. M. Bernstein, Strategic Factors in Balance of Payments Adjustment, IMF Staff Papers, August 1956.

19. Eric Roll, The Wealth of Nations (1776-1976), Economic Impact, No. 16, 1966.

20. E. Walter Robichek, External Concessional Borrowing: Some Viewpoints, Finance & Development, March 1980.

21. Fred Hirsch and Ilse Higgins, An Indication of Effective Exchange Rates, IMF Staff Papers, Nov. 1970.

22. Freidman M., The Role of Monetary Policy, American Economic Review, March 1968.

23. Geoffrey H. Kingston and Stephen J. Turnousky, A small Economy In Inflationary World: Monetary and Fiscal Policies Under Fixed Exchange rates, The Economic Journal, March 1978.

24. George F. Kopits, Wage Subsidies and Employment, An Analysis of the French Experience, IMF Staff Papers, Sept. 1978.

25. Gerard Belanger, An Indication of Effective Exchange Rates for Primary Pfoducing Countties, IMF Staff Papers, March 1976.

26. Gunther Ticky, Theoritical and Emperical Difficulties Involved In Estimating Exchange Rate, The German Economic Review, Vol. 14, No. 2, 1976.

27. G. W. Maynard, Keynes and Unemployment Today, The Three Banks Review, National and Commercial Banking Group, Edinburgh, Dec. 1978.

28. Hans-Helmut Taake, The International Monetary System in the Conflict between Developing and Industrialized Countries, Economics, The Institute for Scientific Co-operation, Federal Republic of Germany, Vol. 20. 1979.

29. Harry G. Johnson. The Future of Floating Rates, Review of World Economics, Band 3. 1975.

30. Harold B. Malmgren, Impact of Trade Policies On the World Economy, Economic Impact, No. 22, 1978.

31. Harold Van B. Cleveland and W. H. Bruce Brittain, Are The LDCs in Over Their Heads? Economic Impact, No. 22. 1978.

32. Helen B. Junz, The Balance of Payments Adjustment Process Revised, The Journal of Finance, Vol. 33, June 1978.

33. Henry C. Wallich, What Makes Exchange Rates Move?, Economic Impact, No. 22, 1978.

34. Henry C. Wallich, Balancing Inflation and Unemployment, Economic Impact, No. 23, 1978.

35. H. Vittas, Effects of Changes in EEC Currency Exchange Rates On Prices, Production and Trade of Agricultural Commodities in the Community, IMF Staff Papers, July 1972.

36. I. M. D. Little, Import Controls and Exports in Developing Countries, Finance & Development, Vol. 15, No. 3, Dept. 1978.

37. Jacques R. Artus, Methods of Assessing The Longer-Run Equilibrium Value of An Exchange Rate, Finance & Development, June 1978.

38. Jacques R. Artus, Exchange Rate Stability and Managed Floating: The Experience of the Federal Republic of Germany, IMF Staff Papers, July 1976.

39. Jacques R. Artus, The 1967 Devaluation of Pound Sterling, IMF Staff Papers, Nov. 1975.

40. James Meade, The Meaning of Internal Balance, The Economic Journal, Vol. 88, Sept. 1978.

41. Jayce Sherwood, Revenue Features of Multiple Exchange Rate Systems: Some Case studies, IMF Staff Papers, Feb. 1956.

42. J. J. Polak, International Coordination of Economic Policy, IMF Staff Papers, July 1962.

44. John F. O. Bilson, The monetary Approach To the Exchange Rate: Some Empirical Evidence, IMF Staff Papers, March 1978.

45. Jose C. Sainchiz, Multiple Exchange Rates: Expectations and Experiences, IMF Staff Papers, July 1965.

46. Josef Dobretsberger, Problems of International Monetary Reform, L'Egypte Contemproraine, Oct. 1966.

47. Josef Gold, The Fund Agreement In the Courts, IMF Staff Papers, June 1978.

48. Josef Gold, SDRs: Renaming the Infant Asset, IMF Staff Papers, July 1978.

49. Josef Gold, SDRs, Gold and Currencies, Third Survey of New Legal Developments, IMF, Pamphlet Series No. 26, Washington D. C., 1979.

50. Lawrence H. Officer, The Purchasing Power Parity Theory of Exchange Rates: A Review Article, IMF Staff Papers, March 1976.

51. Marcus Fleming, Domestic Financial Policies Under Fiscal and Floating Exchange Rates, IMF Staff Papers, Nov. 1962.

52. Marcus Fleming, Exchange Depreciation, Financial Policy and Domestic Price Level, IMF Staff Papers, April, 1958.

53. Micheal E. Levy, Delos R. Smith, The Congressional Budget Process Again Reformed, The Conference Board Record, U.S.A., March 1975.

54. Morris Goldsein and John H. Young. Exchange Rate Policy: Some Current Issues, Finance & Development, March 1979.

55. Nazli Choucri, Richard S. Echaus, Interactions of Economic and Political Change: The Egyptian Case, Massachusetts Institute of Technology, August 1977 (Unpublished).

56. Nobert Kloten, Industial Countries and The Third World: Trends and Reflections, Economics, Federal Republic of Germany, Vol. B., 1976.

57. Omotunde E. G. Johnson. The Exchange Rate As An Instrument of Policy In A Developing Country, IMF Staff Papers, July 1976.

58. Paul W. Mc Cracken, Towards Full Employment and Price Stability, Economic Impact, No. 21, 1978.

59. Peter Hooper and Barbara R. Lowrey, Impact of the Dollar Depreciation On the U.S. Price Level: An Analytical Survey of Empirical Estimates, Federal Reserve Bulletin, April 1979.

60. R. A. Allen and R. N. Brown, The Terms of Trade Bank of England Quarterly Bulletin, Sept. 1978.

61. Richard Goode and Eugene A. Birnbaum, Government Capital Budgets, IMF Staff Papers, Feb. 1956.

62. Richard N, Cooper, Some Liberal Trade Assumptions, Economic Impact, No. 22, 1978.

63. Robert A. Mundell, The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy for Internal and External Stability, IMF Staff Papers, March 1962.

64. Robert Heller, International Reserves and World-Wide Inflation, IMF Staff Papers, March 1976.

65. Robert Heller and Mohsin S. Khan, the Demand for International Reserves Under Fixed and Floating Rates, IMF Staff Papers, Dec. 1978.

66. Robert S. McNamara, Economic Development: Past, Present and Future, Planning and the Budget Process: An Introduction, Finamce & Development, June 1978.

68. R. O. Khalid, Control and Management of Central Government Finance in the U. K., IMF Staff Papers, July 1970.

69. Rudiger Dornbusch, Currency Depreciation, Hoarding and Relative prices, Journal of Political Economy, July/August 1973.

70. Rudolf R. Rhomberg, Indices of Effective Exchange Rates, IMF Staff Papers, March 1976.

71. Said El-Naggar, Landmarks In The Development of the New International Economic Order, The Arab Economist, No. 2, April 1977.

72. Samuel Brittan, Two and Half Months of the EMS, Financial Times, May 24, 1979.

73. S. C. Tsiang, An Experiment with A flexible Exchange Rate System: The Case of Peru (1950-1954), IMF Staff Papers, Feb. 1957.

74. S. C. Tsiang, Fluctuating Exchange Rates in Countries With Relatively Stable Economics: Some European Experiences After world War I, IMF Staff Papers, Oct. 1959.

75. Stephen H. Goodman, Foreign Exchange Rate Forecasting Techniques Implicatons for Business and Policy, The Journal of Finance, Vol. 34, May 1979.

76. T. M. Reichman, The Fund's Conditional Assistance and the Problems of Adjustment, 1973-1975, Finance and Development, Vol. 15, No. 4, Dec. 1978.

77. Vicente Callis, Monetary and Exchange Rate Policies in a Small Open Economy, IMF Staff Papers, July 1975.

78. Weguih Shindy, The International Currency Crisis, L'Egypte Contemporarine, No. 351, Jan. 1973.

79. Waguih Shindy, Arab Oil Surplus Funds & The International Monetary System, Fifth Conference of Arab Economists Union, Baghdad, 1975.

80. Walter O. Habermeir, The SDRs As An International Unit of Account, Finance & Development Vol. 16, 1979.

81. W. Guth, Annual Per Jacobsson Lectures, Joseph W. Lang Jr., The International Monetary System in Operation, Finance & Development, Vol. 14, Dec. 1977.

82. William H. L. Day, The Advantage of Exclusive Forward Exchange Rate Support, IMF Staff Papers, March 1976.

83. William Miller, The Not Impossible Goal, Economic Impact, No. 21, 1978.

84. William R. Cline, International Monetary Reform and the Developing Countries, The Journal of Finance, Vol. 33, March 1978.

85. Banco Lar Chase, Trends and Perspective of the Brazilian Economy, No. 23, Second Querter 1979.

86. Chase Manhettan Bank, International Finance, Oct. 2, 1978.

87. Chase Manhattan Bank, International Finance, June 25, 1979.

88. Chase Manhattan Bank, International Finance, Jan. 7. 1980.

89. Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1978.

90. Citibank, Is Deficitus Fiscalis An Endangered Species? Monthly Economic Letter, March 1979.

91. Citibank, Monthly Economic Letter, June 1979.

92. Citibank, Monthly Economic Letter, August 1979.

93. Citibank, Monthly Economic Letter, Oct. 1979.

94. Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C., August 1978.

95. Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C., Oct. 1978.

96. Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C., March 1979.

97. Federal Reserve Bulletin, Publications Committee, Washington D. C., Dec. 1979.

98. Finance & Development, Vol. 16, No. 1, March 1979.

99. Finance & Development, Vol. 18, No. 2, June 1981.

100. FMI, Bulletin du FMI, Sept. 1979.

101. FMI, Memorandum, Service de L'information, Mars 1978.

102. IMF, Annual Report 1977, Washington D. C., 1977.

103. IMF, Annual Report 1978, Washington D. C., 1978.

104. IMF, 25th Annual Report On Exchange Restrictions, IMF, Washington D.C., 1978.

105. IMF, International Financial Statistics, Jan. 1979.

106. IMF, World Economic Outlook, May 1980.

107. The Economist, April 15, 1978.

108. The Financial Times, Egypt Budget difficulties Could Affect IMF Drawings, Nov. 24, 1978.

109. World Bank, Arab Republic of Egypt, Economic Management in a Period of Transition, Washington D.C., 1978.

تـم بحمـد اللــه

ملتزم الطبــع والنشر
مكتبة النهضة المصرية ـ ٩ شارع عدلى ـ القاهرة

